وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

النقدُ اللُّغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج (ت٣١١هـ)

رسالةٌ تقدّم بها
حافظ رشيد ظفير
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية / اللغة

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
مكي نومان مظلوم الدّليمي

صفر

كانون الأول
١٤٣٣ هـ
٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ
ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ١٠ ﴾

الشورى : ١٠

الإهــــداء

إلى الأرواح الطاهرة التي ارتقت إلى جوارِ ربّها الكريم ، وهي تحصدُ اليوم ثمارَ غرسِها وجزاءَ إحسانِها ...

إليكما والديَّ ... اللهمّ اغفر لهما وارحمهما كما ربياني صغيرًا

إلى الأمّ الثانية زوجة أخي (أم عمر) ...

تغمدها الله برحمتِهِ

إلى قِطاف عمري وضياء عيني ...

زوجتي (أم محمد) جزاءًا لسعيها ، وجميل صبرها

إلى قرة عيني أولادي الثلاثة (محمد وأحمد وحسين)

منارًا لهدايتهم نحو العلم والتعلم

إلى من أشركتهم في أمري فاشتدَّ بهم أزري أشقائي

وإلى منبع الحب والحنان شقيقاتي

اللهمَّ احفظهم جميعًا

أهدي ثمرة جهدي هذا

البـاحــــث

بسم الله الرحمن الرحيم

إقـرار المشـرف

أشهدُ أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (النقد اللغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)) التي قدّمها الطـالب (حافظ رشيد ظفير) جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربـية / اللغة .

الـتوقـيع :

المشـرف : أ . م . د . مكي نومان مظلوم الدليمي

الـتاريـخ :   /   / ٢٠١٢ م

بناءاً على التوصيات المتوافرة أرشحُ هذه الرسالة للمناقشة .

التوقـيع :

الاســـم : د . محمد عبد الرسول سلمان الزيدي

رئـيـــس قـــسم اللـغـة العربية

الـتاريــخ :   /   / ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار الخبير العلمي

أشهد أن هذهِ الرسالة الموسومة بـ **(** النقد اللغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)**)** قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية ، وقد صارت خالية من الأخطاء العلمية ولأجله وقعت .

التوقيـــع :

الخبير العلمي :

التاريـــخ :   /   / ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهدُ أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (النقد اللغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)) التي قدّمها الطالب (حافظ رشيد ظفير) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / اللغة بتقدير (   ) .

رئيساً
التوقيع :
الاسم : أ.د. ليث أسعد عبد الحميد
التاريخ : ٢٨ / ٣ / ٢٠١٣ م

عضواً
التوقيع :
الاسم : أ.م.د. منذر إبراهيم حسين
التاريخ : ٢٨ / ٣ / ٢٠١٣ م

عضواً
التوقيع :
الاسم : أ.م.د. مهدي عبيد جاسم
التاريخ : ٢٨ / ٣ / ٢٠١٣ م

عضواً ومشرفاً
التوقيع :
الاسم :أ.م.د. مكي نومان مظلوم الدليمي
التاريخ : ٢٨ / ٣ / ٢٠١٣ م

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى .

الأستاذ المساعد الدكتور
نصيف جاسم الخفاجي
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية _ جامعة ديالى
التاريخ :   /   / ٢٠١٣ م

المحتويات

المحتويات

المـوضــــــــوع	الصفحة
المقدّمة	١ – 4
الفصل الأول : منهج الزجاج في النقد اللغوي	5 – 51
مدخل	5– ٩
المبحث الأول : معاييره في النقد	١٠ – ٣٤
الاستدلال بأصول النحو	١٠ – ٢٥
استدلالات أخرى	٢٦ – ٣٤
المبحث الثاني : أساليبه في النقد	٣٥ – ٥١
النقد الإفرادي	٣٥ – ٣٩
النقد المزدوج	٣٩ – ٤٢
النقد المنوّع	٤٢ – ٤٣
التصويب اللغوي	٤٣ – ٥١
الفصل الثاني : نقد القراءات القرآنية	٥٢ – ٨٢
مدخل	٥٢ – ٥٥
المبحث الأول : نقد القراءات المنسوبة	٥٦ – ٧٣
القراءات المتواترة	٥٦ – ٦٧
القراءات الشاذة	٦٧ – ٧٣
المبحث الثاني : نقد القراءات غير المنسوبة	٧٤ – ٨٢
الفصل الثالث : نقد المفسرين	٨٣ – 109
مدخل	٨٣ – ٩١
المبحث الأول : نقد المفسرين المصرّح بهم	٩٢ – ١٠٣
نقده لابن عباس	٩٢ – ٩٧
نقده لابن مسعود والحسن وقتادة	٩٧ – ١٠٠
نقده لمجاهد	١٠٠ – ١٠٣
المبحث الثاني : نقد المفسرين غير المصرّح بهم	١٠٤ – ١٠٩
الفصل الرابع : نقد لغات العرب	١١٠ – ١٤٠
مدخل	١١٠ – ١١٦
المبحث الأول : نقد اللغات المصرح بها (اللغات المنسوبة)	١١٧ –

	١٢٥
نقد لغة الحجاز وتميم	١١٧ – ١٢٣
نقد لغة هذيل	١٢٣ – ١٢٥
المبحث الثاني : نقد اللغات غير المصرّح بها (اللغات غير المنسوبة)	١٢٦ – ١٤٠
النقد الصوتي	١٢٦ – ١٣٢
النقد الصرفي	١٣٢ – ١٤٠
الفصل الخامس : نقد اللغويين	١٤١ – ١٧٤
مدخل	١٤١ – ١٤٢
المبحث الأول : نقده لأبي عبيدة	١٤٣ – ١٥٥
ضبط الرواية	١٤٤ – ١٤٧
دلالة الألفاظ	١٤٧ – ١٥٢
ترجيح أقوال العلماء على قول أبي عبيدة	١٥٢ – ١٥٤
مجاراته لأبي عبيدة	١٥٤ – ١٥٥
المبحث الثاني : نقده لقطرب	١٥٦ – ١٦١
دلالة الألفاظ	١٥٧– ١٥٩
ترجيح أقوال العلماء على قول قطرب	١٥٩ – ١٦١
المبحث الثالث : نقده للأصمعي	١٦٢ – ١٦٨
المبحث الرابع : نقده لأبي عبيد	١٦٩ – ١٧٤
ضبط الرواية	١٧٠ – ١٧١
مسائل لغوية	١٧١ – ١٧٤
الخاتمة	١٧٥ –

	١٧٨
المصادر والمراجع	١٧٩ – ٢٠٤
الملخص باللغة الإنكليزية	**A – B**

المقدّمـــة

الحمدُ للهِ الذي صان كتابَهُ قبل الصائنين ، وحَفِظَه قبل الحافظين ، فقال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، وصلّى الله على خيرِ المبلغين ، صاحب اللسان المُبين ، الموصوف بالصادق الأمين ، نبيّنا محمدٍ رسول الأولين والآخِرين ، وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين ، أمّا بعدُ ...

فقد بات الإسلام يَخطَفُ القلوبَ واحدًا تلوَ الآخر ، عربًا ومستعربين ، فاتّسعت دائرته لتشملَ طوائفَ شتّى من المجتمعات سَعَت جاهدةً إلى تَعَلُّمِهِ وفَهْمِهِ ، وكان لزامًا على هؤلاء أن يتقنوا اللغة العربية ؛ إذ إنّها الوسيلة والطريقة لفهم القرآن والأحكام والتعاليم .

وقد رافق هذا الدخول الإسلامي إلى القلوب دخول ظاهرة اللحن إلى الألسن ؛ نتيجة امتزاج تلك المجتمعات ، فبَدَت واضحةً ظاهرةً ، وقد أثّرت أول ما أثّرت في قراءة القرآن الكريم وفهم معانيه .

وحرص علماؤنا الأوائل على دَرءِ فساد ما بدا ، فألّفوا في عدّة علوم كان الغرض منها صيانة القرآن الكريم من اللحن الذي تسرب إلى قراءته ، وقد ظهر في تضاعيف هذه العلوم ما يُعرف بـ (النقد اللغوي) ؛ ليُميّز جيّد الكلام من رديئِهِ ، ومن يغور في أعماق التراث العربي القديم يجد بعض العلماء لم يخصّوا مؤلفاتهم بعلمٍ معيّن ، فكان المُؤَلَّف الواحد قد امتزجت فيه عدّة علوم . وكتب معاني القرآن من تلك الكتب التي وَجَدَتْ عند القدامى والمحدثين مكانةً على مرِّ الأجيال ؛ لِما انمازت به من غزارة مادتها وتنوعها ، فالناظر فيها يجد : النحو ، والصرف ، والتفسير ، والبلاغة ، والمعاني ، وغيرها من أصناف العلوم .

وقد كان هذا التنوع ما لفت انتباهي تجاه هذا النوع من التأليف ، فاخترتُ أن تكون دراستي في جانبٍ من جوانبه ، وبعد طول النظر في هذه الكتب والمؤلفات

استقرّ بيَ الحال إلى البحث في كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ، وعلى الرغم من الرسائل الكثيرة التي كُتِبَت عنه إلاّ أنّها خلت من تناول الجانب النقدي فيه ، الأمر الذي أثار في كوامن نفسي حبَّ الدراسة والبحث في هذا المُؤلَّف ، فعرضتُ الموضوع على أساتذة القسم فلاقى قبولاً عندهم ، وعند أستاذي المشرف على وجه الخصوص .

وعلى الرغم من متعة العمل والإفادة الجمّة مما وجدته في طيّات هذا الكتاب إلاّ أنّني اعترضتني جملةٌ من الصعوبات كان أهمّها تحقيق هذا الكتاب الذي ظهر فيه النقص والخلل والاضطراب* ، ولا أغالي إذا قلت : إنّي في مواضع كثيرة كنتُ محققًا للكتاب إلى جانب الدراسة فيه ، غيرَ أنّ الاعتياد على قراءة النصوص ، ومساعدة أستاذي المشرف في إيضاح الكثير منها هوَّن عليَّ تلك العقبات ، ولله الحمدُ والمِنَّة .

أمّا منهج الدراسة فيمكن تلخيصه فيما يأتي :

١- اقتصر البحث في إيراد مسائل النقد على ثلاثة مستويات من مستويات دراسة اللغة هي : الصوت ، والصرف ، والدلالة ، أمّا الجانب النحوي فأُهمِل ؛ لكثرة الدراسات التي تناولته .

٢- اعتمدنا على معيار الكثرة في ترتيب المنقودين في داخل المباحث ، فكان التدريج من الأكثر إلى الأقلّ .

٣- منهجنا في دراسة المسألة في الغالب إيراد قول الزجاج أولاً بعد ذكر الآية ، ثمّ ذكر مصطلحه النقدي وحجته في النقد ، ثمّ نعرض المسألة على المصادر ؛ ليتسنى لنا معرفة الصواب في الحكم من الخطأ .

---

* نشر الدكتور حاتم صالح الضامن بحثًا عنوانه (معاني القرآن وإعرابه للزجاج تقويم واستدراك) كشف فيه عن الكثير من الأوهام والأخطاء التي وقع فيها المحقق ، وقد أثبت الدكتور الضامن أنّ المحقق قام بتفسير سورة الناس من عنده وادّعى أنّها ليست في المخطوط ، وتفسير السورة موجود في أكثر من نسخة من مخطوطات الكتاب ، ينظر : ٤٩١ من هذا البحث .

٤- حرصنا غاية الحرص على أن لا نغرق عملنا في التنظير المجرد ، مما يؤدي إلى طغيان التنظير على التطبيق ، فابتغينا الموازنة في ذلك .

واقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسّم على مقدمة وخمسة فصول تتلوها خاتمة بأبرز النتائج التي توصلتْ إليها الدراسة ، ثمّ قائمة المصادر والمراجع .

أمّا الفصل الأول فاتخذ من (منهج الزجاج في النقد اللغوي) عنوانًا له ، وفيه مبحثان : الأول معاييره في النقد ، والآخر أساليبه في النقد .

وكان الفصل الثاني في (نقد القراءات القرآنية) ، وقد قسّمته على مبحثين : الأول : في نقد القراءات المنسوبة ، والآخر : في نقد القراءات غير المنسوبة .

وجاء الفصل الثالث بعنوان (نقد المفسرين) وكان على مبحثين : الأول : في نقد المفسرين المصرّح بهم ، والثاني : في نقد المفسرين غير المصرّح بهم .

أمّا الفصل الرابع فكان في (نقد لغات العرب) وقسّمته على مبحثين : الأول : في نقد اللغات المنسوبة ، والآخر في نقد اللغات غير المنسوبة .

وتناولنا في الفصل الخامس (نقد اللغويين) فجاء في أربعة مباحث : الأول : في نقد الزجاج لأبي عبيدة ، والثاني : في نقده قطربًا ، والثالث : في نقده الأصمعي ، والرابع : في نقده أبا عبيد .

ونرى أنّ المنهج الذي اعتمدنا عليه هو الأقرب إلى دراسة النقد اللغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج .

ونظرًا لتنوّع المادة المدروسة اعتمدتُ على مصادر ومراجع متنوّعة ، فمن كتب معاني القرآن : (معاني القرآن) للفراء ، ومن كتب إعراب القرآن : (إعراب القرآن) للنحاس ، ومن كتب التفسير : (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ، ومن كتب القراءات : (السبعة في القراءات) لابن مجاهد ، ومن كتب النحو : (الكتاب) لسيبويه ، ومن كتب اللغة : (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومن كتب التراجم : (معجم الأدباء) لياقوت الحموي ، إلى غيرها من المصادر والمراجع التي استعنتُ بها في التخريج ككتب الحديث والدواوين الشعرية .

وقبل الختام يطيبُ لي أن أقفَ احترامًا لتلك الرعاية الكريمة التي أولاني إياها أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور مكي نومان مظلوم الدليمي ، إذ لم يألُ

جهدًا ، ولم يدّخر وسعًا في نُصحي وتوجيهي ، فقد كان لملاحظاته العلمية الدقيقة ، وإرشاداته السديدة ، ومراجعته المستمرة عظيم الأثر في إقالة عثرات هذه الدراسة ، وتصويب ما اعتراها من قصور وخلل ، وإنّي لأشكره مرةً أخرى على جميل رعايته ، وكرم أخلاقه ، وحسن مشورته ، وفضل تعليمه إياي أبجدية البحث والتأليف ، والتواضع في العلم والعمل ، أطالَ اللهُ عُمرَهُ ، وجعلهُ منارًا يستضيءُ به كلُّ طالبِ علمٍ في بحر العربية اللّجيّ .

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المساعد الدكتور نصيف جاسم الخفاجي الذي لم يبخل بتقديم مساعدة ، أو مشورة فجزاهُ الله خيرَ الجزاء .

ويقتضي واجب الوفاء أن أتوجّه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية المتمثل بالدكتور محمد عبد الرسول سلمان ؛ لِما أبدوه من رعاية ومساعدة .

كما أسجل عظيم احترامي ، وخالص تقديري إلى كلّ من مدَّ لي يد العون والمساعدة وذكرني ولو بالدعاء في سبيل إنجاز هذا البحث .

ولا أنسى أن أتقدّم بجزيل شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما سيبدونه من ملاحظات من شأنها أن تُغني الرسالة وتثريها .

هذا وما كان من صواب فمن الله وحدَهُ ، وما كان من سهوٍ وزلل فمني ، وحسبي أنّ هذه هي النفس البشرية المجبولة على النقص ، ومن الله السداد .

الفَصْلُ الأَوَّلُ

منهج الزجاج في النقد اللغوي

مدخل

نشأت البلاغة والنقد جنبًا إلى جنبٍ ، وكانت نشأة البلاغة تتمثل في ملاحظة بيانية ، وأخرى في علم المعاني تذكر هنا وهناك ، ثمّ توسعت حتّى آلت إلى النقد(١) .

وتتمثل بذور البحث النقدي في الأحكام التي كان الشعراء وغيرهم يصدرونها ، وكانت قصة امرئ القيس وعلقمة الفحل ، وقصة النابغة الذبياني الذي كانت تُضرب له قُبة في سوق عكاظ وأسواق العرب التي كان الناس يجتمعون فيها فيُلقي الشعراء شعرهم ، والخطباء خطبهم وينقد بعضهم بعضًا ، تمثل بداية حسنة للنقد والبلاغة ، وبذورًا أثمرت أصولاً وقواعد بعد قرنٍ أو قرنين(٢) ، إذ لم يكن هذا النقد الذوقي كافيًا لتكوين قواعد وأصول تفيد الناقد ؛ لاختفاء التعليل المُفصّل والمنهج الذي يسير عليه النقاد(٣) .

فالأدب صناعة ، والبلاغة عناصر لهذه الصناعة ، والنقد كاشف لهذه العناصر في العمل الأدبي والحكم عليه(٤) .

والبلاغة مع النقد يكونان سبيلاً واحدًا إلى فهم الأساليب والإجادة في فَنّي : المنظوم والمنثور ؛ لأنّ البلاغة لا تختلف إلاّ من حيث المعالجة وطريقة العرض ، أمّا موضوعها فواحدٌ هو الأدب ، أو الكلام الأدبي(٥) .

وقد وصف الآمدي (ت٣٧٠هـ) النقد بأنّه كالشعر يحتاج إلى ذوق وممارسة ودربة ، فالعلم والموهبة أساس النقد إذا توافر الذوق السليم والطبع الصافي تمّت أركانه ، وأصبح نقدًا موضوعيًا قوامه المعرفة والعلم والذوق الرفيع(٦) .

---

(١) ينظر : النقد اللغوي في غريب الحديث لأبي عبيد (ماجستير) : ١٢ .

(٢) ينظر : دراسات بلاغية ونقدية : ١٢ .

(٣) ينظر : المعاني في ضوء القرآن : ١١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٣ .

(٥) دراسات بلاغية ونقدية : ١٣ .

(٦) ينظر : الموازنة : ٣٨٩/١ .

ويرى الجرجاني (ت٣٩٢هـ) أنّ النقد مهمة ليست باليسيرة ، فهي تحتاج إلى علم واسع وذوق رفيع وإنصاف ، والناقد رجل جمع بين العلم والذوق ،وهذا العلم واسع لا يقف عند اللغة ، أو الوزن ، أو الإعراب ، وإنّما يتجاوزه إلى غير ذلك من قضايا حيوية[١] .

فالنقد الأدبي هو : " عمل من الأعمال الأدبية تظهر فيها خلاصة المعارف والتجارب والمشاعر والثقافات التي عند الناقد الذي يضع النص الأدبي بين يديه ليفهمَهُ ويحلله ؛ ليقف على نواحي الجمال فيه ، ثمّ يُعبّر عن رأيه وحكمِهِ فيه "[٢] .

أمّا النقد اللغوي الذي هو مدار دراستنا ، فيتبيّن عند البحث عن جذوره أنّه يتناول الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى نشوء اللحن بعد اختلاط العرب[٣] ، وقيام الدراسات القرآنية ونشاط الشعر والشعراء ، فكلّ ذلك ساعد على قيام حركة لغوية ونحوية ، نشطت في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول ، فالنقد اللغوي جانب من جوانب عناية العرب بلغتهم ، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان سحرها ، والحفاظ على سلامتها ونقائها وتطورها[٤] .

وعلى هذا فإنّ النقد اللغوي ساعد على تنقية اللغة العربية من الفساد الذي دخل إليها نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم ، والتأثر باللهجات العامية ، ودخول الألفاظ المتداولة لدى عامة الناس ، فالنقد اللغوي كان يسعى إلى صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وإلى سلامة اللغة وما يتعلّق بها ، وإلى صفاء الصورة الأدبية[٥] .

أمّا النقد اللغوي عند الزجاج فنراه يتّسع ليشمل مجالات شتّى منها : نقد القراءات القرآنية ، ونقد المفسرين ، ونقد لغات العرب ، ونقد اللغويين .

---

(١) ينظر : الوساطة : ٤١٣ .

(٢) المعاني في ضوء القرآن : ٤٣ .

(٣) ينظر : النقد عند اللغويين : ١٩٣ .

(٤) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : ٢٤ .

(٥) ينظر : مقالات في تاريخ النقد : ٦٥ ، والنقد اللغوي في غريب الحديث (ماجستير) : ١٤ .

وليس النقد مجردَ أحكامٍ يُطلقها الناقد ، وإنّ النقد الصحيح هو الذي يستند إلى أصولٍ ومنهج(١) .

والزجاج أحدُ العلماء النقّاد الذين اختطّوا لأنفسِهِم منهجًا في نقده اللغوي على الرغم من أنّه لم يؤلف كتابًا خاصًّا بذلك شأنه شأن غيره من النقاد ، وكان منهجُهُ موضوعيًا بعيدًا عن التعصب ، يتّسم بالعدالة ، وكان خلقه النقدي يكتنفُهُ التحفظ من الذم أو التهكم مصحوبًا بالجرأة في بعض الأحيان إلاّ أنّ جرأته في الأحكام التي يُطلقها أقلّ بكثير من تحفظه في تلك الأحكام . فمن الموضوعية في أحكامه النقدية نقده لقراءات بصرية ، ولا سيّما نقده لأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)(٢) .

ومن تواضعه أنّه عندما لا يرتضي قراءة قرآنية ، أو مسألة لغوية ، أو لا يجد لها وجهًا أو تعليلاً يقول : " لا أعرف لهذا مخرجًا "(٣) ، أو " لستُ أعرفُ ما وجه ذلك "(٤) ، فهو لا ينكرها ، ولا يردّها بشيءٍ يبطلها به ، بل يُظهر عدم العلم بوجهها ، وقد يحصر الزجاج عدم الجواز برأيه الخاص من دون أن يُطلق الحكم بشكلٍ عامّ كقوله : " ولا هي عندي جائزة "(٥) ، أو " وهذا القول عندي ليس بجائز "(٦) ، وغيرها من العبارات التي توحي بتواضعه وموضوعيته في إطلاق الأحكام النقدية .

ويُلاحظ على منهج الزجاج في النقد أنّه غالبًا ما يتحرج من ذكر أسماء الذين ينقدهم ، ويكتفي بذلك في عبارات ، مثل : (قُرِئت) ، أو (قرأ بعضهم) ، أو (وقيل) ، أو (وجاء في التفسير) ، أو (قيل في تفسيرها) ، أو (وهي لغة) ، وغيرها من العبارات المبنية للمجهول ، إلاّ أنّه يُصرّح في مواضع أخرى بأسماء من يَنْقُد ، فكان منهجه في ذكر المنقودين غير مستقر ، كما يُلاحظ على منهجه في النقد أنّه في الغالب لا يُشير إلى أسماء كتب العلماء الذين أخذ عنهم ، أو الذين ناقش أقوالَهم ، الأمر الذي دفع

---

(١) ينظر : محاضرات في تاريخ النقد عند العرب : ١٤ .
(٢) ينظر : الزجاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو (ماجستير) : ١٠١ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٩٠/٣ .
(٤) المصدر نفسه : ٣٠٥/٢ .
(٥) المصدر نفسه : ١٥٢/١ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٨٩/١ .

بعض الباحثين إلى التسرع في إطلاق الحكم عليه في هذا الموضع ، فذكر بعضهم أنّ الزجاج لم يُصرّح أو يُشرْ إلى اسم أيّ كتابٍ قطّ في معانيه[١] .

وهذا الكلام غير دقيق ، إذ إنّ الزجاج وإن كانت السمة الغالبة على منهجه عدم التصريح بأسماء كتب العلماء ، إلاّ أنّه صرّح باسم كتابين في معانيه ، وأشار إشارةً إلى كتابين أيضًا ، فقد صرّح بكتاب التفسير ونسبه إلى الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٣٣هـ) وذلك بقوله : " روينا عن أحمد بن حنبل (رَحِمَهُ الله) في كتابه (كتاب التفسير)[٢] ، وهو ما أجازه لي عبد الله ابنه عنه "[٣] .

أمّا الكتاب الآخر الذي صرّح باسمه فهو كتاب (الأضداد) ونسبه إلى نفسه ، وذلك عندما نقد من قال : إنّ معنى (الرجاء) في قوله تعالى :﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت : ٥] ، معناه : الخوف ، فردَّ الزجاج ذلك بقوله : " فأمّا من قال : إنّ معناه الخوف ، فالخوف ضدّ الرجاء ، وليس في الكلام ضدٌّ ، وقد بيّنا ذلك في كتاب الأضداد "[٤] .

وقد أغفلت كتبُ التراجم ذلك الكتاب ، كما أهمل ذكره من ترجم للزجاج من المحدثين وممن عُنوا بظاهرة الأضداد* ، وأمّا الكتب التي أشار إليها فقد ذكر إشارةً إلى كتاب الخليل (ت١٧٥هـ) ، وذلك بقوله : " وفي كتاب الخليل (الخمط) شجرُ الأراك "[٥] ، وكذلك جاء معنى (الخمط) في كتاب (العين)[٦] ، وهذا يعني أنّه يؤيّدُ نسبة العين إلى الخليل[٧] .

---

(١) ينظر : الدراسات النحوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : ١٢ .
(٢) ينظر : الفهرست : ٢٨١ ، وطبقات الحنابلة : ٨/١ ، وهذا الكتاب مفقود .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٨/٤ .
(٤) المصدر نفسه : ١٦٠/٤ .
* وهذا الكتاب مفقود .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٩/٤ .
(٦) ينظر : العين (خمط) : ٢٢٧/٤ .
(٧) انقسم العلماء بشأن نسبة كتاب العين إلى الخليل ثلاثة أقسام : طائفة أيّدت نسبته إليه ومنهم المبرد وابن درستويه ، وطائفة أخرى أنكرت نسبة العين إليه ومنهم : النضر بن شميل

وأشار الزجاج أيضًا إلى كتاب سيبويه ، وذلك عندما بيَّن الإبدال الواقع في لفظة (مزدجر) فقال : " فهذا لا يفهمهُ إلاّ من أحكمَ كلَّ العربية ، وهذا في آخر كتاب سيبويه "[١] ، ونجد مصداقَ ذلك أنّ سيبويه ذكر الإبدال في (ازدجرَ) في آخر (الكتاب)[٢] .

وتبرز أهمّ الملامح المنهجية للزجاج في نقده اللغوي من خلال أهمّ المعايير التي يستند إليها في النقد ، وكذلك من خلال أساليبه النقدية ، إذ إنّ ذلك سيبرز دقة منهجه في النقد اللغوي ، وبناءً على هذا سيُقسَّم هذا الفصل على مبحثين اثنين :

المبحث الأول : معاييره في النقد .

المبحث الثاني : أساليبه في النقد .

المعايير التي يستند إليها في النقد اللغوي

لم يكن الزجاج جاريًا وراء هواه في نقده اللغوي ، بل كان يتبعُ منهجًا علميًا واضحًا ودقيقًا ، يقومُ على أصول النحو وأحكامه ، كالسماع ، والإجماع ، والقياس واستصحاب الحال ، فضلاً عن اعتماده على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة المادة المنقودة التي يجري البحث فيها ، منها الاستدلال العقلي ، ومراعاة اللفظ أو المعنى ،

والأخفش الأوسط ، وطائفة ثالثة وقفت موقفًا وسطًا ومنهم : ثعلب والسيرافي ، وقد استقصى ذلك الخلاف الدكتور حسين نصار ، ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره : ٢١٩ – ٢٣٠ ، وبذلك يكون الزجاج في صفّ المؤيدين إلى جانب شيخه المبرد .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٨٥/٥ .

(٢) ينظر : ٢٤٩/٤ .

والاستدلال بالأولوية ، وعدم النظير وغيرها ، " وهو ذات المنهج العلمي الذي قامت عليه الدراسات النحوية "(١) ، ذلك أنّ النحوي أو اللغوي حين يُبدي رأيًا في مسألة من المسائل ، أو يُجيزُ وجهًا ، أو يردُّ عالمًا آخر ، أو ينتصر لعالمٍ لا يمكن أن يفعل ذلك جريًا وراء هواه ، وبمعزل عن أصول النحو وقواعده(٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ المعايير التي سنوردها هي معايير عامة لنقدهِ ، إذ إنّ ثمةَ معايير أخرى خاصة في نقده للقراءات سنوردها في موضعها ، وفيما يأتي أهم المعايير التي استند إليها الزجاج في نقده :

أولاً : الاستدلال بأصول النحو

١- السمـــاع (النقل)

يعدُّ السماع المصدر الأول من مصادر الاحتجاج ، وعليه اعتمد اللغويون والنحويون في استقراء اللغة وتقعيدها ، واستنباط القواعد والأحكام التي يُستعان بها عند توجيه الكلام للبرهنة على صحته أو خطئِهِ(٣) .

والمقصود بالسماع : " هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "(٤) ، ويَدخل في حدِّهِ " ما ثبت في كلام العرب من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه (ﷺ) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسن بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلٍّ منها من الثبوت "(٥) .

إذن هناك ثلاثة مصادر للسماع هي : القرآن الكريم وقراءاته ، وحديث النبي محمد (ﷺ) ، وكلام العرب من الشعر والنثر ، وهي على النحو الآتي :

أ- القرآن الكريم وقراءاته :

١- القرآن الكريم

(١) الانتصار لسيبويه على المبرّد : ٢٢ (مقدمة المحقق) .

(٢) ينظر : المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة (أطروحة) : ٣١٣ .

(٣) ينظر : النقد النحوي عند ابن يعيش (ماجستير) : ١٣ .

(٤) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .

(٥) الاقتراح : ٢١ .

لا شكَّ أنّ القرآن الكريم من أوثق مصادر السماع وأقواها في الاحتجاج وتثبيت قواعد اللغة ، فقد تكفَّل الله سبحانه وتعالى بحفظه ، إذ قال :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، وقد تكفّل بجمعه وقراءته فقال :﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٧] ، ولم يَثْبُت أنّ أحدًا من اللغويين قد تعرّض لشيءٍ مما أُثبتَ في المصحف الشريف بالنقد أو التخطئة(١) ، بل هو " أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "(٢) ؛ لأنّ من سماته العظيمة التواتر ، وكلّ ما كان من القرآن فيجب أن يكون متواترًا في أصله وأجزائه(٣) .

ويُعَدُّ القرآن الكريم من أهمِّ معايير النقد اللغوي ؛ لأنّه " يُرجَعُ إليه في معرفة خطأ القول من صوابه "(٤) .

والزجاج عَوَّلَ على النص القرآني في استدلالاته النقدية ؛ لتثبيت القواعد وتقريرها ، أو ترجيح حكم على حكم آخر ، فاحتجّ به في غير موضع(٥) ، ومن ذلك تخطئته من قال : إنّ (الميِّت) بالتشديد وكسر الياء لما لم يَمُتْ ، و (المَيْت) بسكون الياء لما قد مات ، قال الزجاج : " وهذا خطأٌ إنّما (ميِّت) يصلح لما قد مات ولما سيموت قال الله (ﷻ) :﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر : ٣] "(٦) .

واحتجّ الزجاج بالنص القرآني عندما ردَّ قولَ أبي عبيدة (ت٢١٠هـ) في معنى قوله تعالى :﴿ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ [الأحزاب : ٣٠] ، الذي ذكر أنّ معناه : يُعَذّب ثلاثة أعذبة(٧) ، قال الزجاج : " وهذا القول ليس بشيء ؛ لأنّ معنى ﴿ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ يُجعل عذاب جرمها – كعذاب جرمين والدليل عليه ﴿ نُؤْتِهَا

(١) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ١٧ ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : ٣٥٠.
(٢) معاني القرآن (الفراء) : ١٤/١ .
(٣) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٢٦٦/١ .
(٤) المصدر نفسه : ١٦/١ .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٤٤/٢ ، ١٨٤ ، ٢٨١ ، ٤١٥/٣ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٤٤/٢ .
(٧) ينظر : مجاز القرآن : ١٣٦/٢ .

﴿ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ [الأحزاب : ٣١] فلا يكون أن تُعطى على الطاعة أجرين ، وعلى المعصية ثلاثة أعذبة "(١) .

٢- القراءات القرآنية

قسَّم العلماء القراءات على ثلاثة أقسام : متواترة ، وآحاد ، وشاذة ، فالمتواترة : هي القراءات السبع ، والآحاد : الثلاثة المتممة لعشرها ، ثمّ ما يكون من قراءات الصحابة (ﷺ) مما لا يوافق ذلك وما بَقِيَ فهو شاذ ، والشاذة بعد ذلك ما تخلفت عن شرط أو أكثر من شروط القراءة الصحيحة(٢) ، وهي حجة كلّها ، قال السيوطي : " كلُّ ما ورد أنّه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ولا يُقاس عليه ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلمُ فيه خلافًا بين النحاة ، وإنْ اختُلِفَ في الاحتجاج بها في الفقه ... "(٣) .

لذلك فإنّ القراءات تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، إن لم تكنْ في مرتبته من حيث توثيقها وصحتها(٤) .

وقد دعا الدارسون المحدثون إلى أن يعتدّ البحث اللغوي والنحوي بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذّة في الاحتجاج ، وذلك يمثّل التصور المنهجي السليم لما ينبغي أن يكون عليه نحونا العربي ؛ لِما للنصوص القرآنية من مكانة في حياة أبناء هذه اللغة بمختلف جوانبها ومنها الجانب اللغوي ؛ لذا فعلى النحويين الذين يُقّعدون القواعد ألاَّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٦/٤ .

(٢) ينظر : النشر في القراءات العشر : ١٠/١ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٩ – ٢٠ ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : ٣٥٢ .

(٣) الاقتراح : ٣٦ .

(٤) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٢٥ ، والدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : ١٤١ .

يُهملوا ، أو يُقللوا من شان هذه النصوص التي حفظها الله تعالى ، وعُني بها علماء الأمة عناية كبيرة[١] .

وكانت للزجاج عناية كبيرة بالقراءات القرآنية ، إذ هي إحدى معاييره في النقد ولكن احتجاجه بها ليس مبنيًا على نوعها ، وهل هي متواترة أم من الآحاد أم من الشواذ ؟ ؛ لأنّ للزجاج شروطًا للقراءة الصحيحة ، فما وافقت شروطه قَبلها واحتجّ بها سواءٌ أكانت متواترةً أم آحادًا أم شاذة ، وإن خالفت تلك الشروط فهي مردودة وإن كانت متواترة ، وسيأتي الحديث عن تلك الشروط في نقده للقراءات القرآنية .

ومن احتجاج الزجاج بالقراءات القرآنية ما ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر : ١٥] ، فذكر أنّه يجوز أن يكون النبي (ﷺ) يُنذرُ بالذي يوحى إليه يوم التلاق ، ويجوز أن يكون الله (ﷻ) يُنذر يوم التلاقي ، ثمّ رجَّحَ القول الأول (أي النبي (ﷺ)) ووصفه بأنّه الأجود ، ثمّ قال : " والدليل على ذلك أنّه قُرِئَ (لِتُنذر يوم التلاق)[٢] بالتاء "[٣] .

واحتجَّ الزجاج بالقراءة القرآنية وذلك عندما نقد بناء الفعل (نَقَمَ – ينقمُ) في بعض لغات العرب بينَ (فَعِلَ – يَفعَل) من الباب الرابع ، وبين (فَعَل – يَفعِل) من الباب الثاني ، وذلك بقوله : " ويُقال : نَقَمتُ أنقِمُ ، ونَقِمتُ أنقَمُ ، والأجود نَقَمتُ أنقِمُ ، والقراءة ما تنقِمُ[٤] ، وهي أفصح اللغتين "[٥] .

ب- الحديث النبوي الشريف

---

(١) ينظر : البحث النحوي المعاصر في العراق : ٥٦ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر (لتنذر) بالتاء ، وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لينذر) بالياء ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٤٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٩/٤ .

(٤) وهي قراءة الجمهور (وما تنقم منا إلاّ أن آمنا بآيات ربنا ...) [الأعراف : ١٢٦] ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢٥٥/١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٧/٢ .

يُعدُّ الحديث الشريف الأصل الثاني من أصول الاحتجاج بعد كلام الله (ﷻ)[1] ، ويُراد بالحديث الشريف كلام الرسول الكريم محمد (ﷺ) وما ينضمُّ إليه من عبارات توضح أقوالَهُ وأفعالَهُ وأخبارَهُ[2] .

واختلف علماء العربية في الاحتجاج بالحديث الشريف بين مُجَوِّزٍ ومانعٍ ومتوسط بين هذين القسمين ، وقد ذكر ذلك التقسيم عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، فجعل لموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ثلاثة أقسام : قسم جوّز الاحتجاج به مطلقًا كابن خروف (ت٦٠٩هـ) ، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، والرضي (ت٦٨٦هـ) ، وقسم منع الاحتجاج به وعلى رأسهم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، وقسم ثالث توسّط بين هذين القسمين ، إذ يرونَ صحة الاستشهاد بما ثبت لفظه عنه (ﷺ) ، أمّا ما لم يثبت لفظه فدونَ ذلك وهو مذهب الشاطبي (ت٥٩٠هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ)[3] ولا نريد التفصيل في حجج المانعين والمُجوِّزين ، إذ أطال الباحثون الحديث في ذلك ، لكن بعض المحدثين أثبت أنّ تقسيم البغدادي هذا لا يقوم على أساس سليم ، والصحيح في ذلك أنّ النحاة احتجّوا بالحديث الشريف بلا استثناء[4] .

وهذا " الذي ينبغي أن تكون عليه المؤلفات اللغوية والنحوية المعاصرة ، فعليها ألاّ تُهمل الحديث النبوي ، أو أن يمرَّ عليه مؤلفوها مرورًا عابرًا ، بل عليهم أن يستزيدوا منها ، وبذلك نُعيد للحديث النبوي منزلته التي استُلبت منه في البحث النحوي "[5] .

وكان الزجاج أحد اللغويين والنحويين الذين احتجّوا بالحديث الشريف ، ومن وجوه احتجاجه أنّه جعله معيارًا يستند إليه في أحكامه النقدية ؛ لإثبات صحتها ، فمن

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٦١ .

(٢) ينظر : ابن الضائع وأثره النحوي (دكتوراه) : ١٠٦ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٩/١ – ١٥ .

(٤) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٧٨ وما بعدها ، ١٨٩ وما بعدها ، والبحث اللغوي عند العرب : ٣٩ ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : ٣٥٨ .

(٥) البحث النحوي المعاصر في العراق : ٦٨ .

ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ [الأنعام : ٦] ، ذكر الزجاج قولَ العلماء في معنى (القَرْن) فمنهم من قال : ثمانون سنة ، وقيل : سبعون سنة ، ولكن الزجاج خالف تلك الأقوال واختار أنْ يكونَ معنى (القَرن) : أهل مُدةٍ كان فيها نبي أو كان فيها طبقة من أهل العلم قَلَّتْ السنون أم كَثُرَت وأدلى بحجته في ذلك فقال : " والدليل على هذا قول النبي (ﷺ) : خيركم قَرْني ، أي أصحابي (رحمة الله عليهم) ، ثمّ الذين يلونَهم (يعني التابعين) ، ثمّ الذين يلونَهم[١] (يعني الذين أخذوا عن التابعين) "[٢] .

ومن احتجاجه بالحديث الشريف أيضًا ما ذكره من لغات في (جبريل) فذكر (جبريل) ، و (جَبْرَئيل) ، و (جَبْرَأَلّ) بحذف الياء وإثبات الهمزة ، و (جبرين) بالنون ، ورجّح لغة (جَبرئَيل) بفتح الجيم والهمزة ، ووصفها بأنّها أجود اللغات ، ثمّ علّل حكمه النقدي بقوله : " لأنّ الذي يُروى عن النبي (ﷺ) في صاحب الصور جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره ، هذا الذي ضبطه أصحاب الحديث "[٣] ، وتبيّن أنّ كتب الحديث رَوَتْ خلافَ ما ذكره الزجاج ، إذ ورد هذا الحديث بلفظ (جبريل)[٤] .

ج- كلام العرب : وهو على قسمين : شعر ونثر :

١- الشـعـر

عُنِيَ علماء العربية عناية كبيرة بالشعر ، فكان له النصيب الأكبر والأوفر من بين الشواهد ، فقد اتّخذه العلماء مادةً أساسية لبناء قواعدهم وتثبيت أحكامهم[٥] ، فهو : " ديوان العرب ، وبه حُفِظت الأنساب ، وعُرِفت المآثر ، ومنه تُعُلِّمت اللغة ، وهو

---

(١) ينظر : صحيح البخاري : ٩٣٨/٢ ، وصحيح مسلم : ١٩٦٣/٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٩/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧٩/١ .

(٤) أخرجه أحمد بن حنبل والحاكم ، ينظر : مسند أحمد : ٢٤٦/٣ ، والمستدرك على الصحيحين : ٢٩١/٢ .

(٥) ينظر : الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : ١٦٥ .

حجةٌ فيما أشكل من غريب كتاب الله – جلَّ ثناؤهُ – وغريب حديث رسول الله (ﷺ) وحديث صحابته والتابعين "[١] .

ومما يدلّ على عناية علماء العربية بالشعر أنّ كلمة (شاهد) تخصصت فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط[٢] ، إذ استقرى العلماء من واضعي أصول العربية أحكام اللغة وقواعد النحو والصرف ، واتّخذوه دليلاً وحجةً على سلامة التعبير من اللحن والخطأ ، وشاهدًا على استعمال الفصيح في الكلام ، والدقيق من الاستعمال اللغوي ، والصحيح من التراكيب والألفاظ[٣] .

وقد قسّم علماء العربية الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم في علوم اللغة على أربع طبقات هي :

الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين الذين لم يُدركوا الإسلام كامرئ القيس والأعشى .

الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام وقالوا فيهما شعرًا كلَبيد وحسّان .

الثالثة : طبقة يُقال لهم : الإسلاميون ، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق والأخطل .

الرابعة : طبقة المولّدين ويُقال لهم : المُحدثون ، وهم الذين اختلطوا بشعوب الأمم الأخرى من الفرس والروم والأقباط وغيرهم منذ قيام الدولة العباسيّة بعد النصف الأول من القرن الثاني للهجرة كبشار بن بُرد وأبي نُواس ، ومن جاء بعدهم[٤] .

والإجماع منعقد على صحة الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، أمّا الإسلاميون فالصحيح الاستشهاد بكلامهم ، وأمّا الشعراء المولّدون فقيل : يُستشهد

---

(١) الصاحبي : ٢٧٥ .

(٢) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ٣١ .

(٣) ينظر : طبقات فحول الشعراء : ٢٤/١ .

(٤) ينظر : الاقتراح : ١٤٤ ، وخزانة الأدب : ٥/١ – ٦ .

بكلام من يُوثق به منهم ، إلاّ أنّ الراجح من أقوال العلماء عدم الاحتجاج بكلامهم مطلقًا(١) .

واعتمد الزجاج اعتمادًا كبيرًا على الاستشهاد بالشعر في توجيه كثير من المسائل اللغوية والنحوية وإثبات قواعدها ، وقد استشهد بشعر الطبقات الثلاث الأولى ، أمّا الرابعة وهي طبقة المولّدين فلم يستشهد بشعر أحدٍ منهم(٢) .

وجعل الزجاج الاستشهاد بالشعر العربي معيارًا لنقده اللغوي ، فقد احتجَّ به لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة(٣) ، ففي نقده للقراءات في قوله تعالى :﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ، ذكر الزجاج أنّ في (كأيّن) لغتين قُرِئَ بهما(٤) ، هما : (كأيِّن) بتشديد الياء ، و (كائن) على وزن (فاعل) ووصف القراءتين بالجودة والبلوغ ، ولكنّه رجّح قراءة (كائن) فقال : " وأكثر ما جاء الشعر على هذه اللغة ، قال جرير(٥) :

وكائن بالأباطحِ من صديقٍ ... يراني لو أُصِبْتُ هو المُصابا "(٦)

ومن احتجاجه بالشعر أيضًا ما ذكره في معنى قوله تعالى :﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم : ٧١] ، فقد رجّح أن يكون معنى الورود في هذه الآية ليس الدخول ، ووصف ذلك بالجودة ، ثمّ قال : " وفي اللغة : وردتَ بلدَ كذا وكذا : إذا أشرفتَ عليه دخلته أم لم تدخلهُ ، قال زهير(٧) :

فلمّا وردْنَ الماءَ زُرقًا جِمامُهُ ... وضَعْنَ عِصيَّ الحاضر المُتخيِّمِ

المعنى : بلغنَ إلى الماء ، أي : أقمنَ عليه "(٨) .

---

(١) ينظر : الاقتراح : ١٤٤ ، وخزانة الأدب : ٦/١ .

(٢) ينظر : الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : ١٦٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٦٣/١ ، ٤٧٥ ، ٢٦/٢ .

(٤) قرأ ابن كثير (كائن) ، وقرأ الباقون (كأيّن) ، ينظر : حجة القراءات : ١٧٤ – ١٧٥ .

(٥) ينظر : ديوانه : ٢٤٤/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٤٧٥/١ .

(٧) شرح ديوان زهير : ٣٩ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٢/٣ .

ويتبيّن من احتجاج الزجاج بالشعر أنّ الشاهد الشعري المجهول القائل لا يعول عليه ، فقد جعل ذلك معيارًا لنقده اللغوي ، ففي قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة : ٤٠] ، اختار الزجاج في (يُحيي) أن تكون بياءين ظاهرتين ، ولم يُجِزْ (يحيّ) بياء واحدة مشددة مدغمة ، وأبطل حجة من أجاز ذلك بقوله : " وأجاز بعضهم[١] يُحيّ بياء واحدة مشددة مدغمة ، وذكر أنّ بعضهم أنشد[٢] :

وكأنّها بين النساء سبيكةٌ تمشي بسُدّة بيتِها فتُعِيّ

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر ؟ ومن أيِّ القبائل هو ؟ وهل يؤخذ بشعره أم لا ؟ ما كان يضرّه ذلك ، وليس ينبغي أن يُحملَ كتابُ الله على (أنشدني بعضهم) ، ولا على بيتٍ شاذّ لو عُرِفَ قائلُهُ ، وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجز ، وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شعر "[٣] .

٢- النـثـر

المقصود بالنثر : ما جاء في كلام العرب من نادرة أو مَثَل أو نحوهما ، وتأخذ في الاستشهاد بها مكانة الشعر وشروطه ، ثمّ ما نُقِلَ عن بعض الأعراب ، ومن يُستشهد بكلامهم في حديثهم الذي لا يشترط فيه من التأنق والذيوع ما تحقق في الأصناف المتقدّمة الذكر[٤] .

وكما قسّم علماء العربية الشعر على الذين يُحتجُّ بشعرهم ، فإنّهم ذكروا بيئات الفصاحة والقبائل التي تؤخذ منها اللغة ، والقبائل التي لا يُؤخذ منها لأسباب المجاورة والاختلاط[٥] .

---

(١) أجاز ذلك الفراء ، ينظر : معاني القرآن : ٤١٢/١ ، ٣٦٥/٣ .

(٢) لم أقف على قائله ، وذكر الأزهري أنّ الفراء أجاز الإدغام في هذا الموضع وأنشد هذا البيت ، وقال : " والقياس ما قال أبو إسحاق " تهذيب اللغة (يحيي) : ١٦٥/٣ ، وينظر : لسان العرب (حيا) : ٢١١/١٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤١٨/٢ .

(٤) ينظر : البحث اللغوي عند العرب : ٥٠ ، والنقد النحوي في فكر النحاة (ماجستير) : ٣٦١.

(٥) ينظر : الحروف : ١٤٧ ، والاقتراح : ١٩ – ٢٠ .

ومثلما عُني الزجاج بكلام العرب من المنظوم ، فإنّه عُني أيضًا بالمنثور ، ولم تكن عنايته مقتصرة على الاستشهاد به في بيان المعنى والتفسير ، بل تعدّى ذلك ليجعلَهُ معيارًا من معاييره النقدية ، فقد استدلّ به لتثبيت أحكامِهِ في أكثر من موضع[١] ، ومن ذلك ما ذكره من أوجه في (بُرءاء) في قوله تعالى :﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ ﴾ [الممتحنة : ٤] ، فقد ذكر فيها أربعة أوجه : (بُرءاء) على فعلاء مثل : ظريف وظرفاء ، وهو الوجه الجيد ، و (بُراء) ، و (بَرَآء) بالمدّ ، وأجاز أيضًا الوجه الرابع وهو (بَراء) بفتح الباء ، واستدلّ على ذلك بقوله : " لأنّ العرب تقول : أنا البَراءُ منك "[٢] ، فاستدلّ على جواز فتح الباء بما سَمِعَ من كلام العرب المنثور .

ومن استدلالاته بالمنثور من كلام العرب ما ذكره في تصويبه لدلالة لفظة (هَرِفَ) فقد خطّأ العامة في استعمالها لما يتعجّل من الثمار وغيره ، بل هي كلمة تبطئة ، والصواب عنده أن يُقال : (بَكَّرَ) واستدلّ على ذلك بقوله : " وإنّما تقول العرب في مثل ذلك : قد بَكَّرَ ، ويسمّى ما يكون منه الباكورة "[٣] .

٢- القيـــاس

المقصود بالقياس هو : " الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[٤] ، أو هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[٥] ، أو هو : " حمل مجهول على معلوم ، وحملُ ما لم يُسمعْ على ما سُمِعَ ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ، ووعتهُ من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفت أو سُمِعَت "[٦] .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥٤/٣ ، ٣٤١ ، ١٣٨/٥ .
(٢) المصدر نفسه : ١٥٧/٥ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٩/١ .
(٤) الحدود في النحو (الرماني) : ٣٨ .
(٥) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .
(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠ .

ولا تخفى أهمية القياس في اللغة ؛ لأنّه من أبرز الأدلة فلا يحقُّ لأحدٍ إنكاره ، إذ ليس من المعقول أن يكون كلامُنا كلّه بمفرداته وتراكيبه واردًا أو مسموعًا عن العرب(١) ، " ولولا القياس لاضطربت اللغة ، واختلفت التراكيب ، وأدّى الأمر إلى فوضى "(٢) .

وللنقد اللغوي صلة وثيقة بالقياس ، فعند ظهور النحو واستنباط قواعد العربية وأصولها ، وُجِدَتْ لغات لبعض العرب تفارق تلك القواعد والأصول ، فبرز النقد اللغوي ، أو ما يُعرف بمسألة التخطئة والتصويب(٣) ؛ لرَدِّ تلك اللغات وتوجيهها .

وقد أورد بعض المحدثين طائفة من الخلافات بين النحاة والشعراء التي نشبت بسبب قياس النحاة وحكمهم على بعض الأبيات الشعرية بالخطأ ، ولا سيّما خلاف الفرزدق (ت بعد ١١٠هـ) مع أبي إسحاق الحضرمي (ت٢٠٥هـ) ، وقد عُرِفَ عنه أنّه أولُ من بعج (بَسَط) النحو ومدَّ القياس ، فلم يجد الفرزدق ما يُنجيه من نقد الحضرمي إلاّ الهجاء ، فمضى ينال منه بلاذع السباب ، وكذلك الخلاف الذي استعر بين ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) والمتنبي (ت٣٥٤هـ) ، والذي أدّى إلى الضرب بسبب حدَّته(٤) ، فأساس تلك الخلافات خروج الشعراء في لغتهم عن قياس العربية .

وكما كان للسماع قبائله وزمانه ومكانه ورواته وتفاوته بين الكَثْرة والقلّة ومعياره النقدي ؛ لتنقية اللغة مما لم تستعمله العرب وجرى على ألسنة الناس ، فإنّ للقياس كذلك رجاله الذين حكّموه فيما اطّرد من الظواهر اللغوية ، وكان أول الأمر مقترنًا بالسماع حتّى قام الخلاف فيما سُمِعَ عن العرب بين البصريين والكوفيين ، ونُقِلَ إليه ما ليس منه ، فأصبح قوانين وأصولاً بعد أن كان وسيلة منهجية ، لكنّه في كلتا حالتيه بَقِيَ معيارًا نقديًا يُحتكم إليه ؛ ليُبيّن لنا ما يُقبل وما يُرفض(٥) .

---

(١) ينظر : في أصول النحو : ٧٩ .

(٢) القياس في النحو العربي (الزبيدي) : ١٣٦ .

(٣) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : ١٥٤ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ٥٢٩/١ ، النقد اللغوي عند العرب : ١٥٤ – ١٥٥ .

(٥) ينظر: القياس في النحو العربي (الزُبيدي) : ١٣٦ .

إذن فالقياس يُعدُّ من أهم معايير النقد اللغوي ، وتبرز تلك الأهمية من خلال مصطلحات النقد التي ارتبط معظمها بالقياس ، ويشمل ذلك مصطلحات القبول والردّ ، أو ما تسمّى بـ (الجودة والرداءة) فأغلب المصطلحات التي يُطلقها النقاد في أحكامهم النقدية – كقولهم : حسن ، جائز ، له وجه ، خطأ ، غير جائز ، ضعيف ، أقوى ، أجود – يعنون بذلك جودتها وجوازها ، أو رداءتها وعدم جوازها في القياس(١) ، مما يُبيّن الأثر الفعّال الذي يتجلى للقياس في معايير النقد اللغوي .

وعُنِي الزجاج في معانيه عنايةً كبيرة بالقياس إيمانًا منه بما أضافه ذلك الدليل إلى العربية من نموٍ وتطور ، فركن إليه في كثيرٍ من المسائل ، ولم يكتفِ بالرجوع إليه ببيان معنى أو إعراب أو تفسير ، وإنّما تجاوز ذلك ليَعدَّهُ من أبرز معاييره في النقد ، فجاءت أغلب مصطلحاته النقدية وأحكامه في هدى القياس ، وستُبيّن تلك الأحكام من خلال أساليبه في النقد .

فقد احتجّ الزجاج بالقياس لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة جدًّا(٢) ، ومن ذلك نقده مَن أبدل ضمة الواو في(اشتروا) همزة من قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة : ١٦] ، ووصف ذلك بأنّه غلط ، وعلّل ذلك الحكم بقوله : " لأنّ الواو المضمومة التي تُبدل منها همزة إنّما يُفعل بها ذلك إذا لزمت ضمتها نحو قوله (ﷻ) : ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ﴾ [المرسلات : ١١] ، إنّما الأصل (وقتت) ، وكذلك ادوُّر إنّما أصلها : أدؤر ، وضمة الواو في قوله : (اشتروا الضلالة) إنّما هي لالتقاء الساكنين "(٣) .

ومما اعتمد فيه على القياس أيضًا نقده للغة أهل الحجاز في همزتي (أأنذرتهم) في قوله تعالى :﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [البقرة : ٦] ، فأهل الحجاز لا يُحققون واحدة منها ، وحكم الزجاج على ذلك بالخطأ ؛ لأنّ في ذلك جمعًا بين ساكنين من جهة ، وأنّه أبدل من همزة متحركة قبلها حركة ألفًا والحركة الفتح فأدلى الزجاج

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٦ – ١٥٩ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٠/١ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٣٤٠/٢ ، ٤١٨ – ٤١٩ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٩١/١ – ٩٢ .

بقياسه في ذلك فقال : " وإنّما حقّ الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها أن تُجعل بين بين ، أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، فتقول في (سأل) : (سال) ... بين بين ، وهذا في الحكم واحد "[١] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ للقياس في القراءات القرآنية خصوصيةً عند الزجاج ، فإنّه يُبيّن وجهه في العربية إلاّ أنّه لا يستند إليه إذا تعارض مع شرط من شروط القراءة الصحيحة ، وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى .

٣- الإجمـــــاع

يُعَدُّ الإجماع الدليل الثاني من أدلة الصناعة ، والمُراد به : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ، وإنّما يكون هذا الإجماع حجةً إذا لم يُخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، فإن كان ذلك فلا يَحقُّ لأحدٍ بعده أن يَقْدِمَ على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدّم نظرها إلاّ بعد إمعان وإتقان ؛ لأنّ النحو علمٌ منتزعٌ من استقراء اللغة ، فكلُّ من استدرك بثاقب فكره ، وسعة اطّلاعه ، وامتلك آلة هذا العلم جاز له الاجتهاد والإقدام على مخالفتهم ، ولا يمتنع عليه أن يذهبَ مذهبًا آخر يخالف ما عليه الجماعة إذا استدلّ بدليلٍ معتذر ، واستشهد لذلك بشواهد وحجج واضحة بيّنة متفق عليها بين العلماء[٢] .

وقد اعتنى الزجاج بالإجماع عناية كبيرة ، فاحتجّ بالإجماع واعتدَّ به ، وعباراته في الدلالة عليه منوعة وصيغه متعددة ، فقد عبّر عنه بـ (جميع النحويين)[٣] ، و

---

(١) المصدر نفسه : ٧٨/١ .

(٢) ينظر : الخصائص :١/١٩٠ – ١٩١ ، والاقتراح : ١٨٧ – ١٨٨ ، وارتقاء السيادة : ٥٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٢/١ .

(بالإجماع)[١] ، و (وهو إجماع)[٢] ، و (إجماع القُراء)[٣] ، و (إجماع النحويين)[٤] ، و (إجماع أهل اللغة)[٥] ، و (إجماع الرواة)[٦] ، و (إجماع المفسرين)[٧] .

ويُلاحظ من عبارات الزجاج المتنوعة للتعبير عن الإجماع أنّها تكشف عن دقته في مناقشة المسائل ومذاهب العلماء فيها ، فإنْ كانت المسألة تتعلّق بقراءة احتجَّ بإجماع القُراء ، وإن كانت تتعلّق بمعنى كلمة أو أكثر احتجَّ بإجماع أهل اللغة ، وإن كانت متعلّقة بتفسير آية احتجَّ بإجماع المفسرين ، وأمّا إن كانت متعلّقة بالصوت أو الصرف أو النحو فإنّه يحتجُّ بإجماع النحويين .

فاحتجاج الزجاج بهذا الدليل كان فيه الشيء الكثير من الترتيب والتنسيق ، فقد راعى في ذلك تخصص العلماء ، وإن كان في مواضع قليلة يُطلق مصطلح (الإجماع) عامًّا .

ولم يكتفِ الزجاج باحتجاجه بالإجماع على ما يُبيّنُهُ من معنى أو تفسير أو قراءات أو ما يتعلق بعلوم اللغة ، وإنّما تجاوز ذلك ليَعدّهُ معيارًا يستند إليه في أحكامه النقدية لمذاهب العلماء ، فقد استند إليه في مواضع كثيرة[٨] ، ومن ذلك ردّه لقول الكسائي (ت١٨٩هـ) في ماضي (يَوَدُّ) ، إذ قال : (وَدَدْتُ) بفتح الدال الأولى ، والصواب عند الزجاج : (وَدِدْتُ) بكسر الدال الأولى ، واتّهم الزجاج الكسائي بأنّه سَمِعَها ممن لا يجب أن يؤخذ بلغته ، وعلّل ذلك بقوله : " لأنّ الإجماع على تصحيح أَوَدُّ لا يكون ماضيه (وَدَدْتُ) فالإجماع يُبطل (وَدَدْتُ) "[٩] .

---

(١) المصدر نفسه : ٣٤٢/٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٦١/٤ .
(٣) المصدر نفسه : ١٣٥/١ ، ٧٧/٣ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٨٨/١ ، ٣٩٨ ، ٤٦/٤ .
(٥) المصدر نفسه : ٢٤٤/١ .
(٦) المصدر نفسه : ٣١٧/٣ .
(٧) المصدر نفسه : ٢٤٤/١ .
(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٧٩/١ ، ١٢٤/٢ ، ٣٤٢/٣ .
(٩) المصدر نفسه : ١٧٩/١ .

ومن احتجاج الزجاج بالإجماع احتجاجه بالقراءة في قوله تعالى : ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران : ٣١] ، ذكر أنّ القراءة بإظهار الراء مع اللام ، وردَّ قولَ بعض النحويين الذين أجازوا إدغام الراء مع اللام في (يغفر لكم)[١] ، ووصف ذلك بأنّه خطأٌ فاحشٌ ، وذكر أنّ الراء حرفٌ مكررٌ ، فلو أُدغم في اللام ذهب ذلك التكرير ، ثمّ ثَبَّت ذلك الحكم بقوله : " وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم "[٢] ، أي : إجماعهم على خلاف ما ذكر بعض النحويين الذين نقدهم .

٤- استصحاب الحال

المقصود باستصحاب الحال هو : " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر : إنّما كان مبنيًا ؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإنّ ما يُعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء "[٣] ، وهو من أدلة النحو المعتبرة[٤] ، إلاّ أنّه أضعف الأدلة ، يقول أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) : " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وُجِدَ هناك دليل "[٥] ، أي : إذا كان هناك دليل آخر يستغنى عن استصحاب الحال ، وكذلك إذا تعارض مع دليل آخر من السماع أو القياس فيُرجح على استصحاب الحال ، وهذا ما نصَّ عليه العلماء بقولهم : " إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من السماع أو القياس فلا عبرةَ به "[٦] .

أمّا ما يخصّ حجة هذا الدليل فتكمن في أنّ " من تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل "[٧] .

---

(١) قرأ أبو عمرو وحدَهُ بإدغام الراء في اللام ، ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٨٠ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٨/١ .
(٣) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٤٠) : ٢٥٧/١ ، و(المسألة ٥٧) : ٣٣٨/١ .
(٥) لمع الأدلة : ١٤٢ .
(٦) الاقتراح : ١٢٥ .
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٤٠) : ٢٥٧/١ .

وقد استند الزجاج إلى هذا الدليل ، فجعله معيارًا لنقده ، وذلك عندما رجّح قراءة (أَرِنا) بكسر الراء على قراءة (أرْنا) بإسكان الراء[١] ، وقد نسب القراءة بالإسكان إلى أبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)[٢] ، وعلّل الزجاج الإسكان في هذا الموضع ؛ لثقل الكسرة كما قالوا في (فَخِذ) : (فَخْذ) إلاّ أنّه وصف كسر الراء بالجودة على الأصل فقال : " ومن كسر فعلى الأصل والكسر أجود ؛ لأنّه في الأصل (أرْئنا) فحُذفت الهمزة وبَقِيَت الكسرة دليلاً عليها "[٣] ، وسنُفصّل القولَ في تلك القراءة عند نقده لأبي عمرو بن العلاء في فصل نقد القراءات القرآنية إن شاء الله تعالى .

ثانيًا : استـدلالات أخـرى

١- الاستدلال العقلي

للاستدلال العقلي صلةٌ وثيقة بالقياس ؛ لأنّهما يتفقان في أمرٍ عامّ ، وهو أنّهما عمليتان عقليتان قامت عليهما الدراسة اللغوية والنحوية ، بيدَ أنّهما يختلفان في أمرٍ خاص ، وذلك أنّ المستدل بالقياس يعتمد في تقرير أحكامه على ما سَمِعَ واستُعمل من كلام العرب ، أمّا المحتجُّ العقلي فيستند إلى التفكير الذهني المجرّد ، أي إلى المنطق العقلي البحت[٤] .

ويمكن أن نجد هذا الاحتجاج عند الزجاج في أثناء ردّه رواية أبي عبيدة والذي روى عن أبي عمرو بن العلاء أنّه كان يجعل مكان الهمزة الأولى كسرة في (البغاءِ إنْ) ، وضمة مكان الهمزة الأولى في (أولياءُ أُولئك) بعد تحقيق الهمزة الأولى في الموضعين ، ووصف الزجاج ذلك بأنّه (مُحال) ، واحتجَّ لذلك عقليًّا فقال : " لأنّ

---

(١) قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم وابن عامر (أرِنا) بكسر الراء ، واختلفوا في النقل عن ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء في إسكان الراء وإشمامها الكسر ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٩/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٨٥/٤ .

(٤) ينظر : المؤاخذات النحوية حتى المئة الرابعة (دكتوراه) : ٣٣٣ ، والنقد النحوي عند ابن (ماجستير) : ١٧ .

الهمزة إذا أُسقطت وأُبدلت منها كسرة وضمة – على ما وصف – بَقِيَت الحركتان في غير حرف ، وهذا محالٌ ؛ لأنّ الحركة لا تكون بغير مُحرك "(١) .

٢- الاستدلال بمراعاة الأصل

لمّا رأى علماء العربية أنّ الجملة لا تبدو دائمًا على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلاً نمطيًا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار ... إلخ ، وسمّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو (أصل الوضع) ، ثمّ رأوا أنّ القواعد تشمل بعض الاستثناء فكان عليهم أن ينصّوا على ذلك فيقولون مثلاً : (القاعدة كذا إلاّ أنّ الحالة كذا) أو (القاعدة كذا وقد يجوز كذا) ... إلخ ، وعندئذٍ فرّق العلماء بين القاعدة الأولى وما استُثْنِيَ منها فسمّوا الأولى (القاعدة الأصلية) أو (أصل القاعدة) ، وسمّوا الاستثناء (القاعدة الفرعية) ، فلدينا إذن (أصل الوضع) و(أصل القاعدة) "(٢) .

ولا يُراد بالأصل في هذا الموضع استصحاب الحال الذي هو الإبقاء على الأصل وملازمته ؛ لأنّ البقاء على الأصل غير الأصل ، ويمكن تمثيل ذلك بالنظرية والتطبيق ، فالنظرية قد تُطبق وقد تُترك ، وكذلك الأصل قد يُستعمل وقد يهمل استعماله ابتداءً ، وعدم الدليل على العدول عنه يُسمّى (استصحاب الحال)(٣) .

ومما وقع الاحتجاج به عند الزجاج ما رجّحَهُ من القراءة في (أرأيت) من قوله تعالى :﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾ [الماعون : ١] ، فذكر أنّها قُرئت (أريتَ) و (أرأيتَ)(٤) ، ورجّح الثانية بإثبات الهمزة الثانية ، واحتجّ لذلك بقوله : " والأصل ترأى ويرأى "(٥) ، فوجب عنده أنّ ما كان في الأصل مهموزًا يجب أن لا يُترك الهمز فيه وإن سُمِعَ ذلك .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٨٠/١ .

(٢) ينظر : الأصول (تمام حسّان) : ١١٥ ، والنقد النحوي في فكر النحاة : ٦٤ .

(٣) ينظر : الردّ إلى الأصل في النحو والصرف (دكتوراه) : ٦ .

(٤) قرأ نافع والكسائي (أريت) بغير همز ، وقرأ الباقون (أرأيت) بالهمز ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٥٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٧/٥ .

٣- الاستدلال بعدم النظير

يُستدل به على النفي إذا لم يقم الدليل على الإثبات ، فإن قام الدليل لم يُلتفت إلى إيجاد النظير ؛ لأنّ إيجاده بعدم قيام الدليل إنّما هو للأُنس(١) ، وقد استعان الزجاج به في نقد لغة (الحمدِ لِلهِ)(٢) بكسر الدال واللام ، فوصفها بأنّها لغة من لا يُلتفت إليه ، ولا يُتشاغل بالرواية عنه ، وإنّما ذكرها الزجاج ؛ ليُحذر الناس من أن يستعملوها ، أو يظن جاهل أنّها تجوز في كتاب الله (ﷻ) أو في كلام ، ثمّ احتجَّ لذلك النقد بقوله : " ولم يأتِ لهذا نظير في كلام العرب "(٣) .

٤- الاستدلال بالأولوية

المقصود بذلك : " هو أن يُبين في الفرع المعنى الذي تعلّق به الحكم في الأصل وزيادة "(٤) ، وقد اعتمد عليه الزجاج في نقده للقراءات في (أدنى) في قوله تعالى : ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ٦١] ، فذكر أنّ القراءة فيها بغير همز (أدنى) ، وذكر أنّ بعضهم قرأ (أدنأ) بالهمز(٥) ، وأجازها لكنّه رجّح الأولى بقوله : " وكلاهما له وجهٌ في اللغة إلاّ أنّ ترك الهمزة أولى "(٦) .

٥- الاستدلال بمراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

لا شكَّ في أنّ النقاد يستجيدون حسن اختيار اللفظ وانسجامه مع المعنى ، وسهولة المخرج ، ويستقبحون وجود الاشتقاقات الغريبة التي تؤدي إلى قبح اللفظ والمعنى(٧) ، كقول الأعشى(٨) :

---

(١) ينظر : الخصائص : ١/١٩٨ ، والاقتراح : ٣٨٦ .

(٢) قرأ بها الحسن البصري وإبراهيم بن أبي عبلة ، ينظر : المحتسب : ١/٣٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/٤٥ – ٤٦ .

(٤) لمع الأدلة : ١٣١ .

(٥) قرأ (أدنأ) زهير الفُرقبي بالهمز ، والباقون بترك الهمز ، ينظر : المحتسب : ١/٨٨ – ٨٩ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٤٣ .

(٧) ينظر : مباحث النقد اللغوي في كتاب خزانة الأدب (بحث) : ٥٨٣ .

(٨) ينظر : ديوانه : ٥٩ .

وقد غَدَوتُ إلى الحانُوتِ يَتْبَعُني شاوٍ مِشَلٌ شلولُ شُلْشُلٌ شَوِلُ

وهذه الألفاظ كلّها في معنى واحد (وهو الخفيف اليد في العمل) ، وقد كان يُستغنى بأحدهما عن جميعها[١] ، فضلاً عمّا فيها من صعوبة وثقل في اللفظ .

وتُعدُّ علاقة اللفظ بالمعنى معيارًا من معايير الجودة والرداءة ، فما تميّز من اللفظ بالسهولة وعدم الغرابة ووافق المعنى فذلك جيّد ، وما كان بخلاف ذلك فهو رديء وقد فصل بعض المحدثين القولَ في ذلك فجعل ما يتعلّق بالألفاظ وملاءمة المعاني من مقاييس الجودة والرداءة[٢] .

وعُني الزجاج بذلك ، إذ إنّ موضوع المعنى أحد مقاصده من التأليف ، وقد صرّح بذلك في مقدمته بقوله : " هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه "[٣] فكان حريصًا على بيانه بشتّى الطرق ، ولم تقل عنايته باللفظ وما يجب أن يتّسم به من مزايا الوضوح والسهولة وعدم الغرابة فيه ، ومما يؤيّد عناية الزجاج باللفظ والمعنى أنّه عدَّهما معيارًا يستند إليه في نقده ، فقد استند إلى مراعاة اللفظ تارةً ، ومراعاة المعنى تارةً أخرى ، كما استند إلى مراعاتهما مجتمعين .

فمن الاحتجاج بمراعاة اللفظ ما أجازه من القراءة في قوله تعالى : ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة : ٤٠] ، فقد أجاز حذف الياء في (نعمتي) لالتقاء الساكنين ، فتُقرأ (نعمتِ التي) إلاّ أنّه اختار إثبات الياء فيها وفتحها[٤] ، واحتجّ لذلك بقوله : " لأنّه أقوى في العربية ، وأجزل في اللفظ "[٥] .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٣٩١/٨ – ٣٩٢ .

(٢) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : ٥٣ – ٦٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٩/١ .

(٤) اتّفق القراء على تحريك الياء في (نعمتيَ) بعد إثباتها إلاّ ما روى المفضل عن عاصم ، ينظر : معاني القراءات : ١٧٦/١ ، فروى المفضل عن عاصم أنّه لم يُحرك الياء في هذا الموضع ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٩٦ ، وإسكان الياء قراءة ابن محيصن والحسن ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ١٤٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١٢٠/١ .

ومن احتجاجه بمراعاة اللفظ أيضًا تأييده إنكار البصريين لقراءة (نِعْمْ ما) بسكون العين والميم(١) في قوله تعالى :﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء : ٥٨] ؛ لأنّ في ذلك اجتماع ساكنين ووصف قولهم بأنّه (بَيِّن) وعلّل ذلك بقوله : " وذلك إنّه غير ممكن في اللفظ إنّما يحتال فيه بمشقة في اللفظ "(٢) .

والملاحظ أنّ الزجاج يختار اللفظ الذي يتّسم بالجزالة والسهولة في المخرج ، وأن يكون بعيدًا عن التكلف والثقل ، وتلك السمات التي يختارها النقاد القدامى .

ومما وقع من احتجاجه بمراعاة المعنى ما رجّحهُ من قراءة في (أُخفيها) من قوله تعالى :﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه : ١٥] ، فقد رجّح قراءة (أَخفيها) بفتح الهمزة(٣) ، على قراءة (أُخفيها) بضمّ الهمزة(٤) ، ووصف ما اختاره من القراءة بأنّه أبين في المعنى وعلّل ذلك بقوله : " لأنّ معنى أكاد أظهرها ، أي : قد أخفيتها وَكِدتُ أظهرها "(٥) .

وأمّا ما وقع من الاحتجاج بمراعاة اللفظ والمعنى فوردَ فيما ذكره من قراءات في (نُوحي) من قوله تعالى :﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : ٤٣] فذكر ثلاث قراءات : (نُوحي) و (يُوحَى) و (يُوحِي)(٦) ، ورجّح القراءتين الأوليين

(١) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم ، ينظر: السبعة في القراءات : ١٩٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٦٧/٢ .

(٣) قرأ سعيد بن جبير (أخفيها) بفتح الهمزة ، وكذلك رويت عن الحسن ومجاهد بفتح الهمزة ، ينظر : المحتسب : ٤٧/٢ .

(٤) القراءة بضمّ الهمزة هي قراءة جميع قراء الأمصار ، ينظر : جامع البيان : ٢٨٥/١٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٢/٣ – ٣٥٣ .

(٦) قرأ عاصم برواية حفص (نوحِي) بالنون وكسر الحاء ، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر (يُوحَى) بالياء وفتح الحاء ، ينظر : السبعة في القراءات : ٣٥١ ، وحجة القراءات : ٣٦٥ ، أمّا القراءة الثالثة (يُوحِي) بالياء وكسر والحاء فلم تنسبها كتب القراءات وكتب التفسير إلاّ أنّ الأزهري ذكرها وأجازها ، ينظر : معاني القراءات : ٥٥٢/٢ ، والبحر المحيط : ٥٣٣/٦ .

ووصفهما بالجودة ، وضعّف الثالثة وعلّل حكمه على الأولى بقوله : " لأنّ (نوحي) يوافق اللفظ والمعنى "[١] .

٦- الاستدلال بمراعاة السياق القرآني

المقصود بالسياق هو : " تتابع المفردات والجمل والتراكيب المترابطة لأداء المعنى "[٢] ، أو هو : " الغرض الذي تتابع الكلام لأجله مدلولاً عليه بلفظ المتكلم ، أو حاله ، أو أحوال الكلام ، أو المتكلم فيه ، أو السامع "[٣] .

أمّا السياق القرآني فهو : " تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية ؛ لتبلغ غايتها الموضوعية في بيان المعنى المقصود دون انقطاع أو انفصال "[٤] ، وقيل : " هو علاقة اللفظ مع ما قبله وما بعده من الآيات وما يكسبه من معنى في هذا الموضع ، أو في موضع آخر ، وسبب النزول ، والجوّ العام الذي نزلت فيه الآية "[٥] .

وللسياق أهمية كبيرة في تحديد دلالة الألفاظ للكشف عن معانيها ، ولا سيّما ألفاظ القرآن الكريم فهو يُعنى بدلالة الألفاظ والوصول إلى المعنى[٦] ، وقد نبّه القدماء على أهمية السياق في فهم النصوص ، وفي ذلك يقول ابن القيّم (ت٧٥١هـ) : " السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره وغالطَ في مناظراته "[٧] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢٠٠ .

(٢) السياق القرآني وأثره في التفسير (ماجستير) : ٧١ .

(٣) دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي (ماجستير) : ٢٧ .

(٤) نظرية السياق القرآني : ١٥ .

(٥) السياق القرآني والدلالة المعجمية (بحث) : ٢ .

(٦) ينظر : النقد اللغوي في غريب الحديث لأبي عبيد (ماجستير) : ٣٧ .

(٧) بدائع الفوائد : ٤/٩ .

وقد عُني الزجاج عناية بالغة بالسياق القرآني وأثره في الكشف عن معاني القرآن وإعجازه ، وحسبنا أن نذكر من أهم جوانب عنايته أنّه جعله معيارًا يحتكم إليه عند نقده لمذاهب العلماء ، فقد احتجّ به لتثبيت أحكامه النقدية في مواضع كثيرة[١] ، ومن ذلك ما ذكره في معنى (وفومها) في قوله تعالى :﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾ [البقرة : ٦١] ، فذكر الزجاج أنّ معنى (الفوم) : الحنطة ، وأنكر ما أجازه بعض النحويين[٢] بأن يكون معنى (الفوم) ههنا الثوم ، ووصف ذلك بأنّه غير معروف واحتجّ لذلك بسياق الآية الكريمة فقال : " وههنا ما يقطع هذا ، محالٌ أن يطلب القوم طعامًا لا بُرَّ فيه ، والبرّ أصل الغذاء كلّه ، ويقال : فوموا لنا ، أي : اخبزوا لنا "[٣] .

فاحتجّ الزجاج بسياق الآية الكريمة ، وما ذُكر فيها من أصناف الطعام الذي طلبه القوم من البقل والقِثاء والفوم والعدس والبصل ، ولم يُذكر في سياق الآية (البُرّ) وهو الأصل في كلّ غذاء ، فلذلك يرى الزجاج أنّ معنى (الفوم) في سياق الآية (الحنطة) .

والملاحظ من احتجاج الزجاج بالسياق القرآني أنّه يحاول إثبات قاعدة دلالية وهي : أنّ معنى الفوم في اللغة (الحنطة) ، وأنّها عربية لا غرابة فيها ، وأكّد ذلك بقول العرب : فوموا لنا ، أي : اخبزوا لنا ، وفي الوقت نفسه حاول أن ينفي بأن تكون بمعنى (الثوم) من إبدال الثاء بالفاء . وجاء الفوم في المعجمات بمعنى : الحنطة ، أو سائر الحبوب[٤] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٦/١ ، ٤٤٢ ، ١٨٩/٢ .

(٢) أجاز ذلك المعنى الفراء ، ورجّح أن يكون معنى (الفوم) : (الثوم) على أن يكون معناه : (الحنطة) ، ينظر : معاني القرآن : ٤١/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٤٣/١ .

(٤) ينظر : العين (فوم) : ٤٠٥/٨ ، وجمهرة اللغة (فمو) : ٩٧٢/٢ ، وتهذيب اللغة (فام) : ٤١٢/١٥ ، ومقاييس اللغة (فوم) : ٤٦٢/٤ .

ومن مواضع استدلال الزجاج بالسياق القرآني ما ذكره في معنى (خفتم) في قوله تعالى :﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [النساء : ٣٥] فذكر أنّ معناها : من الخوف ، وليس معناها ههنا (أيقنتم) كما قال بعضهم[(١)] ، ونقد ذلك القول ووصفه بأنّه خطأٌ ، واحتجّ لذلك بالسياق فقال : " لو عَلِمنا الشقاق على الحقيقة لم يجنح إلى الحكمين ، وإنّما يُخاف الشقاق "[(٢)] ، فاحتجّ الزجاج بسياق ما جاء من الآية بعد لفظة (خفتم) وهو قوله تعالى : ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ ، فلو كان معنى (خفتم) ههنا (أيقنتم) فإنّ ذلك يعني أنّ الشقاق واقعٌ لا محال ؛ لأنّ (أيقن وعَلِمَ) من أفعال اليقين ، ولو كان كذلك فما حاجة الحكمين اللذين من أهل الرجل وأهل المرأة ، ففي سياق الآية دليل عند الزجاج بأنّ الشقاق لم يقع بعد ؛ فلذلك جُنِحَ إلى الحكمين .

٧- الاستدلال بأهل اللغة

تردد مصطلح (أهل اللغة) كثيرًا على لسان الزجاج في معانيه ، ولعلّ مقصده في ذلك الذين جمعوا اللغة كقطرب (ت٢٠٦هـ) وأبي عبيدة وغيرهما من رواة اللغة ، ويتضح ذلك عند نقده لهؤلاء ، إذ أفردنا فصلاً لذلك ، وقد جعل الزجاج من أقوال (أهل اللغة) معيارًا يستند إليه في نقده اللغوي ، فقد احتجّ بهم في غير موضع[(٣)] ، ومن ذلك اختياره أن لا يكونَ معنى (الرجاء) : (الخوف) في قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٠] ، فلا يكون المعنى عنده كما قيل : لا يخافون ما وُعِدوا به من العذاب بعد البعث ، بل المعنى : كانوا لا يرجون ثواب من عَمِلَ خيرًا بعد البعث فركبوا المعاصي ، واحتجّ لذلك بقوله : " الذي عند أهل اللغة أنّ الرجاء ليس على معنى الخوف "[(٤)] .

٨- الاستدلال بالتفسير

---

(١) هذا قول أبي عبيدة ، ينظر : مجاز القرآن : ١٢٦/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٨/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٧٥/١ ، ٨٤/٢ ، ١٠٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٩/٤ .

استدلّ الزجاج بهذا المعيار على ترجيحه لقراءة عاصم وأبي عمرو بن العلاء وأهل المدينة في قوله تعالى :﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ [النساء : ١٣٥] ، والذين قرؤوا (تلووا) بواوين على قراءة يحيى بن وثاب والأعمش ، وحمزة بواو واحدة (تلوا)[١] وعلّل ترجيحه في ذلك بقوله : " لأنّه جاء في التفسير أن (لوى الحاكم في قضيته) : أعرض "[٢] ، فتكون القراءة الأولى بذلك الأشبه على ما جاء في التفسير[٣] .

ومن استدلالاته بالتفسير أيضًا ما رجّحه في معنى قوله تعالى :﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، فرجّح أن يكون معناه : أتى الكافرَ المُلْكَ ، وأنكر أن يكون معناه : إنّ الذي آتاهُ الله الملك إبراهيم (عليه السلام) ، ووصف ما رجّحه بالصحة في المعنى ، ثمّ قال : " وهذا هو الذي عليه أهل التفسير "[٤] ، فمعنى الآية : حاجّ إبراهيم ؛ لأنّ الله آتاهُ الملك ، فأُعجب بنفسه وملكِهِ[٥] .

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي (تلووا) بواوين الأولى مضمومة والثانية ساكنة ، وقرأ حمزة وابن عامر (تلوا) بواو واحدة ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٣٩ ، ووافق الأعمش حمزة وابن عامر فقرأ (تلوا) بواو واحدة ، والذين قرؤوا بواوين من : لوى يلوي ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢٤٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١١٨/٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٣٤٠/١ .

(٥) ينظر : زاد المسير : ٢٣٣/١ .

لا شكّ في أنّ لكلِّ عالمٍ أسلوبَهُ الخاص في عرض مادته ، ومناقشة المسائل والموضوعات التي يريد دراستها ، ومثله يقال في الناقد ، فلكلِّ ناقد أسلوبه في الكشف عن مواطن الجودة ، أو الرداءة في المجال الذي ينقده .

والزجاج أحد العلماء النقاد الذين اتّبعوا أساليب في النقد اللغوي ، والذي يتبيّن أنّه لم يتبع أسلوبًا نقديًا واحدًا ، بل تنوعت أساليبُهُ وتعددت بحسب طبيعة المادة المنقودة ، ويمكن أن تقسَّم أساليب الزجاج في النقد اللغوي على أربعة أقسام هي : النقد الإفرادي ، والنقد المزدوج ، والنقد المنوّع ، والتصويب اللغوي .

أولاً : النقد الإفرادي

يقصد بالنقد الإفرادي : " النقد الذي يُعبّر عنه بلفظة واحدة لا بتركيب أو جملة "[١] ، وهو على عدّة صور هي :

١- الاستحسان والقَبول

المقصود بالاستحسان في هذا الموضع هو " عَدُّ الشيء واعتقاده حسنًا "[٢] ، أمّا القبول فيُراد به : الصحة والجواز[٣] .

والاستحسان والقبول ضربٌ من النقد الذي يصحُّ تسميته بـ (النقد الإيجابي) ، وكثيرًا ما كان الزجاج يركن إلى هذا الأسلوب في النقد ، واختار لذلك الأسلوب مصطلحاتٍ نقدية غالبًا ما كان يُطلقها معبّرًا عن استحسانه وقبوله ما ينقد ، ومن تلك المصطلحات (جيد ، وحسن ، وصحيح ، وصواب ، وجائز ، وبالغ ، وفصيح) .

ومما جاء من هذا الأسلوب في معاني القرآن وإعرابه استحسان الزجاج قول قطرب في معنى لفظ (قرآن) الذي قال : إنّ معناه الجمع ، فقال الزجاج : " وهو حسن

---

(١) النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء (ماجستير) : ١٢ .

(٢) التعريفات : ١٨ .

(٣) الكليات : ٧٢٢ .

"[١] ، واستحسانه الإظهار والإدغام في (لا يضرّكم) بإدغام الراء وإظهارها فقال : " وكلا الوجهين حسنٌ "[٢] .

ومما ورد من هذا الأسلوب أيضًا قبول الزجاج قراءة أبي جعفر المدني (ت١٣٠هـ) في قوله تعالى :﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [النور : ٤٣] ، والذي قرأ (يُذهِب) بضمّ الياء في (يُذهب)[٣] ، فقال الزجاج : " وتلك جائزة أيضًا – أعني الضمّ في الياء في يُذهب "[٤] .

٢- الردُّ والتضعيف

قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ) في حدِّ الردّ : " ردُّ الشيء عن وجهه : صرفه ، وردَّ عليه الشيء : لم يقبلْهُ أو خطّأهُ "[٥] .

والردّ والتضعيف ضربٌ من النقد الذي يصحُّ تسميته بـ (النقد السلبي) .

وقد عَمَدَ الزجاج إلى هذا الأسلوب فغلَّط أقوال مجموعة من العلماء والقُراء وطعن فيها ، ورمى أصحابَها بالوهم حينًا وباللحن حينًا آخر ، ومع هذا فإنّه كان كثير التحفظ في نقده بعض العلماء ولا سيّما المفسرين منهم ، مما يدلّ على حسن عقيدته .

واستعمل الزجاج مصطلحاتٍ متنوعة للتعبير عن ردِّهِ ورفضه من ينقد ، منها (هذا خطأ ، ولحن ، وبعيد ، وهذه لغة شاذة ، وهذه لغة ضعيفة ، وليس بصحيح ، وغير جائز ، ولا أشتهيها ، وفيه بعدٌ ، ورديء) وغيرها من المصطلحات التي تدلّ على الردّ والتضعيف .

وقد يُحدد أحيانًا عباراته في الردّ والتضعيف برأيه الشخصي وفهمه وذوقه الخاص فيُطلق بذلك أحكامًا مثل : (وهذا عندي ... غير جائز)[١] ، أو (وهذا القول عندي ليس بجائز)[٢] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٧٠ .
(٢) المصدر نفسه : ١/٤٦٥ .
(٣) ينظر : المحتسب : ٢/١١٤ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤/٥٠ .
(٥) الكليات : ٤٧٦ .

فمما جاء من ردّ الزجاج نقده قول المفسرين في معنى قوله تعالى :﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٢] ، والذين قالوا : إنّ معناه : وتجعلون رزقي في معنى : شكري ، ورزقكم ههنا الشكر ، وردّ الزجاج ذلك فقال : " ليس بصحيح "[٣] ، والمعنى الصحيح عنده في تفسير هذه الآية أنّهم كانوا يقولون : مطرنا بنوء كذا ، ولا ينسبون السُقيا إلى الله (ﷻ)[٤] .

ومن ردود الزجاج على العلماء ردّه من زعم أنّ الأصل في (ثلْث ، وربْع ، وسدْس) تخفيف وسطها ، فقال : " ومن زعم أنّ الأصل فيه التخفيف ، وأنّه ثقل فخطأٌ ؛ لأنّ الكلام موضوعٌ على الإيجاز "[٥] ، فالصواب عند الزجاج أنّ الأصل في ذلك الضمّ وخُفِّفَ ؛ لثقل الضمّ[٦] .

ومما جاء من تضعيف مذاهب القُراء والعلماء تضعيفه قراءة الحسن البصري (ت١١٠هـ) في قوله تعالى :﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ ﴾ [المائدة : ٤٧] ، فقرأ (الأَنجيل) بفتح الهمزة[٧] ، قال الزجاج : " وهذه قولةٌ ضعيفة "[٨] .

٣- الترجيــح

المقصود بالترجيح هو : " إثبات مرتبة في أحد الدليلين "[١] ، أو هو : " بيان القوة لأحد المتعارضَين على الآخر "[٢] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١٨٩/١ .
(٣) المصدر نفسه : ١١٦/٥ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) المصدر نفسه : ١٢٠/٢ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه .
(٧) ينظر : المحتسب : ١٥٢/١ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٤٥/١ .

وكان الزجاج يعمد إلى هذا الأسلوب كثيرًا في نقده اللغوي فيذكر القراءات واللغات وأقوال المفسرين واللغويين ، ثمّ يُرجح أحدها ، وقد استعمل طائفة من المصطلحات الدالة على الترجيح ، وهذه المصطلحات في الغالب الأعم تكون على صيغة (أفعل) التفضيل ، ومن تلك المصطلحات : (أحسن ، وأجود ، وأثبت ، وأبين ، وأقرب ، وأكثر ، وأقيس ، وأقوى) .

ومما ورد من هذا الأسلوب في نقده ترجيحه قراءة (ذُرِّيّة) بضمّ الذال على قراءة (ذِريّة) بكسر الذال في قوله تعالى :﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا ﴾ [النساء : ٩] ، قال الزجاج : " الكلام في ذُريّة بضمّ الذال ، ويجوز ذِريّة بكسر الذال ، وقد قُرئ بهما(٣) ، إلاّ أنّ الضمّ أجود "(٤) .

ومن ترجيحات الزجاج بين لغات العرب ما ذكره في قوله تعالى :﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [النجم : ٥٠] ، ذكر الزجاج في (الأولى) ثلاث لغات هي : (الاولُى) بضمّ اللام وطرح الهمزة ، و (لُولى) – يريدون الأولى – بطرح الهمزة لتحرك اللام ، واللغة الثالثة (الأُولى) بسكون اللام وإثبات الهمزة ، وهذه اللغة التي رجّحها الزجاج ، قال فيها : " وهي أجود اللغات "(٥) .

ومن ترجيحاته بين أقوال المفسرين ترجيحه معنى (النذير) في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ﴾ [فاطر : ٣٧] ، والذي قال فيه المفسرون قولين : الأول : معنى (النذير) النبي محمد (ﷺ) ، والآخر : معناه الشيب ، فرجّح الزجاج بين هذين المعنيين فقال : " والأول أكثر "(٦) .

---

(١) التعريفات : ٥٦ .
(٢) الكليات : ٣١٥ .
(٣) قراءة الناس بضمّ الذال ، وقرأ زيد بن ثابت بكسر الذال وفتحها ، ينظر : المحتسب : ١٥٦/١ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٦/٢ .
(٥) المصدر نفسه : ٧٧/٥ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٢/٤ .

ومن ترجيحاته بين أقوال اللغويين ترجيحه قول أبي عبيدة في معنى (عروشها) في قوله تعالى :﴿ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، الذي قال : هي الخيام وهي بيوت الأعراب[١] ، على قول غيره الذي قال : إنّ معناها : بقيت حيطانها لا سقوف لها ، فقال الزجاج : " والكلام هو الأول "[٢] .

ثانيًا : النقد المزدوج

وهو النقد الذي يُعبَّر عنه بلفظتين عند إطلاق الحكم ، وهو نوعان :

الأول : المزدوج المختلف

ويُراد به : " أن يكون النقد قائمًا على أمرين مختلف أحدهما عن الآخر قبولاً ورفضًا ، أو قوةً وضعفًا ، فيكون مقبولاً من جهة ومرفوضًا من جهةٍ أخرى "[٣] .

وهذا الضرب من النقد يجمع بين الإيجاب والسلب في المسألة الواحدة . وقد ركن الزجاج إلى هذا الأسلوب في نقده ، فيردُّ ما ينقدهُ من جهة ، ويجيزه من جهة أخرى .

ومن مجيء هذا الأسلوب نقدُهُ قراءة أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى :﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [البقرة : ١٢٨] ، والذي قرأ – بحسب ما ذكر الزجاج – (أرْنا) بإسكان الراء وحذف الكسرة " فالكسرة دليل الهمزة ، فحذفها قبيح ، وهو جائز على بعده ؛ لأنّ الكسر والضمّ إنّما يحذف على جهة الاستثقال "[٤] .

فحكم الزجاج على قراءة أبي عمرو حكمين : الأول : رماها بالقبح ، والآخر : إجازة هذه القراءة لثقل الكسر ، فهي مردودة من جهة ومقبولة من جهة أخرى ، وهذا هو المزدوج المختلف ، إذ اختلف الحكمان بين القبول والردّ .

---

(١) لم يذكر ذلك أبو عبيدة في مجازه ، وإنّما قال : " خالية على بيوتها " ، مجاز القرآن : ٤٠٥/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٢/١ .

(٣) النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء (ماجستير) : ٣٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٩/١ .

ويبدو أنّ الزجاج لم يُصبْ فيما رواه عن أبي عمرو من القراءة في هذا الموضع ، وسيتبين لنا ذلك خلال نقده أبا عمرو بن العلاء .

ومن المزدوج المختلف أيضًا ما ذكره الزجاج في قراءة الإدغام في قوله تعالى :﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [البقرة : ٢] ، بإدغام الهاء في الهاء[1] ، فقال : " فأمّا قراءة (فيه هدًى) بإدغام الهاء في الهاء فهو ثقيل باللفظ ، وهو جائز في القياس ؛ لأنّ الحرفين من جنس واحد إلاّ أنّه يُثقل في اللفظ "[2] .

فردَّ الزجاج هذه القراءة ووصفها بأنّها ثقيلة باللفظ من جهة ، وأجازها في القياس ؛ لأنّ الإدغام يسوغ إذا كان الحرفان من جنسٍ واحد .

ومما جاء من المزدوج المختلف ما صَوَّبه الزجاج في تأنيث (جارة) و (ناقة) وتذكيرهما فقال : " ولو قلت : قام جارتُك ونحر ناقتك كان قبيحًا ، وهو جائزٌ على قبحه ؛ لأنّ الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيث فاجتُزئ بلفظهما عن تأنيث الفعل "[3] ، فحكم الزجاج على تأنيث هذه الألفاظ بالقبح من جهة وبالجواز من جهة أخرى .

الثاني : المزدوج المؤتلف

يُراد به : " أن يكون النقد قائمًا على أمرين غير مختلفين في الحكم والصفة بل يكونان مؤتلفين فيها ، فهو في هذا مغاير للنوع الذي سبقه وهو (المزدوج المختلف) "[4] .

وبعبارة أخرى : أن يَطلق الناقد حكمين على النص ، وهذان الحكمان متفقان إمّا إيجابًا وإمّا سلبًا ، فلا يناقض أحدهما الآخر ، وهو عكس المزدوج المختلف .

وقد استعمل الزجاج هذا الأسلوب في نقده مذاهبَ العلماء والقراء في مواضع كثيرة ، ومن ذلك الأسلوب نقدُهُ ابن عباس (ت٦٨هـ) (رضي الله عنه) في تفسير قوله تعالى

---

(١) قرأ بالإدغام أبو عمرو بن العلاء ، والباقون بالإظهار ، ينظر: حجة القراءات : ٨٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧٠/١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢٩/١ .

(٤) النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء (ماجستير) : ٤٠ .

:﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، إذ رُوي عنه أنّه فسَّر (معنى الحرج) – في هذه الآية – بموضع الشجر الملتف ، فكأنّ قلب الكافر لا تصل إليه الحكمة ، كما لا تصل الراعية إلى الموضع الذي يلتف فيه الشجر ، فقال الزجاج بعد أن ذكر أنّ معنى الحرج في اللغة : أضيق الضيق : " والذي قاله ابن عباس صحيح حسن "(١) ، فنقد قولَ ابن عباس نقدًا مزدوجًا مؤتلفًا فوصفه بالصحة والحسن .

ومن المزدوج المؤتلف نقد الزجاج أقوال العلماء في معنى قوله تعالى :﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴾ [الشعراء : ٦٤] ، فذكر الزجاج قولهم : أي قرّبنا ثَمَّ الآخرين من الغرق وهم أصحاب فرعون ، ثمّ ذكر قول أبي عبيدة في ذلك ، والذي ذكر أنّ : أزلفنا : جمعنا ثَمَّ الآخرين ، ومن ذلك سُمّيت مزدلفة(٢) ، فأدلى الزجاج بنقده المزدوج المؤتلف فقال : " وكلا القولين حسن جميل "(٣) ، فحكم على القولين بالحُسنِ والجمال وهما مؤتلفان في الصفة .

ومن المزدوج المؤتلف أيضًا ذكرُهُ القراءات الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، فرجّح قراءة (يغفر لكم) بإظهار الراء مع اللام على قراءة من زعم من النحويين أنّ الراء تدغم مع اللام ، فقال الزجاج ناقدًا ذلك القول : " وهذا خطأ فاحش ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء ، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو(٤) إدغام الراء في اللام غالطين "(٥) .

فحكم الزجاج – على من زعم من النحويين جواز إدغام الراء في اللام – بالخطأ والفحش وذكر أنّه لم يقرأ بها غير أبي عمرو بن العلاء على حدِّ علمه ، ثمّ نقد

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٠/٢ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن : ٨٧/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٩٣/٤ .

(٤) روت عنه كتب القراءات الإدغام والإظهار ، والأكثر الإدغام ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٢١ ، والحجة في القراءات السبع : ٨٠ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٩٨/١ .

الزجاج الذين رووا عن أبي عمرو هذه القراءة ورماهم بالغلط . ونسب أصحاب كتب القراءات السبع القراءة بالإدغام في هذا الموضع إلى أبي عمرو بن العلاء[١] .

ثالثًا : النقد المنـوّع

هو النقد الذي يُعبّر عنه بأكثر من لفظين ؛ أي أنّ الناقد يُطلِق ثلاثة أحكام في الموضع المراد نقده ، وغالبًا ما تكون تلك الأحكام مؤتلفة في الصفة .

واستعمل الزجاج هذا الأسلوب في نقده اللغوي ، فأطلق ثلاثة أحكام متتالية على الموضع المراد نقده ، ويتضح من نقده المنوّع أنّه لم يطلقه إلاّ إيجابًا ، فيجمع بذلك بين ثلاثة مصطلحات من الاستحسان والقبول إلاّ أنّ النقد المنوّع أوكد من الاستحسان والقبول ، فالزجاج لم يطلق هذه الأحكام المنوّعة على النصّ اعتباطًا ، ولم يأتِ بها حشوًا ، وإنّما غايته في هذا التنوع من النقد هو تأكيد الحكم وتثبيته .

ومما جاء من نقد الزجاج المنوّع ما أطلقه من أحكام على قراءة أبي عمرو ابن العلاء في قوله تعالى :﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس : ٣٥] ، والذي قرأ (يَهَدّي) بفتح الهاء[٢] قال عنه الزجاج : " وهذا صحيح جيّد بالغ "[٣] ، فأطلق ثلاثة أحكام على هذه القراءة ، فوصفها بالصحة والجودة والبلوغ ، وهذا دليل على قوّة قبوله قراءة أبي عمرو .

ومن نقده المنوع أيضًا ما ذكره عندما صوّب استعمال الفعل (أصغى) بين صيغتي (فعل وأفعل) والصواب عنده أن يكون على (أفعل) فقال بعد ذلك : " وأصغيت أصغي جيّد بالغ كثير "[٤] ، فوصف استعمال الفعل (أصغى) على صيغة (أفعل) بالجودة والبلوغ وكثرة الاستعمال ، وهو الاستعمال الفاشي في العربية[٥] .

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ١٢١ ، والحجة في القراءات السبعة : ٨٠ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٦٨/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٩/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٥/٢ .

(٥) ينظر : المخصص : ٩٠/١ ، ٩/٤ ، ولسان العرب (صغى) : ٤٦٢/٤ .

ونقد الزجاج أقوال المفسرين نقدًا منوعًا في تفسيرهم لقوله تعالى :﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء : ١١] ، والذين ذكروا لِمَ أُعطيا الثلث فتساوى في ذلك بين الثنتين والجماعة ، فعرض الزجاج أقوالهم في تفسير هذه الآية وحججهم ، وهي أقوال يطول ذكرها ، وبعد أن فرغ الزجاج من ذكر تلك الأقوال نقدها نقدًا منوّعًا فقال : " وجميع هذه الأقوال التي ذكرنا حسنٌ جميلٌ بيّنٌ "(١) ، فحكم عليها بالحُسن والجمال والبيان .

والملاحظ من نقد الزجاج المنوّع أنّه لا يُطلق هذا النوع من النقد إلاّ إذا اطمأنّ تمامًا لأحكامه النقدية ، فلا يترك كلامًا بعد هذا النقد ؛ لأنّه متيقن من صحته ، أمّا ما فيه كلامٌ آخر فلا يلجأ إلى هذا الأسلوب من النقد قطّ ؛ لذلك جاء أسلوبه في هذا النوع من النقد أقلّ من الأساليب الأخرى من الإفرادي والمزدوج .

رابعًا : التصويب اللغوي

نعني بالتصويب اللغوي ما يعنيه القدماء بـ (لحن العامة) ، و(لحن الخاصة) المتمثل بالأخطاء اللغوية التي كانوا يقعون فيها ، ثمّ ذكرهم لصوابها ، واصطلح عليه المحدثون بـ (التصحيح اللغوي) ، أو (التثقيف اللغوي) ، أو (الأخطاء اللغوية) .

فقد " أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات ، وفي طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى . وسميت تلك اللغة العامية ؛ لجريانها على ألسنة العامة من الناس ، وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فألفوا الكتب التي تبين أخطاء العامة ، وتنبه على وجوه الصواب فيها ؛ ولكن العامية مضت في طريقها لا تلوى على شيء حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، فألفت الكتبُ أيضاً في لحن الخواص "(٢) .

---

(١) معني القرآن وإعرابه : ١٨/٢ .

(٢) المعجم العربي نشأته وتطوره : ٣٧-٣٨ .

وكان اللغويون القدماء قد عَدُّوا اللهجات صوراً فاسدة من الاستعمال اللغوي ، فسجلوا بعض ظواهر اللهجات لبيان خطئها ، وأشاروا إلى ما ينبغي أن يقال بدلاً منها في الفصحى[١] .

ويحقق تصحيح الخطأ فائدة من فوائد النقد اللغوي ، فقد يقع المتكلّم في الخطأ ، وقد يخرجُ بتعبيره عن الصيغة المقبولة ، فإذا لم يجد من يصحّح خطأه ، ويرشده إلى الصواب تكرر عنده ذلك الخطأ ، وربما يقلّده فيه غيره ، وكلما كان المتكلم للغة ذا منزلة مرموقة في عصره ، كانت مراقبة لغته ألزم ، لأن أخطاءه المنطوقة ، أو المكتوبة قد تنتقل إلى غيره ممن لا علم له باللغة[٢] . لذلك يُعد المُصحح لهذه الأخطاء ناقدًا ، وأصحاب كتب التصويب اللغوي نقاد لغويون ، إذ يميزون الكلام الجيد من الرديء وهذا هو النقدُ بعينه ، بل يمكن أن نسمي – بلا تجوز – كتب لحن العامة ، أو لحن الخاصة كتب النقد اللغوي .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحدثين قد قصروا دراستهم لظاهرة اللحن على كتب لحن العامة أو الخاصة ، وفاتهم في ذلك الكثير ، إذ إنّ التصويب اللغوي لم يقتصر على هذه الكتب ، بل إنَّ هذه الظاهرة قد نبه عليها أصحاب المعاجم ، وأصحاب كتب النحو واللغة ، وكتب معاني القرآن ، ويُعد معاني القرآن وإعرابه للزجاج من الكتب التي حفلت بالتصويب اللغوي ، أو ما يسمّى بـ (لحن العامة ، ولحن الخاصة) وهو أحد أساليب الزجاج النقدية ، فقد نبّه في غير موضع على الصيغة الخاطئة ، وما يجب أن يقال بدلاً منها في الفصحى ، ولم تأتِ تصويباته عفواً ، وإنما جاءت على وفق معايير ومقاييس استقاها من فصيح اللغة .

فمما جاء من تصويباته اللغوية قوله : " يقال : قد غاظني فلانٌ ، ومن قال أغاظني فقد لحن "[٣] .

صوَّب الزجاج بناء الفعل (غاظ) بأنه لا يكون إلا على صيغة (فَعَلَ) دون (أَفْعَلَ) ، ورمى باللحن من بنى هذا الفعل على (أفعل) فقال (أغاظني) .

---

(١) ينظر : علم اللغة العربية : ١١٥ .

(٢) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : ٣٥٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤/٩١ .

والملاحظ أن الزجاج لم يحتج لحكمه النقدي ، فلم يبين علة اللحن في استعمال الفعل (أغاظ) ، وهذا مما يؤخذ عليه ، إذ افتقر حكمه النقدي إلى التعليل .

وعلى الرغم من أنَّ الزجاج لم يحتج لما صوَّبه ونقده ، فإنه على الأرجح يعني بذلك أنّ أصل الفعل ثلاثي (غاظ) وليس رباعيًا ، وبعض العلماء ممن ألفوا في التصويب اللغوي قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه ، فقد ذهب إلى ذلك ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) وذلك بقوله : " ويقولون : أغاضني فعلك ، والصواب : غاضني فعلك "[١] ، قال تعالى : ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحجّ : ١٥] .

الملاحظ من قول الصقلي أنه اختار صيغة (فعل) دون (أفعل) مع الفعل (غاظ) وهو اختيار الزجاج ، ألا أنه زاد على ذلك استدلاله بشاهد من القرآن الكريم جاء فيه الفعل (يغيظ) مفتوح الحرف الأول ، فهذا دليل على أنّ ماضيه (غاظ) ولو كان ماضيه رباعي (أغاظ) لجاء المضارع مضموم الأول .

يظهر أن الزجاج كان صائباً في تصويبه ، والدليل على ذلك : أنّ بعض الباحثين قد وقف على استعمال صيغة أفعل بين النحويين واللغويين ، وأفرد لذلك باباً عنوانه (أفعال ينطقها العامة بالهمزة والفصيح بدونه) ، وكان من بين تلك الأفعال (غاظ وأغاظ) ، وخَلص من ذلك إلى أنَّ العلماء أجمعوا على استعمال (غاظ) في هذا الموضع[٢] ، ولم يذكر (أغاظ) غير الفيومي (ت ٧٧٠هـ)[٣] ، والفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)[٤] .

ومن تصويباته الأخرى ما ذكره في قوله تعالى :﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، قال الزجاج : " ومعنى الهلال واشتقاقه من قولهم : استهل الصبي إذا بكى حين يُولد ، أو صاح ، وكأن قولهم أَهل القوم بالحج والعمرة – أي رفعوا أصواتهم بالتلبية – وإنما قيل له : هلال لأنه حين يُرى يَهلُ الناس بذكره ، ويقال أُهِلَّ الهلال

---

(١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان : ١١٧ .

(٢) ينظر : صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية : ٢٧٢-٢٨٢ .

(٣) ينظر : المصباح المنير : ٤٤٩/١ (غ ض ي) .

(٤) ينظر : القاموس المحيط : ٦٤٩/١ (الغين ، غض) .

واسْتَهل ، ولا يقال أَهَل ، ويقال : أهلَلْنا ، أي رأينا الهلال ، وأهللنا شهر كذا إذا دخلنا فيه "[١] .

صوب الزجاج بناء الفعل في قولهم (أُهِلَّ الهلال) وجعل بناءه للمجهول ، ولم يجز بناءه للمعلوم ، وذلك بعد ما بين اشتقاق الهلال ومعناه ، ولم يحتج الزجاج لحكمه في التصويب والنقد .

وليس الزجاج أول من قال بذلك ، إنما سبقه الخليل ، وابن قتيبة بالقول في بناء الفعل (أُهِل) للمفعول ، قال الخليل : " يقال : أُهِل الهلالُ ولا يقال هَلَّ "[٢] ، ويقول ابن قتيبة : " وأُهِل الهلالُ واستهل "[٣] ، فقد اختار الخليل بناء الفعل للمجهول ، ولم يجز بناءه للمعلوم ، أما ابن قتيبة فذكر صيغة البناء للمجهول واختارها دون ذكر البناء للمعلوم .

وعلى الرغم من أن الخليل وابن قتيبة قد سبقا الزجاج في تصويب القول في (أُهل الهلال) إلا أن اختيار الزجاج لذلك ورده بناء الفعل للمعلوم جاء في محله ؛ إذ وافقه جمع من العلماء ، فقد اختار بناءه للمجهول ابن سيده وذلك بقوله : " يُقال : أُهِل الهلال واستهل ، ولا يُقال أَهل ، ويقال أهللنا إذا دخلنا في الهلال "[٤] والملاحظ من قول ابن سيده أنه متأثر بقول الزجاج ، إذ أورد ما نص عليه الزجاج في بناء الفعل (أهل) ، ولم يحتج هو الآخر على تصويبه في هذا الموضع .

وارتضى للزجاج تصويبه في هذا الموضع عدد غير قليل من العلماء ، ونقلوا ما صوَّبه في بناء الفعل (أهل) للمجهول ، وعدم جواز بنائه للمعلوم[٥] ، ومن المحدثين من وصف ما صوّبه الزجاج بأنّه كلام العرب الفصحاء[٦] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٩/١ .

(٢) العين : ٣٥٣/٣ (الهاء مع اللام) .

(٣) أدب الكاتب : ٤٠٢ .

(٤) المخصص : ٢١١/٥ ، العدد في اللغة : ٦٨ .

(٥) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية : ٦٢٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٤٢/٢ ، البحر المحيط : ٢٣٠/٢ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٣٠٣/٢ .

(٦) ينظر : معجم الأفعال المبنية لغير الفاعل : ٧٢ .

ومن الغريب أن بعض العلماء المتأخرين ، ونخص منهم بالذكر محمد بن علان البكري (ت ١٠٥٧هـ) قد أجاز بناء الفعل (أهل) للمفعول والفاعل[١] ، وتابعه في ذلك بعض المحدثين وعدَّ الصيغتين فصيحتين[٢] وهذا قول فيه نظر : ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه الزجاج ومن قبله الخليل وابن قتيبة ، ومن تابعهم من العلماء ، لأن (الهلال) في قولنا (أهل الهلال) في المعنى مفعول به ، لأنه لم يَهل بنفسه ، وإنما أهله الله بقدرته وعظمته ، فلا يكون فاعلاً ، وإنما رُفع لأن الفعلَ مبني للمجهول ، ولعل ذلك مقصد الزجاج في تصويبه ، والله أعلم .

وصوّب الزجاج أيضًا دلالة اللفظ (هرف) وذلك بقوله : " ويقال : أبكر الرجلُ يبكرُ إبكاراً ، وبكَّر يُبكر تبكيراً ، في كل شيء يتقدم فيه ، وقولُ الناسِ فيما تقدم من الثمار (قد هَرف) خطأ ، إنما هي كلمة تبطئة ، وإنما تقول العرب في مثل ذلك : قد بكَّر ، ويسمى ما يكون منه الباكورة "[٣] .

صوَّب الزجاج دلالة اللفظ (هرف) على التأخر ، وليست كما تستعمل لدى الناس بمعنى التقدم . والصواب عند الزجاج في ذلك (بكّر) ، إلا أنه لم يستدل على تلك الدلالة ، وهذا ما يؤخذ عليه في باب التصويب .

وعند تتبع هذه اللفظة (هرف) عند العلماء من أصحاب المعاجم وغيرهم ، تبين أنها تستعمل بمعنى التقدم ، والتأخر (التبطئة) .

فأجمع أصحاب المعاجم على أنها كلمة تقدم وتعجيل ، فذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : " ويقولون : هرفت النخلة ، إذا عجلت إتاها ، وما أرى هذه الكلمة عربية "[٤] ، ويستوقفنا قول ابن فارس : " وما أرى هذه الكلمة عربية " ، فقد شكّك بعربية هذه اللفظة ، ومما يذكر أنّ لفظ (هرف) من الألفاظ الأكدية التي تداولها العراقيون القدماء في الشؤون الزراعية ، وقد جاء هذا اللفظ في النصوص الأكدية باسم

---

(١) ينظر : إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل : ٤٢ .

(٢) ينظر : معجم الصواب اللغوي : ٨٨/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٠٩/١ .

(٤) مقاييس اللغة : ٤٨/٦ (هرف) .

(هربو) (Hurpu) ، وذلك في بعض الرسائل المتعلقة بالزراعة القديمة منها : (شيئم هربو ثُم) ، أي : الشعير الهرفي(١) .

وتابع ابن فارس في ذلك الجوهري (ت ٤٠٠هـ) إلا أنه أوردها بصيغة (أفعل) فقال : " أهرفت النخلة : أي عجلت إتاها "(٢) .

وأنكر الفيروزآبادي على الجوهري هذه الصيغة (أهرف) ونقده بقوله : " ... وهرفوا إلى الصلاة : عجَّلوا . هذه الصواب ، وأهرف غلط من الجوهري "(٣) .

أما أصحاب كتب التصويب اللغوي ، فقد وافقوا الزجاج في أن معنى (هرف) للتبطئة ، والصواب في ذلك (بكَّر) .

يقول الحريري (ت ٥١٦هـ) : " ويقولون لما يتعجل من الزرع والثمار : هَرف ، وهي [من] ألفاظ الأنباط ومفاحش الأغلاط ، والصواب في ذلك أن يقال : بكر ، لأن العرب تقول لكل ما يتقدم على وقته : بكَّرَ ومنه الباكورة "(٤) .

الملاحظ من قول الحريري أنه جعل استعمال (هرف) بمعنى التعجيل في الزرع والثمار من مفاحش الأغلاط ، ونسب اللفظ فيها إلى النبط ، ولعله يريد أنها ليست من الألفاظ العربية متابعاً بذلك ابن فارس ، ولكنه لم ينص على أنها كلمة تبطئة ، وإنما ذكر الصواب فيما يتعجل من الزرع والثمار أن يقال (بكَّر) .

وتابع الزجاج والحريري في ذلك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) فعد الصواب فيما يتقدم من الثمار والزرع أن يقال (بكَّر) ، أما (هرف) فهي عنده من مفاحش الأغلاط(٥) ، متأثراً بقول الحريري .

ولعل الحكم بصحة ما صوَّبه الزجاج في معنى (هرف) بأنها للتبطئة يُعد أمراً عسيرًا ، إذ إنّ أصحاب المعاجم أجمعوا على خلاف ما أورده الزجاج ، ثم أنه لم يستشهد بشاهد على استعمال (هرف) للتبطئة ، الأمر الذي يدفعنا إلى أن نقف إلى

---

(١) ينظر : من تراثنا اللغوي القديم : ٤٨ – ٤٩ .

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية : ١٤٤٢/٤ (هرف) .

(٣) القاموس المحيط : ٨٦٢/١ (هرف) .

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص : ١٧٨ .

(٥) ينظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف : ٥٣٠ .

جانب أصحاب المعاجم ؛ إذ إنهم أوردوا لذلك أمثلة من كلام العرب المنثور تدل على استعمال (هرف) بمعنى (عجَّل) .

ومما تقدّم تظهر مكانة الزجاج التصويبية من خلال معانيه الذي يعدُّ مصدرًا من مصادر التصويب اللغوي وذلك ؛ لِمَا يمتلكه الزجاج من عقلية فذّة في هذا الميدان .

ويظهر من منهج الزجاج في النقد اللغوي ومن خلال المعايير التي استند إليها في نقده ، ومن خلال أساليبه المتنوعة في النقد ، أنّه كان ناقدًا مميزًا ، فلم يُطلق أحكامه النقدية جريًا وراء هواه ، وإنّما اتّبع منهجًا علميًا واضحًا ودقيقًا ، والدليل على أنّه ناقدٌ مميزٌ أنّ أحكامه النقدية ومعاييره كانت مسموعة عند العلماء ، فركنوا إليها في مواضع كثيرة .

ومن ذلك حكمه على قراءة أبي عمرو (أرْنا) بإسكان الراء[١] – بالقبح[٢] – ، وقد تأثر الأزهري بذلك الحكم فرماها بالقبح أيضًا[٣] .

ومن ذلك أيضًا ما نقده الزجاج في اختيار أبي عبيد للقراءة في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، والذي اختار (نِعْما) بإسكان العين[٤] وحجته في ذلك الاختيار ما رُوي عن النبي (ﷺ) قوله لابن العاص : (فنعما بالمال الصالح للرجل الصالح)[٥] ، ونقدَهُ الزجاج على هذا الاختيار واحتجّ لذلك بقوله : " ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ... لأنّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين "[٦] .

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٨٠/١ .

(٣) ينظر : معاني القراءات : ٧٩/١ .

(٤) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد : ٩٤/١ .

(٥) ينظر : مسند أحمد : ١٩٧/٤ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٤/١ .

* الروائق هو ما حسن من الوصائف والوصفاء ، ينظر : تهذيب اللغة (روق) : ٣١٨/٩ .

فركن أبو شامة المقدسي إلى حجة الزجاج في ذلك فقال : " صدق أبو إسحاق فكما قيل عمن روى قراءة الإسكان : إنّه سَمِعَ الإخفاء فلم يضبط ، كذلك القول في رواة الحديث بل أولى ؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروائق* على خلاف فصيح اللغة "[١] ، " والناقد المميّز هو الذي يُسمع كلامه ، ويُركن إلى حكمه "[٢] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الزجاج استعمل مصطلحًا نقديًا قد يكون أول من أطلقه وهو مصطلح (جيّد جدًّا) ، وذلك في قوله : " وقال ابن مسعود والحسن وقتادة : إنّ ورودها ليس دخولها ، وحجتهم في ذلك جيدة جدًّا من جهات "[٣] .

وعلى الرغم من تميّزه في النقد وما امتلكه من علم ومعرفة بأسرار العربية فإنّ هناك بعض المؤاخذات المنهجية التي وقع فيها في أثناء نقده لمذاهب العلماء ، ولا ضيرَ في ذلك فالكمال لله وحدَهُ ، ومن تلك المؤاخذات :

١- عدم دقته في نسبة القراءات القرآنية التي نقدها ، فقد نسب قراءات إلى قُراء مشهورين وردّها ، وأجمع العلماء على خلاف ما نسبه ، وسيتضح ذلك عند نقده لأبي عمرو بن العلاء ، وحمزة الكوفي .

٢- عدم تعليل الأحكام النقدية ، فقد كان الزجاج يحكم على بعض مسائل اللغة بالجودة والرداءة ، ويكتفي بذلك من دون تعليل الحكم النقدي ، وسنبيّن ذلك في موضعه .

٣- إهمال نسبة الأقوال والقراءات واللغات إلى أصحابها في أغلب الأحيان ، وإن كانت هذه طريقة العلماء القدامى في مناقشة آراء من سبقهم ، فتارةً ينسبون الرأي إلى صاحبه ، وأخرى يكتفون بعبارات مثل : (قال بعضهم) ، أو (قالوا) ، أو (قيل) ، فلعلّ الزجاج كان متأثرًا بمن سبقه في هذه الطريقة .

---

(١) إبراز المعاني : ٣٧٥ .

(٢) التفكير النقدي عند العرب : ٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٤١/٣ .

الفَصْلُ الثَّانِي

نقدُ القراءات القرآنية

مدخل

المقصود بالقراءة : " ما يذهب إليه إمام من القراء ، قد يكون مخالفًا فيه لغيره من أئمة القراءة مع اتّفاق الروايات والطرق عنه ، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيأتها "(١) .

والقراءات القرآنية : " عِلمٌ يُعلمُ منه اتّفاق الناقلين لكتاب الله تعالى ، واختلاف في صور الأداء من حذف وإثبات وتحريك وتسكين وفصل ووصل وإبدال ، وغير ذلك مما يتصل بهيئة النقل والإبدال وغيره من السماع "(٢) .

وموضوع علم القراءات : كلمات القرآن ، واستمداده : من السنة والإجماع ، وفائدته : صيانة كلمات القرآن عن التحريف والتغيير ، وغايته : معرفة ما يقرأ به كلٌّ من الأئمة القراء(٣) .

وقد قسّم العلماء القراءات على ثلاثة أقسام هي : المتواترة ، والآحاد ، والشاذة ، وجعلوا المتواتر السبع ، والآحاد الثلاثة المتممة لعشرها ، ثمّ ما يكون من قراءات الصحابة ، وما بَقِيَ فهو شاذّ ، وقيل : العشر متواترة(٤) ، وقيل : المعتمد في ذلك الضوابط سواء أكانت القراءة من القراءات السبع ، أم العشر ، أم غيرها .

قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ) : " لا ينبغي أن نغترّ بكلّ قراءة تُعزى إلى أحد السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة ، وأنّها أُنزلت هكذا إلاّ إذا دخلت في ذلك الضابط ، وحينئذٍ لا يتفرّد بنقلها مصنّف عن غيره ، ولا يختصّ بنقلها عنهم ، بل إنْ نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة ، فإنّ الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تُنسب إليه ، فإنّ القراءة المنسوبة إلى كلّ قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المُجمع عليه والشاذّ ، غير أنّ هؤلاء السبعة لشهرتهم

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن : ٢٨٤/١ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر : ٦٧/١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : علم القراءات : ٤١ – ٤٢ .

وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركُنُ النفس إلى ما نُقِلَ عنهم فوق ما يُنقَل عن غيرهم "[١] .

ويعني أبو شامة بالضابط تلك الشروط التي وضعها العلماء للقراءة الصحيحة ، فقد أجمع عددٌ منهم على أنّ ضوابط القراءة الصحيحة ما يأتي :

١- موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه ، سواء أكان أفصح أم فصيحًا .

٢- أن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ؛ لأنّ الصحابة في كتابة المصاحف العثمانية اجتهدوا في الرسم على حسب ما عرفوا من لغات القراءة .

٣- أن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد ؛ لأنّ القراءة سُنّة مُتّبَعَة يُعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية[٢] .

قال السيوطي : " وأحسن من تكلّم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير بن الجزري قال في كتابه النشر : كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة ، أو شاذّة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف "[٣] .

وقال ابن الجزري في سياق ضوابط القراءة أيضًا : " أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربية "[٤] .

---

(١) المرشد الوجيز : ١٣٥ .

(٢) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٦١ – ٦٢ ، المرشد الوجيز : ١٣٤ ، والنشر في القراءات العشر : ٩/١ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن : ٢٥٨/١ ، وينظر : النشر في القراءات العشر : ٩/١ .

(٤) النشر في القراءات العشر : ١٠/١ .

يُستخلصُ من ذلك أنّ شروط القراءة الصحيحة التي مرَّ ذكرها هي المعيار في الحكم على القراءة من حيث القبول أو الرفض بغضّ النظر عن نوع القراءة أهي من السبع أم الثلاثة المتممة للعشرة أم ما بعدها ، فإذا توافرت تلك الشروط فهي مقبولة ، وإن خرجت عن أقيسة العربية ، وإذا لم تتوافر تلك الشروط فهي غير مقبولة ، وإن وافقت أقيسة العربية .

واعتنى الزجاج بالقراءات القرآنية أيّما عناية فهو عالمٌ بها مُطّلع على أسانيدها واختلاف الروايات فيها(١) ، وهذا ما نجده في تضاعيف معانيه ، وعلمه بالقراءة قد تحصّل لديه عن أكثر من طريق ، عن شيخي عصره : ثعلب (ت٢٩١هـ) ، والمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، وعن شيخه إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢هـ) وهو عالم مشهور بالفقه والحديث والقراءات والتفسير ، وكان فقيهًا على مذهب مالك بن أنس(٢) الذي يُعدّ من أشهر علماء القراءة المؤلفين فيها ، فله في القراءات كتاب جليل القدر ، عظيم الخطر ، جمع فيه قراءة عشرين إمامًا(٣) ، ومن المؤكّد أنّ الزجاج اطّلع عليه ؛ لأنّ صاحبه هو سند الزجاج في الرواية ، وقد صرّح بذلك في قوله : " وأكثر ما أرويه من القراءة في كتابنا هذا فهو عن أبي عبيد القاسم بن سلاّم مما رواه إسماعيل بن إسحاق عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبيد "(٤) .

ووقف الزجاج من القراءات موقفًا بعيدًا عن التعصب لفريق من النحاة والقراء دون آخر ، وهو موقفٌ متحرر من قواعد اللغة وأقيسة العربية(٥) ، فلم يكن حكمه على القراءة بالصحة أو الخطأ جاريًا به وراء هواه ، وإنّما كان مبنيًا على وفق شروط وضعها لنفسه وهي : صحة السند ، وموافقة العربية ، وموافقة خط المصحف ، فالقراءة التي تستكمل تلك الشروط هي القراءة المقبولة عند الزجاج ، وإن اختلّ شرطٌ منها عدّها غير مقبولة ، فالقياس عنده تلك الضوابط وليس القياس النحوي ، وهو

---

(١) ينظر : بين الفراء والزجاج في معاني القرآن (بحث) : ٣٢ – ٣٣ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٢٥٧/٢ .

(٣) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٣٤/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٥٩/١ .

(٥) ينظر : الزجاج : حياته وآثاره ومذهبه في النحو (ماجستير) : ١٤٤ .

يصرّح بذلك في قوله : " ... لأنّ القراءة سُنّة لا ينبغي أن يُقرأ فيها بكلّ ما يجيزه النحويون "[١] . وقوله في موضع آخر : " ولا يجوز أن تقرأ بما يجوز في العربية إلاّ أن تثبت بذاك رواية وقراءة عن إمام يُقتدى بقراءته ، فإنّ اتّباع القراءة السُنة ، وتتبع الحروف الشواذ والقراءة بها بدعة "[٢] .

وكثيرًا ما كان الزجاج يردّد (القراءة سُنّة مُتّبعة)[٣] ، وإن كان سيبويه قد سبقه في ذلك عندما قال : " إنّ القراءة لا تُخالَف ؛ لأنّ القراءة السنة "[٤] ، وكثيرًا ما ردّ الزجاج قراءات لها أوجه جيّدة في العربية ؛ لعدم استكمالها الشروط الصحيحة عنده ، وسيتبيّن ذلك من خلال القراءات التي نقدها الزجاج ، والتي تُقسم على قسمين : الأول : القراءات المنسوبة ، والآخر : القراءات غير المنسوبة ، وعلى هذا ستكون الدراسة في المبحثين القادمين .

نعني بالقراءات المنسوبة : القراءات التي نقدها الزجاج مع نسبتها إلى قارئيها ، وتُقسم على قسمين : متواترة وشاذّة .

أولاً : القراءات المتواترة

هي القراءات التي أودعها أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) في كتابه (السبعة في القراءات) ، واجتمع عليها أكثر قراء الأمصار[٥] ، وهي متواترة اتّفاقًا[١] . ونقد

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٠/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٣/٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩٣/٢ ، ٥٢/٣ ، ٩١/٥ .

(٤) الكتاب : ١٤٨/١ .

(٥) ينظر : المحتسب : ٣٢/١ .

الزجاج خمسًا من القراءات السبعة ، وسنوردها مرتبةً بحسب كثرة نقد القراءة عنده ، وهي :

١- قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)

نقد الزجاج قراءة أبي عمرو بن العلاء في مواضع كثيرة[٢] ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [البقرة : ١٢٨] ، قال الزجاج : " وتقرأ أيضًا (وأرنا) على ضربين : بكسر الراء[٣] ، وبإسكانها ، والأجود الكسر ، وإنّما أسكن أبو عمرو ؛ لأنّه جعله بمنزلة فَخْذ وعَضْد ، وهذا ليس بمنزلة فَخْذ ولا عَضْد ؛ لأنّ الأصل في هذا (وأرئنا) فالكسرة إنّما هي كسرة همزة أُلقيت ، وطُرِحت حركتها على الراء ، فالكسرة دليل الهمزة ، فحذفها قبيح ، وهو جائز على بُعدِهِ ؛ لأنّ الكسر والضمّ إنّما يُحذف على جهة الاستثقال "[٤] .

حكم الزجاج على قراءة أبي عمرو حكمين : الأول : رماها بالقبح ، والآخر : جوّزها على جهة الاستثقال ، ولعلّه لم يُصب في الحكمين ؛ لأنّه لم يتحرَّ الدقة في ضبط الرواية عن أبي عمرو بن العلاء ، فقد جزم الزجاج بنسبة هذه القراءة إلى أبي عمرو ، وهناك خلاف ذكرته كتب القراءات في نسبة هذه القراءة إليه ، وهُمْ في ذلك أضبط ، فقد روى ابن مجاهد ذلك الخلاف ، إذ قال : " واختُلِف عن أبي عمرو ذلك فقال عباس بن الفضل سألت أبا عمرو فقرأ (وأرنا) مدغمةً كذلك قال وسألته عن (أرنا) ... فقال : كلّ شيء في القرآن بينهما ليست (أرِنا) ولا (أرْنا) ، وقال عبد الوارث واليزيدي وهارون الأعور وعبيد بن عقيل وعلي بن نصر (أرنا) بكسر الراء والإسكان ، وقال الخفاف وأبو زيد عن أبي عمرو (وأرْنا) بإسكان الراء "[٥] .

---

(١) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٩/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٧٧/١ ، ١٢٣ ، ١٨٣ ، ٢٣٢ ، ٢٦١/٢ ، ١٧/٣ ، ٩٦/٤ ، ١٧٧/٥ .

(٣) قرأ بكسر الراء نافع وحمزة والكسائي ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٩/١ .

(٥) السبعة في القراءات : ١٧٠ ، وينظر : الحجة للقراء السبعة : ٢٢٤/٢ .

فقول ابن مجاهد يُبيّن أنّ الرواية الأكثر عن أبي عمرو الاختلاس في (أرنا) بين الكسر والإسكان ، وهذا ما أكّده الأزهري بعدما نقل قول ابن مجاهد في اختلاف الرواية عن أبي عمرو في (أرنا) بالإسكان ، وبين الكسر والإسكان ، وقال الأزهري في الرواية الثانية : " ومذهب أبي عمرو في هذا الباب لا يُجزم ولا يُثقّل "[(١)] ، أي : بين الإسكان والكسر .

ومما يؤكّد أنّ الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الاختلاس في هذا الموضع ما قاله أبو زرعة (توفي في نهاية القرن الرابع الهجري) : " وقرأ أبو عمرو (وأرنا) مختلسًا "[(٢)] ، ومما يقطع الشكّ في أنّ أبا عمرو كان يقرأ (أرنا) بالاختلاس ما ذكره السرقسطي (ت٤٥٥هـ) إنّ أبا عمرو كان يقرأ في (أرنا) و (أرني) حيث وقع بالاختلاس فيهما[(٣)] .

وأمّا حكم الزجاج الثاني وهو جواز الإسكان في (أرْنا) على جهة الاستثقال فهو مخالفٌ لما اختاره الخليل (ت١٧٥هـ) والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) فالقراءة عندهم بالكسر لا غير[(٤)] .

وأمّا النحاس (ت٣٣٨هـ) فاستبعد القراءة بإسكان الراء (أرْنا) ، وعلّل ذلك بما علّله الزجاج من أصل هذه الكلمة ، وعدَّ حذف الهمزة إجحافًا ، وليس هذا مثل (فَخْذ) ؛ لأنّ الكسرة في (أرِنا) تدلّ على الهمزة ، وليست الكسرة في (فَخْذ) دالة على شيء ، ولكن يجوز حذفها على بُعد ؛ لأنّها مستثقلة[(٥)] ، وهذا ما اختاره الزجاج .

أمّا الأزهري (ت٣٧٠هـ) فقد اختار القراءة بكسر الراء على الأصل ، وعدَّ حذف الكسرة مذهبًا قبيحًا ، إلاّ أنّه أجاز قراءة أبي عمرو بالكسرة المختلسة ووصفها بأنّها جيّدة ، ومأخوذة عن العرب الذين يكرهون التثقيل[(٦)] .

(١) معاني القراءات : ١٧٨/١ .
(٢) حجة القراءات : ١١٤ .
(٣) ينظر : العنوان في القراءات السبع : ٧١ .
(٤) ينظر : العين (رأى) : ٣١٠/٨ ، وينظر : معاني القرآن : ١٥٧/١ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٢٦٢/١ .
(٦) ينظر : معاني القراءات : ٧٩/١ .

ولعلّ ما ذكره الأزهري أقرب إلى الصواب مما ذكره الزجاج ؛ لأنّ الاختلاس لا يُضِيعُ من أصل الكلمة ، وما عُرف عن العرب شيئًا ، فالكسرة دليل الهمزة ، والإسكان دليل التخفيف وهو معروف عن العرب الذين يكرهون التثقيل ، فقراءة أبي عمرو بالاختلاس تدلّ على الأصل ، وميله إلى التخفيف وهو ما عُرِفَ به مذهب أبي عمرو في القراءة(١) .

وأمّا إجازة الزجاج والنحاس حذف الكسرة وطرحها البتة فذلك لا يُبقي دليلاً للأصل .

وأمّا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) فقد أنكر ما استقبحه الزجاج من القراءة بإسكان الراء وعدَّ ذلك اتّساعًا بعد اتّساعٍ(٢) ، وهو يريد بذلك ما ذكره الزجاج من أصل ذلك وهو (أرئنا) ثمّ حذفت الهمزة ، وطُرحت حركتها على الراء ، ثمّ اتُّسِع فأُسكنت الراء(٣) ، وما ذكره أبو علي الفارسي قريب مما قاله الزجاج والنحاس في جواز إسكان الراء في (أرْنا) .

ويتضح مما تقدّم من نقد الزجاج لقراءة أبي عمرو بن العلاء أنّه على الرغم مما ذكرنا من عدم دقته في ضبط الرواية عن أبي عمرو ، وما أجازه من حذف الكسرة في (أرنا) ، فإنّه أصاب في اختياره القراءة بكسر الراء وهو اختيار أكثر العلماء ، كما يتضح تأثر العلماء بأحكام الزجاج النقدية وحججه ، فالأزهريُّ ذكر مصطلح (قبيح) في هذا الموضع وهو ما أطلقه الزجاج ، وعلّل النحاس اختياره قراءة (أرِنا) بكسر الراء بما علّله شيخه الزجاج .

ومن نقد الزجاج لقراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى :﴿أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس : ٣٥] .

---

(١) ينظر : من أعلام البصرة أبو عمرو بن العلاء : ٧١ – ٧٣ .
(٢) ينظر : الإغفال : ٣٨٨/٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : قول المحقق : ٣٨٨/٢ .

قرأ أبو عمرو بن العلاء (أمّن لا يَهَدِّي) بفتح الهاء[١] ، ووصفها الزجاج بالصحة والجودة والبلوغ ، وعلّل ذلك الحكم بأنّ الأصل : يَهتَدي فأدغم التاء في الدال وطرح فتحتها على الهاء[٢] .

وقال النحاس : " وهذه القراءة بيّنة في العربية ، الأصل فيها يَهتَدي ، أُدغمت التاء في الدال ، وقُلبت حركتها على الهاء "[٣] ، فاختار النحاس ما اختاره الزجاج ، وعلّل ذلك بما علّله شيخه مما يكشف عن تأثره به في تعليل الأحكام النقدية .

وأكّد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) صحة هذه القراءة من ناحية المعنى بقوله : " وهذا هو الصحيح في المعنى ؛ لأنّ الله وبّخهم لعبادة من لا يُحسن التنقل من موضع إلى آخر حتى ينقله ، ولا يهدي حتى أن يهتدي "[٤] ، فحكم الأزهري على قراءة أبي عمرو بالصحة مراعاةً للمعنى .

ومما يقطع الشك في صحة حكم الزجاج على قراءة أبي عمرو بالجودة ما قاله أبو زرعة في هذه القراءة : " وقرأ حفص (أمّن لا يَهِدِّي) بفتح الياء وكسر الهاء ، وهي في الجودة كفتح الهاء في الجودة "[٥] ، فحكم أبو زرعة على القراءة بفتح الهاء في (يَهَدي) بالجودة ، وهذا ما حكم به الزجاج على هذه القراءة .

٢- قراءة عاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ)

نقد الزجاج قراءة عاصم في مواضع كثيرة[٦] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٤] .

قرأ عاصم برواية أبي بكر بن عياش (بِيوتكم) بكسر الباء[١] ، واختار الزجاج القراءة بضمّ الباء[٢] ووصفها بأنّها الأكثر والأجود ، أمّا القراءة بالكسر فعلّلها الزجاج

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٢٦ – ٣٢٧ والقراءة بفتح الهاء اختيار أبي عبيد القاسم بن سلاّم ، ينظر : جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات : ٢٧٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٩/٣ .

(٣) إعراب القرآن : ٢٥٤/٢ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٦٨/١ .

(٥) حجة القراءات : ٣٣٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١١/١ ، ٣١٦ ، ٤٠٣ ، ١٧/٣ ، ٢٩٦ .

بمجيء الياء بعد الباء ، وكذلك علّل اختياره للقراءة بالضمّ بأنّ (فِعْول) بكسر الفاء ليس بأصل في الكلام ، ولا من أمثلة الجمع ، وحمل القراءة بالضمّ على نظيرها نحو : قَلْب وقُلوب ، وفلْس وفُلوس(٣) .

ولعلّ الزجاج استقى هذا الحكم من شيخه المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، جاء في المقتضب في باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف : " ... وكانت الضمة مع الياء أخف ، وذلك قولك : بَيت وبُيوت "(٤) ، فجعل المبرّد الضمّ في هذا الموضع أخفّ من الكسر .

وتابع الزجاج في ذلك الأزهريّ بأنّ أصل القراءة الضمّ(٥) ، وقال القرطبي : " مشهور القراءة ضمّ الباء ، والذين كسروا بسبب الياء ، والنحويون القدماء لا يجيزون ذلك "(٦) ، وأيّدهم في ذلك ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ووصف كسر الياء بالرداءة ؛ لأنّه ليس في الكلام (فِعْول) بكسر الفاء(٧) .

يتضح مما تقدم أنّ الزجاج كان صائبًا في ذلك الحكم ، ودليل ذلك أنّ أكثر العلماء وافقوه في ذلك فلم يُنكر أحدُهُم على الزجاج ذلك الاختيار ، كما يتضح أنّ الزجاج كان موضوعيًا في نقده لقراءة عاصم الكوفي ، والدليل على ذلك أنّه وإن رجّح القراءة بضمّ الباء في (بُيوت) إلاّ أنّه لم يصف قراءة عاصم بتجريح ، بل التمس لها وجهًا في العربية وهو الكسر اتباعًا للياء .

---

(١) قرأ بضمّ الباء ورش وحفص ، وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بكسرها ، ينظر : التيسير في القراءات السبع : ٨٠ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٢٢٤/١ .

(٢) وهو اختيار أبي عبيد القاسم بن سلاّم ، ينظر : جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات : ٢٦١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٨٠/١ .

(٤) المقتضب : ١٩٩/٢ .

(٥) ينظر : معاني القراءات : ١٩٥/١ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ٢٢٠/١٢ .

(٧) ينظر : زاد المسير : ١٢٦/١ .

ويتبيّن من نقد الزجاج لقراءة عاصم أنّه اعتمد على معيار آخر يُضاف إلى معاييره في نقد القراءات وهو معيار الكثرة ، فترجيح الزجاج للقراءة بضمّ الباء على قراءة عاصم قد بناهُ على كثرة مجيء (فُعول) بضمّ الواو مثل : قُلوب ، وفُلوس ، كما أنّه الأصل في أمثلة الجمع[١] .

٣- قراءة حمزة بن حبيب الزيّات (ت١٦٩هـ)

نقد الزجاج قراءة حمزة بن حبيب في أكثر من موضع[٢] ، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر : ٤٣] .

قال الزجاج : " وقرأ حمزة (لا يحيق المكرُ السيءْ) على الوقف ، وهذا عند النحويين الحُذاق لحنٌ ، ولا يجوز ، وإنّما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار ... ولا يجوز مثله في كتاب الله "[٣] .

يظهر أنّ الزجاج حكم على قراءة حمزة باللحن ، وأنّها لا تجوز في كتاب الله ، بل يجوز ذلك في الشعر للاضطرار ، ولعلّ حكمه لم يكن في محلّه ، إذ إنّه لم يضبط الرواية في نسبة هذه القراءة إلى حمزة ؛ لأنّ حمزة لم يسكّن في قوله تعالى : (ولا يحيق المكرُ السيء) كما ادّعى الزجاج ، وإنّما أسكن في قوله : (ومكر السيءْ) وهو ما أجمع عليه العلماء .

قال الفراء (ت٢٠٧هـ) : " وقوله : (ومكر السيء) الهمزة في (السيء) مخفوضة ، وقد جزمها الأعمش وحمزة ؛ لكثرة الحركات "[٤] .

وذكر الطبري (ت٣١٠هـ) أنّ حمزة أسكن في قوله : (ومكر السيء) ؛ لأنّ الحركات لمّا كَثُرَت في ذلك ثَقُلَ اللفظ ، فسُكنت الهمزة ، أمّا الثانية فكان يوصلها[٥]

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣/٥٨٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢٥٩ ، ٣٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٤/٢٧٥ .

(٤) معاني القرآن : ٢/٣٧١ .

(٥) ينظر : جامع البيان : ٢٠/٤٨٣ .

، فقول الفراء والطبري واضح بأنّ حمزة أسكن في قوله : (ومكر السيء) ، وليس في قوله : (ولا يحيق المكر السيء) ، وعلة إسكانه كثرة الحركات .

ومما يؤكّد أنّ حمزة أسكن في قوله (ومكر السيء) ما قاله ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) : " قرأ حمزة وحدَهُ (ومكر السيءْ) ساكنة الهمزة ، وقرأ الباقون (ومكر السيءِ) بكسر الهمزة ، وكلّهم قرؤوا (ولا يحيق المكرُ السيءُ) بضمّ الهمزة "[١] .

وتابع ابن خالويه هؤلاء العلماء بأنّ حمزة أسكن في قوله تعالى : (ومكر السيء) لعلة الاستثقال ، أمّا في الموضع الآخر لمّا انضمّت الهمزة لم يستثقل فأتى به على الأصل[٢] .

وعلّل أبو علي الفارسي قراءة حمزة بإسكان الهمزة في قوله تعالى : (ومكر السيءْ) في الإدراج ؛ لأنّه أجراها في الوصل مجراها في الوقف ووصف ذلك بأنّه كثير في كلام العرب ، أمّا في قوله تعالى : (ولا يحيق المكر السيء) فكان حمزة يقرؤها بضمّ الهمزة[٣] .

٤- قراءة علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)

نقد الزجاج قراءة الكسائي في مواضع متعددة[٤] ، ومن ذلك نقده للقراءة الواردة في قوله تعالى :﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم : ١٩] .

قال الزجاج : " والأكثر اللات بتخفيف التاء ، وكان الكسائي يقف عليها بالهاء يقول : (اللاه)[٥] ، وهذا قياس ، والأجود في هذا اتّباع المصحف والوقف عليها بالتاء "[٦] .

---

(١) السبعة في القراءات : ٥٣٥ – ٥٣٦ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢/٢٢٧ ، والتيسير في القراءات السبع : ٤٢٦ .

(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٦/٣٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/١٥٨ ، ٣٠٣ ، ٢/٦٦ .

(٥) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٣٣٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥/٧٣ .

رجّح الزجاج القراءة بالوقف على التاء في (اللات) ووصفها بأنّها الأكثر والأجود وحكم على قراءة الكسائي بأنها قياسية ، والقياس في ذلك أنّ التاء في (لات) للتأنيث[١] ، وعلامة التأنيث إذا وصلته التاء ، وإذا وقفت أُلحقت الهاء[٢] .

فالوقف على التاء موافق لرسم المصحف ، أمّا قراءة الكسائي بالوقف على الهاء فهي مخالفة لرسم المصحف ، إذ هي في جميع المصاحف مرسومة بالتاء[٣] ، وسبقه إلى ذلك الاختيار الفراء الذي قال : " كان الكسائي يقف عليها بالهاء ، وأنا أقف على التاء "[٤] .

وذهب إلى ذلك الأخفش بقوله : " كلّ شيء في القرآن مكتوب بالتاء ، فإنّما تقف عليه بالتاء "[٥] .

وجعل الطبري الوقوف على الهاء أفشى اللغات وأكثرها في العربية ، وإن كان للوقوف على التاء وجه معروف[٦] ، فوصف الطبري قراءة الكسائي بأنّها أفشى اللغات ، وتنسب تلك اللغة إلى طيّء[٧] .

وخالف أبو علي الفارسي الزجاجَ في ترجيحه القراءة بالوقف على التاء – في اللات – على قراءة الكسائي (اللاه) ، ورجّح الفارسي الوقوف بالهاء ، ووصفه بأنّه

---

(١) قال بتأنيثها أبو علي الفارسي واستدلّ بقوله تعالى :﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا ﴾ [النساء : ١١٧] ، وهي اللات والعزى ومناة ، ولكن التأنيث فيها تأنيث اللفظ وليس تأنيثًا حقيقيًا لأنّها جماد ، ينظر : الإغفال : ٥٣٥/٢ – ٥٣٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٦٦/٤ .

(٣) ينظر : المقنع في رسم مصاحف الأمصار : ٨٦ .

(٤) معاني القرآن : ٩٧/٣ .

(٥) معاني القرآن : ٥٢٧/٢ .

(٦) ينظر : جامع البيان : ٥٢٥/٢٢ .

(٧) ينظر : شرح شواهد شرح الشافية : ١٩٩ .

الأجود في هذا الموضع ؛ لأنّ (اللات) هنا اسم[١] ، وأمّا في قوله تعالى :﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣] ، فالأجود الوقوف عليها بالتاء ؛ لأنّها فعلٌ[٢] .

وأنكر أبو علي الفارسي أيضًا ما احتجَّ به الزجاج من رسم المصحف بقوله : " فأمّا المصحف فيجوز أن يكون كُتِبَ فيه بالتاء على الوصل بعد الوقف ، كما كُتِبَ ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى : ٢٤] ، ونحوه بغير الواو ، فكما كُتِبَ هذا ونحوه على الوصل ، كذلك يجوز أن يكون كُتِبَ هذا في المصحف على الوصل ، فالواقف بالهاء ليس له خروج يُعلم ولا ترك لاتّباع المصحف ، وقد أخذ بالقياس واللغة التي هي أكثر وأوضح من الأخرى "[٣] .

وعدَّ العكبري (ت٦١٦هـ) القراءتين جائزتين بالتاء والهاء[٤] ، أمّا القرطبي (ت٦٧١هـ) فقد رجّح (اللات) بالتاء ، وعدّها القراءة الصحيحة[٥] .

يتضح مما تقدّم أنّ أكثر العلماء رجّحوا الوقف على التاء في (اللات) وهو اختيار الزجاج ، وأمّا ما ذكره الطبري وأبو علي الفارسي فذلك اعتداد بالقياس ، وهذا حكم الزجاج أيضًا على قراءة الكسائي ، فهو يعلم أنّ لها وجهًا جيّدًا في العربية إلاّ أنّه رجّح الوقف بالتاء على الوقف بالهاء اتّباعًا لرسم المصحف ، وإن أنكر عليه الفارسي هذه الحجة بأنّ بعض الكلمات رسمت في المصحف على الوصل (واللات) واحدة منها ، وعلى الرغم مما قاله الفارسي ، فإنّنا نُرجّح ما رجّحه الزجاج ، ولنا في ذلك دليلان : الأول : إنّ الكسائي وحدَه من بين القراء السبعة وقف عليها بالهاء ، وأمّا الباقون فوقفوا عليها بالتاء[٦] ، فأكثرهم وقفوا عليها بالتاء . والآخر : إنّ الوقوف

---

(١) ينظر : الإغفال : ٥٣٤/٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢٢/٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٥٣٧/٢ .
(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٨٧/٢ .
(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠١/١٧ .
(٦) ينظر : التيسير في القراءات السبع : ٦٠ .

عليها بالتاء اختيار أكثر العلماء من نحاة البلدين ، فالفراء كوفي ، والأخفش بصري ، فضلاً عمّن تابعهم من العلماء .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الزجاج في نقده قراءة الكسائي يكشف عن تحرره من أقيسة العربية ، والتزامه شروط القراءة الصحيحة ، فذلك ينفي ما نسبه إليه باحثون من أنّه كان يَقْدِم على تخطئة القراء وينسب قراءاتهم إلى الرداءة والشذوذ ؛ لمجرد خروجها عن أقيسة البصريين وقواعدهم(١) ، وأنّه نسب قسمًا من القراءات القرآنية ولا سيّما المحكمة المتواترة منها – عند تعارضها مع القواعد النحوية – إلى الخطأ أو الضعف أو الشذوذ ، والذي دفع الزجاج إلى ذلك تمسكه بالقياس أكثر من السماع(٢) .

ولعلّ هؤلاء لم يُوفقوا في قولهم ؛ لأنّ حكمهم على الزجاج بذلك جناية في حقّه ، ولو أنّهم نظروا في كتابه معاني القرآن وإعرابه نظرة المتفحص لم يرموه بتلك الاتهامات ، وقولهم هذا مبني على عجلة ، ومثل هذا الكلام مردود لأسباب منها : إنّ الزجاج ردّ عدّة قراءات للبصريين ولا سيّما نقده لقراءة أبي عمرو بن العلاء وهذا ما ينفي تعصبه للبصريين ، والسبب الآخر : إنّ الزجاج يُعنى بالسماع أكثر من القياس في نقده للقراءات القرآنية ، ونقده قراءة الكسائي يكشف عن ذلك ، كما أنّه صرّح بتغليب السماع على القياس بقوله : " لا يجوز أن يقرأ بما يجوز في العربية إلاّ أن تثبت بذلك رواية وقراءة عن إمام يُقتدى بقراءته ، فإنّ اتّباع القراءة السُنّة ، وتتبع الحروف الشواذ والقراءة بها بدعة "(٣) . ولعلّ ما ذكرنا يكون كفيلاً في الردّ على ما ادّعاه هؤلاء بحقّ الزجاج ، وهو من ذلك براء .

٥- قراءة نافع المدني (ت١٦٩هـ)

---

(١) ينظر : القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : ١٦٢ – ١٦٣ .

(٢) ينظر : أثر معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري (دكتوراه) : ٨٣ – ٨٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣٥/٥ .

نقد الزجاج قراءة نافع المدني في أكثر من موضع[١] ، ومن نقده لقراءته تعليقه على القراءة الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ [الأعراف : ١٠] .

قال الزجاج : " فأمّا ما رواه نافع من (معائش) بالهمز[٢] ، فلا أعرف له وجهًا ، إلاّ أنّ لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسكِنَ في معيشة فصار على لفظ صحيفة ، فحُمِلَ الجمع على ذلك ، ولا أحبّ القراءة بالهمز ، إذ كان أكثر الناس إنّما يقرؤون بترك الهمز "[٣] .

حكم الزجاج على قراءة نافع بالهمز في (معايش) حكمًا متواضعًا ، وذلك بقوله : " لا أعرف لها وجهًا " ، وقوله : " ولا أحبّ القراءة بالهمز " فهو لم يُطلق الحكم النقدي عامًّا ، وإنّما قصره على نفسه ، وذلك دليل تواضعه ، واحتجّ لحكمه بأنّ أكثر الناس يقرؤون بترك الهمزة ، فاعتمد على معيار الكثرة في نقده قراءة نافع .

وعلى الرغم من نقده لقراءة نافع إلاّ أنّه وجد لها مخرجًا بأنّ الياء أُسكنت في (معيشة) فصار مثل (صحيفة) ، فحُمِل الجمع على ذلك فصارت (معائش) مثل : (صحائف) .

وسبق الزجاجَ إلى نقد هذه القراءة الفراءُ الذي رمى من همز في هذا الموضع بالوهم ، وعلّل ذلك بأنّ الياء من أصل الفعل ، فلذلك لم تُهمز إنّما يُهمز ما كانت الياء فيه زائدة ، مثل : مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل[٤] .

وقال الطبري ناقدًا قراءة نافع ، وموافقًا في ذلك الفراء والزجاج : " والصواب عندنا (معايش) بغير همز "[٥] ، ووصفها الطبري بأنّها ليست من فصيح كلام العرب ، وكذلك رماها بالشذوذ[١] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٢/١ ، ٢٠٨/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٢١/٢ .

(٣) كلّهم قرأ (معايش) بغير همز ، وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة ، ينظر: السبعة في القراءات : ٢٧٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٣٧٣/١ .

(٥) جامع البيان : ٣١٦/٢ .

وعدَّ النحاس القراءة بالهمز في (معائش) لحنًا وغير جائزة[٢] ، ووصف ابن مجاهد[٣] ، وأبو علي الفارسي[٤] هذه القراءة بالغلط . وذكر أبو حيان أنّ الهمز شاذٌ في (معايش) كما أنّه ليس بقياس[٥] .

يتضح مما تقدّم أنّ الزجاج ليس أول من ردَّ قراءة نافع ، فقد سبقه الفراء إلى ذلك ، كما يتضح أنّ الزجاج كان متحفظًا في إطلاق الحكم النقدي على تلك القراءة ، فقد قصر ذلك الحكم على نفسه ، أمّا أحكام العلماء النقدية تجاه هذه القراءة فكانت متشددة كالوهم واللحن والغلط والشذوذ ، فنقدُ الزجاج قراءة نافع أقلّ حِدّةً من نقد العلماء لها .

ويتضح كذلك أنّ الزجاج استند في نقد هذه القراءة إلى معيارين : الأول : ضعف وجه هذه القراءة في العربية ، والآخر : اتّباع الكثرة .

ثانيًا : القراءات الشاذة

عرَّف ابن جني (ت٣٩٢هـ) الشاذّ من القراءة بأنّه : ما كان خارجًا عن قراءة القُراء السبعة الذين أودعهم ابن مجاهد في كتابه ، إلاّ أنّه مع خروجه عنها نازع بالثقة عن قُرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعلّه مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه[٦] .

فالقراءة الشاذة عند ابن جني هي قراءة ما بعد قراءة القُراء السبعة ، وهناك خلاف في القراءات الثلاثة بعد السبعة ، وهي قراءة أبي جعفر المدني (ت١٢٨هـ) ، ويعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ) ، وخَلَف البزار (ت٢٢٩هـ) ، هل هي متواترة أم شاذّة ؟ وهو خلاف يطول ذكره إلاّ أنّ هذه القراءات الثلاثة على الأصح متواترة[٧] ،

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٧/٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١١٥/٢ .

(٣) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٧٨ .

(٤) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٧/٤ ، والإغفال : ٢٣٦/٢ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٢٧١/٤ .

(٦) ينظر : المحتسب : ٣٢/١ .

(٧) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٩/١ .

والقراءات الشاذة التي نعنيها في هذا الموضع هي قراءات القُراء ما بعد العشرة وهي شاذة اتّفاقًا[١] ، ومن القراءات الشاذة التي نقدها الزجاج :

١- قراءة الحسن البصري (ت١١٠هـ)

نقد الزجاج قراءة الحسن البصري في مواضع كثيرة[٢] فمن ذلك قوله تعالى :﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ ﴾ [المائدة : ٤٧] ، ذكر الزجاج أنّ القراءة (الإنجيل) بكسر الهمزة ، وقرأ الحسن (الأنجيل) بفتح الهمزة ، ونقد قراءة الحسن ووصفها بالضعف ، واحتجّ لذلك بأنّ (إنجيل) على وزن (إفعيل) من النجل ، وعلى الرغم من تضعيف قراءة الحسن إلاّ أنّ الزجاج وجد لتلك القراءة مخرجًا ، إذ قال : " وللقائل أن يقول : إنّ إنجيل اسم أعجمي ، فلا يُنكر أن يقع بفتح الهمزة ؛ لأنّ كثيرًا من الأسماء الأعجمية تخالف أمثلة العرب نحو : آجر وإبراهيم وقابيل ، فلا يُنكر أن يجيءَ أنجيل ، وإنّما كُرهت القراءة بها ؛ لأنّ إسنادها عن الحسن لا أدري هل هو من ناحية يوثق بها أم لا ؟ "[٣] .

الملاحظ من قول الزجاج أنّه أجاز أن يكون (أنجيل) بفتح الهمزة ؛ لأنّه أعجمي ، وكثيرًا ما تجيءُ الأسماء الأعجمية مخالفة لأوزان العربية ، ونحوها : آجر ، وإبراهيم ، وقابيل ، وبيّن الزجاج سبب ردّه هذه القراءة هو صحة سندها عن الحسن البصري ، فهل هو من ناحية يوثق بها أم لا ؟ ، فهو يتحرّى الثقة والضبط في سند القراءة ، وذلك من معاييره في نقد القراءات .

وكلام الزجاج يوحي بأنّه لو كان مطمئنًا لسندها لكان له موقفٌ آخر من تلك القراءة ، وذهب جمعٌ من العلماء إلى ما ذهب إليه الزجاج ، فعدّوا الأصل في (إنجيل) كسر الهمزة ، وإنّما فُتِحَت الهمزة ؛ لأنّه اسم أعجمي[٤] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١١٣/٣ ، ١١٥ ، ٢٥٣/٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٨٠/٢ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٦٧٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٣٦/١ ، وأنوار التنزيل : ٤/٢ ، وروح المعاني : ٧٧/٣ .

واختار ذلك أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) بعدما بيّن معنى (الإنجيل) بقوله : " قال جماعة من أهل اللغة : الإنجيل ، الأصل ، قالوا : فمعنى قولهم : إنجيل ، لكتاب الله : أصل للقوم الذين أُنزل عليهم ، أي : يحلّون حلالَهُ ويُحرمون حرامَهُ ، ويعملون فيه ، قالوا : ويقال : قد نجله أبوان كريمان أي : ولدهُ أبوان ، ويقال : لعن الله ناجلَيه ، أي : أبويه ، قال الأعشى[١] :

أنجَبَ أيّامُ والداهُ به إذ نَجلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا

أي : كانا أصلاً له إذ ولداه ، وقال قوم : الإنجيل مأخوذ من قول العرب : قد نجلت الشيء : إذا استخرجته وأظهرته ، فسمّي الإنجيلُ إنجيلاً ؛ لأنّ الله أظهره للناس بعد طموس الحقّ ... وفي الإنجيل قول ثالث : وهو أن يكون الإنجيل سُمّي إنجيلاً ؛ لأنّ الناس اختلفوا فيه وتنازعوا ، قال أبو عمرو : التناجل : التنازع ، يقال : قد تناجل القوم : إذا تنازعوا واختلفوا ، وإنجيل : إفعيل ، وقرأ الحسن (الأنجيل) بفتح الألف فجعله أعجميًا ؛ لأنّه ليس في أبنية العرب اسم على هذا المثال "[٢] .

والإنجيل كلمة يونانية معناها : البشارة[٣] ، يُذكر ويُؤنث فمن أنّثه أراد الصحيفة ، ومن ذكّره أراد كتاب الله[٤] .

أمّا ابن جني فقال في هذا الموضع : " ومن ذلك قراءة الحسن (الأنجيل) بفتح الهمزة ، قال أبو الفتح : هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم ؛ لأنّه ليس فيه (أفعيل) بفتح الهمزة "[٥] ، وذكر بعد ذلك معاني (إنجيل) بكسر الهمزة ، وهي المعاني أنفسها التي ذكرها أبو بكر الأنباري ، ثمّ عاد مرة أخرى معلّقًا على قراءة الحسن بقوله : " فهذا حديث هذا المثال الذي هو الإنجيل ، وأمّا فتحه فغريب ولكنّه الشيخ أبو سعيد – نضَّرَ الله وجهَهُ ونَوَّرَ ضريحَهُ – ونحن نعلم أنّه لو مرَّ بنا حرفٌ

(١) ينظر : ديوانه : ٢٣٥ .
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس : ١/٧٣ – ٧٤ .
(٣) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ١/١٢٨ .
(٤) ينظر : الصحاح (نجل) : ٥/١٨٢٦ .
(٥) المحتسب : ١/١٥٣ .

لم نسمعه إلاّ من رجل من العرب لوجب علينا تسليمه له إذا أُونِسَت فصاحته ... فكيف الظنّ بالإمام في فصاحته وتحرّيه وثقته ؟ ومعاذَ الله أن يكون ذلك شيئًا جنح فيه إلى رأيه دون أن يكون أخذه عمّن قبله ، وبعدُ فقد حكى أبو زيد في السِّكِّينة : السَّكِّينة بفتح السين وتشديد الكاف ، فهذا فِعِّيلَة وإن لم يكن لها نظير ، وإفعيل أخو فِعِّيل ، وأحسبني سمعت في : بِرْطيل بَرْطيل ، فهذا فَعليل بفتح الفاء ، وأفعيل وفَعليل وفَعِّيل يكاد يكون مثالاً واحدًا "[١] .

يتضح من قول ابن جني أنّه وافق الزجاج في أنّ الأصل في (إنجيل) كسر الهمزة ، وأمّا قراءة الحسن بفتح الهمزة (أنجيل) فليس لها نظير في كلام العرب ، إلاّ أنّ ابن جني لم يشكّك في نسبه هذه القراءة إلى الحسن كما شكّك الزجاج في نسبتها إليه ، كما أنّ ابن جني أكّد أنّ الحسن لم يقرأ بها برأيه وإنّما سَمِعَها ممن قبله ، ثمّ دافع عن تلك القراءة فوجد لها مخرجًا لعلّه يكون أقرب إلى الصحة من تخريج الزجاج لها على العجمة ، فذكر ابن جني أنّ أبا زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) حكى (السَّكِّينة) بفتح السين في (السَكِّينة) ، فجاءت على فَعِّيلة وإن لم يكن لها نظير ، وذكر انّه سَمِعَ في بِرطيل : بَرطيل ، فجاءت فَعليل بفتح الفاء ، وتكاد تكون : بَرطيل ، والسَّكّينة ، والأنجيل مثالاً واحدًا ، ولم يذكر ابن جني أنّ فتح الهمزة في (الأنجيل) يدلّ على أنّه أعجمي ، وقد عقد ابن جني في الخصائص بابًا في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني ذكر فيه شيئًا من اختلاف الأبنية والأصول واتّفاق المعنى[٢] .

مما تقدّم من نقد الزجاج قراءة الحسن البصري تبيّن أنّه كان مصيبًا في نقده ، إذ لم ينكر عليه أحد من العلماء ذلك ، كما تبيّن أنّه تمسّك بشروط القراءة الصحيحة فحجته الأولى في ردِّ هذه القراءة أنّها ليس لها نظيرٌ في كلام العرب ، وهذا يُفقِد القراءة شرطًا من شروطها ، وهو أن يكون لها وجهٌ في العربية ، وأمّا حجته الثانية فهي عدم التأكّد من صحة سندها عن الحسن .

---

(١) المصدر نفسه : ١/١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٢/١١٥ – ١٣٥ .

٢- قراءة يحيى بن وثاب (ت١٠٣هـ)

نقد الزجاج قراءة يحيى بن وثاب في مواضع كثيرة[١] من ذلك قوله تعالى :﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ١١] .

قرأ يحيى بن وثاب (تِيْمنّا)[٢] ، ونقد الزجاج هذه القراءة فوصفها بأنّها مخالفة للمصحف وإن كان لها وجه في العربية بكسر التاء في كلّ ما ماضيه على (فَعِلَ) نحو : أَمِنَ ، وأصل القراءة عند الزجاج (تأمُنا) بالإدغام والإشمام وهي اختيار أبي عبيد القاسم بن سلاّم[٣] ، وعدَّ الإدغام جيدًا وترك الإشمام (تأمَنّا)[٤] . كما عدَّ (تأمننا)[٥] جيدًا بالإظهار[٦] .

والملاحظ أنّ الزجاج حصر ردّ قراءة يحيى بن وثاب بمخالفتها المصحف ، وهو من شروط الزجاج في نقد القراءات ، وهو محقٌّ في ذلك إذ جاء مرسومًا في جميع المصاحف (لا تأمنّا)[٧] ، ولم ترسم بأحد المصاحف على هيئة قراءة يحيى ، ووجد الزجاج مخرجًا لهذه القراءة بأنّها جائزة في العربية بكسر التاء في كلّ ما ماضيه على (فَعِلَ) نحو (أَمِنَ) .

قال سيبويه : " وإنّما كسروا هذه الأوائل ؛ لأنّهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فَعِلَ "[٨] ، أي : للإتباع[٩] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٢/١ ، ١١٨/٢ ، ١٢٤ .

(٢) ينظر : شواذ القراءات : ٢٤٢ .

(٣) ينظر : جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات : ٢٧٩ .

(٤) قرأ السبعة (تأمَنَّا) بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية ، ينظر : السبعة في القراءات : ٣٤٥ .

(٥) قرأ ابن مسعود وابن مصرف (لا تأمننا) بالإظهار ، ينظر : شواذ القراءات : ٢٤٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٣/٣ – ٩٤ .

(٧) ينظر : المحكم في نقط المصاحف : ٨٢ .

(٨) الكتاب : ١١٠/٤ .

(٩) ينظر : لهجة تميم : ١٣٥ .

وهنا يؤكد تمسُّك الزجاج بشروط القراءة الصحيحة ، فقراءة يحيى جائزة في قياس العربية إلاّ أنّها مردودة ؛ لأنّها فقدت شرط موافقة أحد المصاحف ، وفي هذا دليل آخر على تحرّر الزجاج من أقيسة العربية في نقده للقراءات .

وعدَّ النحاس قراءة (تأمنّا) بالإدغام وترك الإشمام هي القياس ، وعلل ذلك بأنّ ما يدغم ينبغي أن يكون ساكنًا ، وأمّا قراءة يحيى (تِيْمنّا) بكسر التاء فنسبها إلى تميم(١) ، وكسر أول المضارع يكاد يطّرد في معظم أبنية الفعل المضارع في لهجة تميم(٢) .

٣- قراءة عامر بن شراحيل الشعبيّ (ت١٠٥هـ)

نقد الزجاج قراءته في قوله تعالى :﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ ﴾ [الشعراء : ١٩] .

قرأ الشعبي (فِعلتك) بكسر الفاء(٣) ، ونقده الزجاج على قراءتِهِ هذه ، إذ قال : " والفتح أجود وأكثر ؛ لأنّه يريد (قتلتَ النفسَ قتلتك) على مذهب المرة الواحدة ، وقرأ الشعبي على معنى (وقتلتَ القِتلة) التي عرفتها ؛ لأنّه قتله بوكزه ، يقال جلستَ جَلسةً ، تريد : مرة واحدة ، وجلستَ جِلسةً – بالكسر – تريد : هيئة الجلوس "(٤) .

رجّح الزجاج القراءة بفتح الفاء التي تفيد المرة على قراءة الشعبي (فِعلتك) بكسر الفاء التي تفيد الهيئة ، ووصف ما رجّحه بأنّه الأجود والأكثر ، واحتجّ لذلك بمراعاة المعنى ، إذ إنّ القراءة بفتح الفاء يُراد منها عدد الفعلة ، أمّا كسر الفاء فيُراد

---

(١) ينظر : إعراب القرآن : ٣١٦/٢ – ٣١٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣٨/٩ ، وروح المعاني : ١٩٣/١٢ .

(٢) ينظر : لهجة تميم : ١٢٠ – ١٢٢ .

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القراءات : ١٠٧ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٨٦/٤ .

منها : حال الفعلة ، والمراد في هذا الموضع العدد وليس الحال ، وكذا جاء في التفسير[١] .

وسبقه إلى ذلك الفراء الذي رجّح القراءة بفتح الفاء في (فَعلتك) ؛ لأنّها تدلّ على العدد – أي مرة واحدة – ولا تكون على (فِعلة) ويُراد بها المرة ، وقصر الفراء هذه القراءة على الشعبي[٢] ، ونسبها أبو نصر الكَرْماني (من علماء القرن السادس الهجري) إلى حفص (ت١٨٠هـ) من رواية الثعلبي (ت٤٢٧هـ) ، وأبي عمارة (ت١٥٦هـ)[٣] .

ويبدو أنّ الزجاج كان صائبًا في ترجيحه ، إذ ذهب مذهبه عددٌ من العلماء كابن خالويه[٤] ، وابن جني الذي خرّج قراءة الشعبي على الفِعلة – بكسر الفاء – بأنّها كناية عن الحال التي تكون عليها كالرِكبة ، والجِلسة ، والمِشية[٥] .

نقد الزجاج كثيرًا من القراءات دون نسبتها إلى قارئ معيّن ، وكان يكتفي في ذلك بعبارات مثل : (وقُرئت)[٦] ، و (وتقرأ)[٧] ، (والقراءة)[٨] ، (وقرأ بعضهم)[٩] ، وبعد تلك العبارات ينقد الزجاج القراءة بالقبول ، أو الرفض ، أو الاستحسان ، أو الترجيح بين قراءة وأخرى .

---

(١) ينظر : جامع البيان : ٣٣٩/١٩ ، وزاد المسير : ٣٣٦/٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٤/١٣ – ٩٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢٧٨/٢ – ٢٧٩ .

(٣) ينظر : شواذ القراءات : ٣٥٣ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١٣٢/٢ .

(٥) ينظر : المحتسب : ١٢٧/٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٥/١ ، ٩٢/٢ ، ١٨٠ ، ٣٥٦ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤٥/١ ، ٤٧٦ ، ٤١/٢ ، ١٩٢ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٨٨/١ ، ١٢٠ ، ٢٠٥ ، ٣٢٨/٢ ، ٣٦٧ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٩/١ ، ٣٢٦ ، ٤٥٤ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الزجاج لم يتفرّد بهذه الطريقة – أعني عدم نسبة القراءة – وإنّما سبقه إلى ذلك الفراء ، والأخفش وغيرهما من العلماء ، فقد ترك هؤلاء الكثير من القراءات دون نسبة إلى قارئ معيّن ، فسار الزجاج على ما ساروا عليه .

ولعلّ سبب سير الزجاج على هذه الطريقة عائد إلى أن تكون هذه القراءات قد نُسبت إلى جمع من القراء ، فاستغنى عن ذكرهم بتلك العبارات ، وقد يكون سبب عدم نسبة القراءات تحفظًا منه من ذكر أسماء المنقودين ، إذ إنّ تلك القراءات التي لم ينسبها منها ما هو متواتر ، ومنها ما هو شاذّ ، والأكثر ما كان شاذًّا منها .

ونظرًا لكثرة القراءات غير المنسوبة التي نقدها الزجاج سنكتفي بطائفة منها مرتبة حسب ورودها في المصحف الشريف ، والتي تؤكّد التزام الزجاج بشروط القراءة الصحيحة ، منها :

أولاً : قال تعالى :﴿ **فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ** ﴾ [النساء : ١١] .

قال الزجاج : " (فلأُمِّـهِ) تُقرأ بضمّ الهمزة وهي أكثر القراءات(١) ، وتُقرأ بالكسر (فلإِمِّهِ) ، فأمّا إذا كان قبل الهمزة غير كسر فالضمّ لا غير ، مثل قوله : ﴿ **وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ** ﴾ [المجادلة :٢] ، لا يجوز و (إمّه) ... وإنّما جاز (لإمّه) و ﴿ **فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا** ﴾ [القصص : ٥٩] بالكسر ؛ لأنّ قبل الهمزة كسرة ، فاستثقلوا الضمة بعد الكسرة ، وليس في كلام العرب مثل (فِعُل) بكسر الفاء وضمّ العين ، فلمّا اختلطت اللام بالاسم شُبِّه بالكلمة الواحدة ، فأُبدل من الضمة كسرة ، ومن قال : فلأُمّه بضمّ الهمزة أتى بها على أصلها ، على أنّ اللام تقديرها تقدير الانفصال "(٢) .

على الرغم من أنّ الزجاج أجاز القراءتين (ضمّ الهمزة وكسرها) في (فلأمّه) فأنّه رجّح قراءة الضمّ فيها ، ووصفه بأنّه الأكثر في القراءة ، وهو مصيبٌ في ذلك ،

---

(١) وهي اختيار أبي عبيد القاسم بن سلاّم ، ينظر : جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات : ٢٦٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٣/٢ .

إذ هي قراءة ابن كثير ونافع المدني وعاصم وأبي عمرو وابن عامر ، وأمّا حمزة والكسائي فقرآ بكسر الهمزة[١] ، فخمسة قرؤوا بالضمّ ، واثنان بالكسر .

وقد سبق الفراءُ الزجاجَ إلى القول بجواز القراءتين بضمّ الهمزة وكسرها ، فالضمّ عنده هو الأصل في (الأمّ) و (الأمّهات) ، وأمّا من كسر في (فلإمّه) فذلك لاستثقال الضمة وقبلها كسرة وإنّما يجوز ذلك إذا سُبقت الضمة بكسرة أو ياء ساكنة ، أمّا إذا انفتح ما قبلها فلا يجوز إلاّ الضمّ[٢] .

وقال أبو زرعة في هذا الموضع : " قرأ حمزة والكسائي (فلإمّه) و (في إمّها) بكسر الهمزة إذا كانت قبلها كسرة أو ياء ساكنة وحجّتهما أنّهما استثقلا ضمّ الألف بعد كسرة أو ياء فكسروا للكسرة والياء ؛ ليكون عمل اللسان من جهة واحدة ، إذ لم يكن تغيير الألف من الضمّ إلى الكسر يزيل معنى ، ولا يُغيّر إعرابًا يفرق بين معنيين فأتبعا لذلك الكسرة الكسرة ، وقرأ الباقون بالضمّ على الأصل ... وحجتهم أنّ الأصل في ذلك كلّه الضمّ وهو بنية هذا الاسم ، وذلك أنّك إذا لم تصله بشيء قبله لم يُختلف في ضمّة ألفه فحكمه إذا اتصل بشيء ألاَّ يغيره عن حاله "[٣] .

فقول أبي زرعة موافق لما قاله الزجاج ومِن قبله الفراء ، فهو أكّد ما ذهب إليه الزجاج من أنّ القراءة بضمّ الهمزة على الأصل ؛ لأنّ اللام فيها على نية الانفصال ، وإذا انفصلت فلا خلاف في ضمة (أُمّ) ، وذلك يؤكد صحة تعليل الزجاج .

يتضح مما تقدّم أنّ الزجاج كان منصفًا في نقد هذه القراءة ، كما أنّه كان صائبًا في تعليله إجازة القراءتين وترجيح القراءة بالضم ، وإن كان قد سبقه الفراء إلى ذلك إلاّ أنّ الفراء لم يصف القراءة بضمّ الهمزة بالكثرة ، ودليل إصابة الزجاج في نقده أنّ العلماء الذين جاؤوا من بعده لم يُنكروا إجازة القراءتين[٤] .

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٢٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٥/١ .

(٣) حجة القراءات : ١٩٢ .

(٤) ينظر : معاني القراءات : ٢٩٤/١ ، والتيسير في القراءات السبع : ٩٤ .

ثانيًا : قال تعالى :﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

قال الزجاج : " القراءة الجيدة تخفيف (ليكونن) والوقوف عليها بالألف ؛ لأنّ النون الخفيفة تُبدل منها في الوقف الألف ، وقد قُرئت (ولَتَكونَنَّ) بتشديد النون[(١)] ، وأكرهها لخلاف المصحف ؛ لأنّ الشديدة لا يُبدل منها شيئًا "[(٢)] .

الملاحظ أنّ الزجاج قدّم شرط موافقة المصحف على قياس العربية ، فعلّل كرهه للقراءة بتشديد النون بمخالفة المصحف أولاً ، ومن ثمَّ ذكر مخالفتها لقياس العربية ، وهذا يؤكد تمسّكه بشروط القراءة الصحيحة .

وسبقه إلى ذلك الأخفش ، فقد ذكر أنّ الوقوف عليها (ليكونا) بالألف ، وعلّل ذلك بأنّ النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ، ووقفت عليها جعلتها ألفًا ساكنة[(٣)] ، ولم يذكر الأخفش أنّه يكره القراءة بالتشديد كما ذكر الزجاج .

وذكر الطبري[(٤)] أنّ الوقف عليها (وليكونا) بالألف ، وعلّل ذلك بما علّله الأخفش والزجاج من أنّ النون الخفيفة تصير ألفًا بالوقف ، واستدلّ على رأيه بشاهدٍ آخر وهو قوله تعالى :﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : ١٥] .

وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) : " قُرِئ (وليكونا) بالتشديد والتخفيف ، والتخفيف أولى ؛ لأنّ النون كتبت في المصحف ألفًا على حكم الوقف ، وذلك لا يكون إلاّ في الخفيفة "[(٥)] .

يتضح تأثر الزمخشري بالزجاج في اختياره القراءة بالتخفيف ، كما تأثر في تعليل ذلك الاختيار وهو مخالفة المصحف من جهة ، وإبدال النون ألفًا في الوقف لا يكون إلاّ في الخفيفة ، مما يؤكّد أنّ الزجاج كان صائبًا في الحكم على هذه القراءة ، ونجد مصداق ذلك عند ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) عند نقله كلام الزجاج في تفسيره

(١) قرأت فرقة (ليكونن) بالنون المشددة ، وقرأ الجمهور (ليكونا) بالألف ، ينظر : الكشاف : ٣١٨/٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٥/٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٨/٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٣٩٧/١ .

(٤) ينظر : جامع البيان : ٢٨٦/١٦ .

(٥) الكشاف : ٤٤٦/٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٨٤/٩ .

مكتفيًا به دون ذكر غيره من العلماء[١] ، وفي هذا دليل على صحة اختيار الزجاج تلك القراءة .

ثالثًا : قال تعالى : ﴿ **فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا** ﴾ [المؤمنون : ١١٠] .

قال الزجاج : " وقوله : (سخريًّا) يُقرأ بالضمّ والكسر[٢] وكلاهما جيّد إلاّ أنّهم قالوا : إنّ بعض أهل اللغة قال : ما كان من الاستهزاء فهو بالكسر ، وما كان من جهة التسخير فهو بالضمّ ...[٣] ، والكسر لإتباع الكسر أحسن "[٤] .

وصف الزجاج القراءتين بالجودة ، إلاّ أنّه استحسن كسر السين في (سِخريًا) إتباعًا لكسر الراء ، والناظر في استحسان الزجاج لكسر السين في (سِخريًا) يظنّ أنّه بناه على القياس ، والأمر ليس كذلك ، فالزجاج وصفهما بالجودة ، أمّا ترجيحه القراءة بالكسر ، واستحسانه لها ، فهو مبني على أحد شروط القراءة الصحيحة عنده ، وهو أن يكون لها وجه في العربية ، وإن كانت كلتا القراءتين لهما وجه في العربية ، إلاّ أنّ الزجاج اختار للقراءة أجود الوجهين وهو الكسر لإتباع الكسر في الراء ، ولعلّه يريد بذلك استثقال ضمّ السين مع كسر الراء .

والزجاج في استحسانه القراءة بكسر السين في (سِخريًا) قد خالف فيه الفراء الذي يرى أنّ الضمّ أجود حملاً على معنى السُّخرة ، أمّا الكسر فيرى أنّها من الهزؤ[٥] .

واختار النحاس القراءة بكسر السين في (سِخريًّا) متابعًا في ذلك شيخه الزجاج ومخالفًا ما ذهب إليه الفراء ، وعلّل ذلك بأنّ الضمة تُستثقل في مثل هذا[٦] .

---

(١) ينظر : زاد المسير : ٢٢٠/٤ .

(٢) قرأ نافع وحمزة والكسائي (سُخريًّا) بالضمّ ، وقرأ الباقون بالكسر ، ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٣٠٢/٥ – ٣٠٣ .

(٣) هذا قول الفراء وأبي عبيدة ، ينظر : معاني القرآن : ٢٤٣/٢ ، ومجاز القرآن : ١٨٧/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦/٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢٤٣/٢ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن : ١٢٤/٣ .

أمّا ابن خالويه[١] فقد تابع الفراء في ترجيح القراءة بضمّ السين مخالفًا في ذلك الزجاج ، وعلّل اختياره باتّفاق القُراء على ضمّ السين في قوله تعالى : ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف : ٣٢] .

ولعلّ اختيار الزجاج للقراءة بكسر السين في (سِخريًا) أقرب إلى الصواب مما اختاره ابن خالويه ومِنْ قبلِهِ الفراء ؛ لأنّ أكثر العلماء قالوا بذلك ، فقد رجّح أبو علي الفارسي القراءة بكسر السين في (سِخريًا) على قراءة الضمّ فيها وعلّل ذلك بأنّه من الهزؤ فيما حكاه أهل اللغة[٢] .

واختار القرطبي ذلك أيضًا[٣] ، وكذلك أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، إذ قال : " والكسر فيه أكثر وأليق بالآية "[٤] ، مما يؤكد أنّ ما اختاره الزجاج هو الأكثر مما ذهب إليه الفراء وابن خالويه .

رابعًا : قال تعالى :﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [العنكبوت : ٨] .

قال الزجاج : " القراءة (حسنًا) وقد رُويت (إحسانًا)[٥] ، و (حسنًا) أجود لموافقة المصحف ، فمن قال : (حسنًا) فهو مِثلُ : وصّينا إلاّ أن يفعلَ بوالديه ما يَحسُنُ ، ومن قرأ (إحسانًا) فمعناه : ووصّينا الإنسان أن يحسن إلى والديه إحسانًا ، وكأنّ (حُسنًا) أعمُّ في البرّ "[٦] .

رجّح الزجاج قراءة (حسنًا) على قراءة (إحسانًا) ووصف ما رجّحه بالجودة ، واحتجّ لذلك بحجتين : الأولى : موافقتها المصحف ، والأخرى : إنّ (حسنًا) في المعنى أعمّ في البرّ بالوالدين من (إحسانًا) .

---

(١) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٩٥/٢ .

(٢) ينظر : الحجة للقراء السبعة : ٣٠/٥ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥٤/١٢ .

(٤) البحر المحيط : ٣٩٠/٦ .

(٥) قرأ أُبي بن كعب وأبو مجلز وعيسى وعاصم الجحدري (إحسانًا) بألف ، ينظر : شواذ القراءات : ٣٧١ ، وزاد المسير : ٢٥٦/٦ ، وروح المعاني : ٣٤٤/١٠ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٦١/٤ .

فأمّا الحجة الأولى فلعلّ الزجاج لم يُصِب فيها ، إذ ثمة خلاف في رسمها في المصاحف ، قال أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) في (حسنًا) و (إحسانًا) : " وذكر أبو عبيد أنّها في المصاحف مختلفة فكلٌّ قرأ بما في مصحفِهِ "[١] .

وقال أبو حيان الأندلسي : " وفي مصحف أُبيّ إحسانًا "[٢] ، وتابعه الآلوسي بأنّ (حسنًا) رُسمت في مصحف أُبيّ (إحسانًا)[٣] .

والملاحظ أنّ الزجاج لم يطّلع على مصحف أُبيّ ، ولو اطّلع عليه أو ضبط الرواية عنه لم يُرجح (حسنًا) على (إحسانًا) ، والدليل على ذلك ما ذكره الزجاج من القراءة في (حُسنًا) للتي في الأحقاف في قوله تعالى :﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ﴾ [الأحقاف : ١٥] .

قال الزجاج : " وتُقرأ (إحسانًا) وكلتاهما جيّد "[٤] ، فوصف القراءتين بالجودة ولم يرجح إحداهما ، ولم يذكر أنّها مخالفة للمصحف ؛ لأنّها في مصاحف أهل الكوفة (إحسانًا) بزيادة ألف قبل الحاء وبعد السين ، وكذا قرأ الكوفيون[٥] ، وفي سائر المصاحف (حسنًا) بغير ألف[٦] ، وعدم ترجيح الزجاج قراءةً على أخرى في هذا الموضع يعني اطّلاعه على مصاحف أهل الكوفة ، مما يؤكد التزامه رسم المصحف في نقد القراءات القرآنية ، وقد صرّح بذلك في قوله : " ولو كان يجوز في النحو والمصحف على خلافه لم يجز عندي القراءة به "[٧] ، فذلك يؤكد أنّ الزجاج لم يَطّلع على مصحف أُبيّ .

---

(١) إبراز المعاني : ٦٨٥/١ .

(٢) البحر المحيط : ٣٩٠/٦ .

(٣) ينظر : روح المعاني : ١٣٨/٢٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٢/٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : ٥٣/٣ .

(٦) ينظر : المقنع في رسم مصاحف الأمصار : ١١١ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٣/٤ .

وأمّا الحجة الثانية التي ذكرها وهي أنّ (حُسنًا) أعمّ في البرّ من (إحسانًا) فقد خالف في ذلك الفراء الذي ذكر أنّ معنى (حُسنًا) و (إحسانًا) واحد[١] ، فلم يلتمس فرقًا بينهما .

وقال الأزهري : " من قرأ (إحسانًا) فعلى المصدر ؛ لأنّ معناه : (ووصّينا بوالديه) أمرناه بأن يُحسن إليهما ، ومن قرأ (حُسنًا) جعله اسمًا أقام مقام الإحسان "[٢] .

وقول الأزهري قريب مما قاله الزجاج ؛ لأنّ قولهما يعني أنّ (إحسانًا) أمرناه أن يحسن إليهما ، وذلك من باب العدل جزاءً لهما ، أمّا (حُسنًا) الذي أُقيم مقام الإحسان ، فالإحسان فوق العدل ، وذلك أنّ العدل هو أن يعطي ما عليه ويأخذ ما له ، والإحسان أن يعطي أكثر مما عليه ويأخذ أقلّ مما له ، فالإحسان زائد على العدل ، فتحرّي العدل واجب ، وتحرّي الإحسان تطوّع[٣] ، وذلك يؤكد صحة ما قاله الزجاج بأنّ (حُسنًا) أعمّ في البرّ من (إحسانًا) .

خامسًا : قال تعالى :﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢] .

قال الزجاج : " هذا أكثر القراءة (عُيونًا) بالضمّ ، وقد رُويت (عِيونًا) بكسر العين[٤] ، وهي رديئة في العربية "[٥] .

رجّح الزجاج القراءة بضمّ العين في (عُيونًا) ، وحكم على القراءة بالكسر بالرداءة ، ولم يحتجّ لحكمه فلم يُبيّن وجه رداءة هذه القراءة ، وهذا مما يؤخذ عليه ، فلم يدعم حكمه النقدي بالتعليل ، ولعلّه استند في نقده لهذه القراءة إلى مراعاة الأصل ، إذ إنّ أصل بناء (عيون) على (فُعول) بضمّ الفاء للكثرة ، والذين كسروا

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٥٣/٣ .

(٢) معاني القراءات : ٢٨٠/٢ .

(٣) ينظر : المفردات في غريب القرآن (حسن) : ١٢٤ .

(٤) قرأ بكسر العين ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان وأبو بكر ، وقرأ الباقون بضمّها ، ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢٦/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٥٢٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٨٧/٥ .

العين في (عِيون) فلاستثقال الضمة مع الياء ، وهذا مذهب سيبويه[١] ، وأكّد ذلك أبو جعفر النحاس بقوله : " وقراءة الكوفيين (عِيونًا) بكسر العين ، والأصل الضمّ ، فأُبدل من الضمة كسرة استثقالاً للجمع بين ضمةٍ وياء "[٢] ، فاختار النحاس القراءة بالضمّ وهو ما اختاره الزجاج .

وعلى الرغم من أنّ النحاس رجّح القراءة التي رجحها الزجاج فإنّه لم يصف القراءة بكسر العين في (عِيونًا) بالرداءة كما وصفها الزجاج ، وذلك مأخذ على الزجاج وإن كان يقصد بذلك رداءَتها من قياس العربية ، فكان ينبغي أن يختارَ ألفاظًا أقلّ خشونةً من الرداءة احترامًا لمن قرأ بها ، وقد قرأ بها أربعةٌ من القُراء السبعة وهم : ابن كثير ، وعاصم برواية أبي بكر ، وحمزة ، والكسائي[٣] ، فكان عليه أن يكون أكثر تحرزًا في إطلاق الألفاظ .

يُستخلص من نقد الزجاج للقراءات القرآنية أنّه التزم بشروط القراءة الصحيحة ، فلم يَحِد عن تلك الشروط ، وإن كان في مواضع يختار للقراءة أجود الوجوه في العربية ، وأضاف إلى تلك الشروط شرطًا آخر ، وهو كثرة القراءة ، فقد اعتمد على ذلك الشرط كثيرًا عند نقده للقراءات ، ويبدو أنّ هذا الشرط الأخير يلجأ إليه الزجاج عندما تُستكمل شروط القراءة ، فكان كثيرًا ما يبني ترجيحه على معيار الكثرة ، أمّا إذا فُقِد أحد الشروط الثلاثة فلا يعتدّ بالشرط الرابع .

إذن القراءة الصحيحة في نظر الزجاج ليست المتواترة أو الآحاد أو الشاذة وإنّما القراءة الصحيحة ما وافقت تلك الشروط وإن كانت من القراءات الشاذة ، وأمّا إذا خرجت عن تلك الشروط فهي مردودة وإن كانت متواترة ، وقد صرّح الزجاج بتلك الشروط بقوله : " وما وافق المصحف ، وصحّ معناه ، وقرأت به القُراء فهو المختار

(١) ينظر : الكتاب : ٥٨٩/٣ – ٥٩٠ .
(٢) إعراب القرآن : ٢٨٨/٤ .
(٣) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢٢٦/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٥٢٤ .

"[١] ، وعلى هذا يكون الزجاج قد سبق علماء القراءات بوضع الشروط للقراءة الصحيحة[٢] .

وعلى الرغم مما ذكرنا من التزام الزجاج بشروط القراءة الصحيحة في نقده القراءات فإنّه استعمل في مواضع ألفاظًا لا تليق بمقام القراءات القرآنية كالقبح والرداءة ، وإن كان ذلك قليلاً قياسًا بما تحفّظ به من إطلاق الأحكام النقدية ، فضلاً عن أنّه في مواضع لم يُعلّل أحكامه النقدية ، وإن كانت قليلة قياسًا بما علّله واحتجّ له ، إلاّ أنّها بلا شكّ تعدُّ مأخذًا على الناقد .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٨٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن بين الفراء والزجاج موازنة في أصول القراءة (بحث) : ٥١ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

نقدُ المُفسرين

مدخـــل

يرى بعض العلماء أنَّ التفسير ليس من العلوم التي يَتكلف لها حد ، لأنه ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم ، ويكفى في إيضاح التفسير بأنه بيان كلام الله ، أو أنه المبين لألفاظ القرآن ومفهوماتها .

ويرى بعض آخر منهم : إنَّ التفسير من قبيل المسائل الجزئية أو القواعد الكلية ، أو الملكات الناشئة من مزاولة القواعد ، فيتكلف له التعريف ، فيذكر في ذلك علوماً أُخرى يحتاج إليها في فهم القرآن ، كاللغة ، والصرف ، والنحو ، والقراءات وغير ذلك(١) .

عرَّف أبو حيان الأندلسي التفسير بقوله : " علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تُحمل عليها حالات التركيب وتتمات لذلك "(٢) .

ثم شرح أبو حيان هذا التعريف فقال : " فقولنا : (علم) هو جنس يشمل سائر العلوم ، وقولنا : (يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن) هذا هو علم القراءات ، وقولنا (ومدلولاتها) أي تلك الألفاظ ، وهذا هو علم اللغة الذي يُحتاج إليه في هذا العلم ، وقولنا (وأحكامها الإفرادية والتركيبية) هذا يشمل علم التصريف ، وعلم الإعراب ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وقولنا : (ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب) يشمل ما دلالته عليه بالحقيقية ، وما دلالته عليه بالمجاز ، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ، ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يُحمل على الظاهر وهو المجاز ، وقولنا : (وتتمات لذلك) هو معرفة النسخ ، وسبب النزول ، وقصة توضح بعض ما أبهم في القرآن ، ونحو ذلك "(٣) .

---

(١) ينظر : التفسير والمفسرون : ١٢ .

(٢) البحر المحيط : ١٢١/١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢١/١-١٢٢ .

وعرَّفهُ الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بقوله : " التفسير علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزَل على نبيه محمد (ﷺ) ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه ، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ "(١) .

ومن المحدثين من زعم بأنَّ الزركشي لم يُدخل علم القراءات في تعريف التفسير(٢) ، ونقلوا تعريفَ الزركشي لعلم التفسير من الإتقان للسيوطي ، وهذا كلام غير دقيق ، والحق أن الزركشي أدخل علم القراءات في علم التفسير صراحة كما أسلفنا .

وعرفه الشريف الجرجاني (ت ٨١٥هـ) بأنه : " يُوضِّح معنى الآية ، وشأنها ، وقصتها ، والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة "(٣) .

وعرَّفه بعضهم بأنه : " علم يُبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد ، من حيث دلالته على مراد الله تعالى ، بقدر الطاقة البشرية "(٤) .

وتتفق تعريفات التفسير على أنه : الكشف عن معاني كتاب الله بحسب الطاقة البشرية(٥) ، ومعنى ذلك أننا لا نستطيع الجزم بأن تفسيرنا لكلام الله هو المراد قطعاً ؛ لأن الله وحده العالم بمراده من كلامه ، وإنما ذلك جارٍ بحسب طاقاتنا وقدراتنا ، وعلى هذا فإن عدم العلم بمتشابه الآيات أو عدم العلم الواقعي بمراد الله من الآي لا يقدح في التفسير(٦) .

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١٣/١ .
(٢) ينظر : التفسير والمفسرون : ١٣ .
(٣) التعريفات : ٦٥ .
(٤) منهج الفرقان في علوم القرآن : ٦/٢ ، وينظر : التفسير والمفسرون : ١٣/١ .
(٥) ينظر : مناهل العرفان : ٤٧١/١ ، وينظر : علوم القرآن والتفسير : ١٢١ .
(٦) ينظر : علوم القرآن والتفسير : ١٢١ .

ويرى الشيخ مساعد الطيار أن بعض العلماء قد أدخل جملة من علوم القرآن في تعريف التفسير ، وسبب ذلك أنهم لم يميزوا بين التفسير وعلوم القرآن ، فأدخلوا في مصطلح التفسير ما ليس منه ، ويرى الطيار أن هذا ليس بصحيح ، وعزا هذا الخلط إلى أن العلماء لم يحددوا مهمة المفسر ، وأن من تحدث عن العلوم التي تلزم المفسر ذكر جملة العلوم الإسلامية ، وهذه العلوم وإن كان المفسِّر بحاجة إلى شيء منها ، إلا أَنهم لم يحددوا المقدار الذي يحتاج إليه المفسِّر من كل علم منها ، ويرى أيضاً أن التخصص الذي يغلب على المفسر يجعله لا يرى أحداً أحق بالتفسير حتى يكتمل في هذا العلم الذي برز هو فيه(١) .

والملاحظ أن العلوم التي أقحمها العلماء في تعريف التفسير كلها معينة على فهم مراد الله سبحانه وتعالى ، فَعلم القراءات داخل في علم التفسير وهذا ما أثبته المحدثون بالأدلة القاطعة(٢) ، وكذلك علوم اللغة ، والنحو ، والتصريف ، فكثيرٌ من كلمات القرآن تختلف معانيها باختلاف حركاتها ، وأنَّ سبب نشوء علم النحو أصلاً مرتبط بقراءة القرآن ، وخوفاً من اللحن فيه ، فكيف لا يدخل علم النحو في علم التفسير ؟ ، وكذلك الحال معرفة أسباب النزول ، فكثيرٌ من الآيات ارتبطت بمواقف وأحوال اقتضت نزولها(٣) .

وذكر الزركشي من فوائد معرفة أسباب النزول : الوقوف على المعنى(٤) . مما يؤكد أن معرفة أسباب النزول له أثر بارز في فَهم معاني النص القرآني ، فلذلك على المفسر أن يكون مُلماً بكل ما يساعد على فهم النص والكشف عن معناه . وعند نزول القرآن الكريم كان رسول الله (ﷺ) يُفسر لصحابته (رضي الله عنهم) معاني مفرداته وتراكيبه ، وقد عقد ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) – رحمه الله – فصلاً في كتابه ، قال فيه : " يجب أن يُعلم أن

---

(١) ينظر : مناهج واتجاهات المفسرين : ٦–٧ .

(٢) ينظر : التفسير والمفسرون : ١٣/١ .

(٣) ينظر : دلالة السياق : ١٠٧ .

(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٢/١ .

النبي (ﷺ) بين لأصحابه معاني القرآن الكريم ، كما بين لهم ألفاظه "[١] ، كما جمع السيوطي في النوع الثمانين من كتاب الإتقان روايات كثيرة تتضمن الأحاديث الواردة في تفسير الرسول محمد (ﷺ) جملة من الآيات بحسب ترتيبها في المصحف[٢] .

وتميز الصحابة الذين عاصروا نزول القرآن الكريم ، وشهدوا أسباب هذا النزول ، بالفصاحة والمقدرة الفطرية على فَهم مواقع كَلِمِه ومعاني نَظْمِه ، وكانوا يسألون النبي (ﷺ) عَمَّا أشكل عليهم من تفسيره ، ولكن لم يُدون شيء ثابت من التفسير في عهد الصحابة ، بل إنَّ ما أثر عنهم لا يتجاوز روايات منثورة ، معظمها أقرب إلى التفسير اللغوي ، وفي صحيح البخاري أقوالٌ لابن عباس (رضي الله عنه) تنحو هذا المنحى[٣] .

وبعدَ وفاة النبي (ﷺ) توجَّه ثُلةٌ من علماء الصحابة إلى الأمصار ، ومضوا ينشرون فيها علوم التفسير ، ويجيبون عن أسئلة الناس الذين دخلوا في دين الله أفواجاً ، ونشأ على أيدي علماء الصحابة مدارس في التفسير ، تتلمذ فيها كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة أنفسهم ، أو عن تلاميذهم ، ومن هذه المدارس : مدرسة مكة ، التي تصدر فيها الصحابي عبد الله بن عباس ، وأخذ عنه سعيد بن جبير (ت٩٥هـ) ، وعكرمة (ت ١٠٥هـ) ، ومدرسة المدينة التي تصدر فيها أُبي بن كعب (ت ٣٣هـ) ، وأخذ عنه السَّلمي (ت ٧٤هـ) ، وأبو العالية (ت ٩٠هـ) ، ومدرسة العراق التي تصدر فيها عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ) ، وبرز فيها الشعبي (ت ١٠٣هـ) ، وقتادة (ت ١١٧هـ)[٤] .

وقد شهدت هذه المدارس بواكير تدوين التفسير لدى التابعين ، وترك أعلامُها طائفة من الإملاءات والمصنفات التي تنسب عادة لأصحابها ، ومن هذه التفاسير ما

---

(١) ينظر : مقدمة في أصول التفسير : ٣٥ .

(٢) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٤/٢١٤ .

(٣) ينظر : فتح الباري (ابن رجب البغدادي) : ٨/٦٨٠-٦٨٨ .

(٤) ينظر : تطور تفسير القرآن : ٣٥ .

أملاه مجاهد (ت ١٠٤هـ) وهو القائل : " استفرغ علمي التفسير "[١] ، وما أملاه الحسن البصري ، وكتب سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) التفسير عن قتادة وغيرها[٢] .

وقد أخذ تدوين التفسير منحيين : الأول تفسير قائم برأسه لا يخالطه عِلم آخر ، والثاني يُعد باباً من أبواب الحديث الشريف الذي نشط العلماء إلى تدوينه في القرن الثاني[٣] .

وقد وضع علماء الأمة شروطاً للمفسر ، يأتي على رأسها أنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله من غير علم بلغات العرب وأساليبهم ، وبين ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أهمية العلم بلغة العرب[٤] .

وليس من الغريب أن تنهض الدراسات اللغوية لخدمة تفسير القرآن ، وبيان أساليبه ، وتوجيه قراءاته[٥] ، وتخصصت طائفة من السلف بهذا الجانب ، ومن هؤلاء : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل ، والكسائي ، إذ مضى هؤلاء وغيرهم يؤلفون رسائل وكتباً تُعد من بواكير التأليف اللغوي ، المعني بلغة القرآن وتفسير مفرداتها ، والاستدلال على معانيها بشواهد من كلام العرب ، كما أسهم اللغويون في تفسير القرآن ، وبيان معانيه[٦] ، وذلك عن طريق كتب معاني القرآن ، ولغاته ، وغريبه ، ومجازه ، وقد بدأت هذه الكتب تتوالى مع مطلع القرن الثالث ، فألف فيها الفراء ، وأبو عبيدة ، والأخفش ، والمازني (ت ٢٣٦هـ) ، والسجستاني ، والرياشي (ت ٢٥٧هـ) وغيرهم[٧] .

---

(١) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء : ٤٢/٢ .

(٢) ينظر : سير أعلام النبلاء : ٤١٧/٦ .

(٣) ينظر : التفسير والمفسرون : ٩٧/١ ، وجهود سيبويه في التفسير (بحث) : ٤ .

(٤) ينظر : الصاحبي : ٦٥ .

(٥) ينظر : الأدوات النحوية في كتب التفسير : ٢٣ .

(٦) ينظر : تطور تفسير القرآن : ٤٩ .

(٧) ينظر : التفسير اللغوي للقرآن الكريم : ١٢٠ .

واكتسب كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج أهمية بالغة بين مصنفات علوم العربية ، وقد استقى الزجاج كثيراً من أصوله في علوم العربية من القرآن الكريم وما يتعلق به من قراءات قرآنية وتفسير .

وكانت للزجاج جهود واضحة في تفسير القرآن الكريم أفاد منها المفسرون من بعده ، وأخذوا من تحليلاته وأقواله القدر الكثير لا في اللغة فحسب ، بل في جوانب أُخرى من التفسير[١] ، ومن هؤلاء الزمخشري[٢] ، وابن الجوزي[٣] ، والبغوي (ت٥٩١هـ)[٤] .

ويعد كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج من كتب التفسير اللغوي ، وإن لم يكن ذلك هو القصد الأول له في تأليفه ، فقد ذكر في مقدمته قوله : " هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه "[٥] فالغاية الأولى للزجاج كما نص في مقدمته الإعراب ثم المعنى ، ولكنه عاد مرة أُخرى فنص على كلمة (تفسير) في موضع آخر من كتابه فقال : " وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير ، لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين ، ألا ترى إن الله يقول : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ ﴾[النساء : ٨٢] ، فَحضَضْنا على التدبر والنظر ، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب اللغة "[٦] . فَقدَّم الزجاج الإعراب على المعنى والتفسير ، وهذا هو الغالب على كتابهِ ، وعلى الرغم من ذلك فإن جُهدَهُ في التفسير واضحٌ ، لذا يصح أن يُوصف بالمفسر ، وهذا ما ٱرتضاه العلماء للزجاج ولكتابه معاني القرآن ، فما يتعلق بالزجاج ، فقد عدّه ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) من المفسرين المبرزين ، وذلك في باب ما قيل في الكلام في تفسير القرآن والجرأة عليه ، ومراتب

---

(١) ينظر : مقدمة تحقيق معاني القرآن وإعرابه : ٣٥/١ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٤٠٣/١ ، ٤٧٥ ، ٥١٤ ، ١٤/٢ ، ٣٧ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ٤٧٧/٣ .

(٣) ينظر : زاد المسير : ٥٣/١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٤) ينظر : تفسير البغوي : ٨٠/١ ، ١١٦ ، ١١٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤٥/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٨٥/١ .

المفسرين قال فيه : " ومن المبرزين في المتأخرين أبو إسحاق الزجاج وأبو علي الفارسي ، فإنّ كلامهما منخول "(١) ، أي : مختار(٢) ، وعدّه ابن عرفة (ت٨٠٣هـ) من المفسرين غير المجتهدين وذلك بقوله : " الناس على أقسام : مجتهد مفسر كالشيخ عز الدين ، وابن عبد السلام ، وآخر مفسر غير مجتهد كسيبويه والزجاج والزمخشري فإنهم لم يحصلوا أدوات الاجتهاد وحصلوا أدوات التفسير "(٣) . ويعني ابن عرفة في ذلك أن الزجاج امتلك أدوات التفسير ؛ وذلك بإحاطته بعلوم اللغة والقراءات القرآنية وكل ما يتعلق بالتفسير إلا أنه غير مجتهد ؛ أي ليس له رأي يتفرد به بالتفسير .

أما ما يتعلق بكتاب معاني القرآن وإعرابه ، فقد عده السيوطي من كتب التفسير بقوله بعد ما ذكر طبقات المفسرين من الصحابة والتابعين : " ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم . فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه ، فالنحوي تراه ليس له هم إلا الإعراب ، وتكثير الأوجه المحتملة فيه ، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته كالزجاج "(٤) .

وكلام السيوطي صريح في أنَّ معاني القرآن وإعرابه للزجاج من كتب التفسير ، أما ما ذكره السيوطي من أن الجانب النحوي هو الغالب على تفسير الزجاج ، فهذا هو القصد من تأليف الكتاب وقد نص الزجاج على ذلك ، ولا ضير في ذلك ؛ إذا كان القصد الأول من تأليفه الإعراب كما أسلفنا .

ومما يؤيد أن الزجاج من المفسرين ، وكتابه من كتب التفسير ، أن الأدنوي (من علماء القرن الحادي عشر) عدَّ الزجاج في طبقات المفسرين في فصل ذكر الأئمة

---

(١) المحرر الوجيز : ٤١/١ .

(٢) ينظر : جمهرة اللغة (نخل) : ٦٢١/١ .

(٣) تفسير ابن عرفة : ٦١/١ .

(٤) الإتقان في علوم القرآن : ٢٤٣/٤ .

والمشايخ من المفسرين في المائة الثالثة قال فيه : " كان من أهل الفضل والدين وجميل المذهب والاعتقاد ، ومن تصانيفه معاني القرآن في التفسير "[١] .

وعُنِيَ الزجاج في كتابه بمسائل النحو واللغة ، فضلاً عن عنايته بذكر التفسير النقلي الذي كان يختاره من بين التفاسير المروية عن الصحابة والتابعين وتابعيهم[٢] .

أما طريقته في التفسير فقد فسر القرآن بالقرآن ، وبالسنة النبوية الشريفة ، وبأقوال الصحابة والتابعين ، وبالشعر العربي ، والأمثال العربية ، وعلوم القرآن من ناسخ ومنسوخ ، وأسباب النزول[٣] .

ولذلك يُعَدّ كتاب الزجاج خطوة بارزة في تطور كتب معاني القرآن والتقاء التفسير الأثري واللغوي[٤] ، وهذا ما يميز كتاب الزجاج من معاني القرآن للفراء والأخفش ، فطريقة الزجاج في التفسير أوسع وأعمق من طريقتي الفراء والأخفش ، ومن يرجع إلى هذه الكتب الثلاثة يلاحظ الفرق واضحاً في ذلك .

ولم يكتف الزجاج بنقل ما أُثر عن السلف وتفاسيرهم ، بل كان يناقش آراءهم ، ويرجح بعضها على بعض ، ويعلل ترجيحاته ، ويرد بعض الآراء إذا تطلب الأمر ذلك ، ويصحُّ على الزجاج بحسب تقسيمات المحدّثين لأنواع المفسرين تسمية المفسر الناقد ، إذ جعل المحدثون المفسرين أربعة أنواع[٥] . الأول : طبقة المجتهدين الأوائل ، وهم مفسرو السلف من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، والذين كان لهم اجتهاد واضح في التفسير ، وكانوا أصحاب رأي فيه ، والثاني : نقلة التفاسير ، وهم جملة من المحدِّثين وغيرهم ممن لم يكن لهم إلا النقل ممن سبقهم ، ولم يكنْ لهم رأيٌ أو اجتهادٌ

---

(١) طبقات المفسرين : ٥٣ .

(٢) ينظر : تطور تفسير القرآن قراءة جديدة : ٥٠ .

(٣) ينظر : الدراسات النحوية في معاني القرآن للزجاج (ماجستير) : ٢١-٢٦ .

(٤) النحو وكتب التفسير : ٣٠١/١ .

(٥) ينظر : مفهوم التفسير : ١١٦-١١٧ .

، ومنهم عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ) ، فلا تجد له أي نقدٍ أو نقاشٍ لما يرويه بل يكتفي بالإشارة إلى المفسرين ، ويمكن أن يطلق عليهم ، المشاركون في التفسير ، والثالث : المفسر الناقد وهو الذي يجمع مرويات المفسرين ويرجح بينها ، والمفسر الناقد صاحب رأي لأنه يستعرض الأقوال المذكورة في الآية ، ثم يختار منها ما يراه راجحاً فاختياره قولاً من الأقوال دون غيره رأي ، ولذلك فهو صاحب رأي في التفسير . الرابع : المفسر المتخير قولاً واحداً : وهو أن يعمد المفسر إلى أقوال التفسير فيختار منها قولاً دون غيره ، ولا يتعرض لنقد ما سواه ، فهو في تخيره يوافق المفسر الناقد غير أن المفسر الناقد يتميز منه بنقده الغالب لما لا يختار ، وأغلب المختصرات التفسيرية من هذا النوع(١) .

والزجاج ينطبق عليه النوع الثالث وهو المفسر الناقد ، فقد نقد الزجاجُ المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ومن جاء بعدهم ، وفي ذلك دليل قاطع على أنَّ الزجاج في عداد المفسرين ، لأن من شروط الناقد كما هو معلوم أن يكون ذا ثقافة واسعة في المجال الذي ينقده .

ويمكن تقسيم المفسرين الذين نقدهم الزجاج على قسمين :

الأول : المفسرون المصرح بهم ، وعليه سيقوم المبحث الأول .

الثاني : المفسرون غير المصرح بهم ، وعليه سيقوم المبحث الثاني .

نعني بذلك المفسرين الذين نقدهم الزجاج ، وصرح بأسمائهم ، والملاحظ أن هؤلاء المفسرين الذين صرح بهم الزجاج كانوا من الصحابة والتابعين ، فلم يصرح باسم مفسر من أتباع التابعين ، أو من جاء بعدهم كالصنعاني وغيره ، ومن المفسرين الذين نقدهم الزجاج وصرح بهم :

أولاً – نقده لابن عباس (ت ٦٨هـ) :

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١١٨–١٢٠ .

نقد الزجاجُ ابن عباس في أكثر من موضع من كتابه معاني القرآن وإعرابه[١] ، والملاحظ أن الزجاج كان يتسم بالتحفظ في إطلاق الأحكام النقدية على أقوال ابن عباس وإن رجح غيرها ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[البقرة : ٢٥٥] ، قال الزجاج : " قيل فيه غير قول ، قال ابن عباس كرسيه عِلمُه ، ويروى عن عطاء أنه قال : ما السموات والأرض في الكرسي إلا حلقة في فلاة[٢] ، وهذا القول بَيِّن لأن الذي نعرفه من الكرسي في اللغة الشيء الذي يُعتمد عليه ويجلس عليه ، فهذا يدل أن الكرسي عظيم ، عليه السموات والأرضون ، والكرسي في اللغة والكراسة إنما هو الشيء الذي ثبت ولزم بعضه بعضًا ... وقال قوم (كرسيه) قدرته التي بها يمسك السموات والأرض ... وهذا قريب من قول ابن عباس (رحمه الله) ، لأن علمه الذي وسع السموات والأرض لا يخرج من هذا ، والله أعلم بحقيقة الكرسي ، إلا أن جملته أنه أمر عظيم من أمره عز وجل "[٣] .

رجح الزجاج أن يكون معنى الكرسي هو المعروف في اللغة الذي يجلس عليه ، وحجته في ذلك ما رواه عطاء بن أبي رياح (ت ١١٤هـ) عن الرسول (ﷺ) (إن السموات والأرض حلقة في ذلك الكرسي) ، والحجة الأُخرى التي قدمها الزجاج هي أن الكرسي في اللغة إنما الشيء الذي ثبت ولزم بعضه بعضاً ، ووصف الزجاج ما رجحه بأنه بَين ، وهو يعني بذلك أن هذا القول أبين من قول

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٦/١ ، ٢٠/٢ ، ٢٢ .

(٢) أخرجه ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) في صحيحه عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال : " دخلت المسجد وإذا رسول الله (ﷺ) جالس وحده فجلست إليه ... ، ثم قلت يا رسول الله فأي آية مما أنزل الله عليك أعظم قال : آية الكرسي ، ثم قال أعلم يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا حلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة " . صحيح ابن حبان : ٧٦/٢ ، وينظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : ١٦٧/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٧/١ – ٣٣٨ ، وينظر : بحر العلوم : ١٩٤/١ .

ابن عباس (رضي الله عنه) من أن كرسيه علمه ، إلا أن الزجاج لم يقطع بحجته على ما رجح ، فنقل قولاً ثالثاً في معنى الكرسي ، وهو القدرة التي بها يمسك السموات والأرض ، وجعل هذا القول قريباً من قول ابن عباس ، وانتهى من ذلك بعبارة والله أعلم بحقيقة الكرسي ، إلا أن جملته أنه أمر عظيم ، وهو بذلك يحاول أن يُقرب بين أقوال المفسرين .

وفي تنوير المقباس المنسوب لابن عباس نجد معنى (وسع كرسيه السموات والأرض) يقول : " كرسيه أوسع من السموات والأرض "[١] وأجمع عدد من العلماء على أن معنى كرسيه هو (علمه) منسوب لابن عباس[٢] ، واختار ذلك القول سفيان الثوري[٣] ، وقال أبو جعفر الطبري " وأصل الكرسي العلم ، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب كراسة ، ومنه يقال للعلماء (الكراسي) ؛ لأنهم المعتمد عليهم ، كما يقال لهم أوتاد الأرض ، يعني بذلك العلماء الذين تصلح بهم الأرض ، ومنه قول الشاعر [٤] :

يَحفُ بِهم بِيضُ الوجوه وعصبةٌ كراسيٌ بالأحداثِ حِينَ تنوبُ

يعني بذلك علماء بحوادث الأمور ونوازلها "[٥] .

رجح الطبري أن يكون معنى الكرسي العلم ، ونسب ذلك إلى ابن عباس[٦] ، ولكنه خرج ذلك تخريجاً جميلاً ، فالكراسة سميت بذلك لأنها يُكتب فيها العلم ، وترجيح الطبري

---

(١) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : ٤٥ .

(٢) وفي إجماعهم تشكيك في نسبة كتاب تنوير المقباس إلى ابن عباس ؛ لأنّ ما فيه مخالف لإجماع العلماء على نسبة معنى (الكرسي) وهو العلم إلى ابن عباس .

(٣) ينظر : تفسير سفيان الثوري : ٥٣ .

(٤) قال محقق كتاب (جامع البيان) : " لم أجد البيت إلاّ فيمن نقل عن الطبري ، وفي أساس البلاغة (كرس) أنشده بعد قوله : ويقال للعلماء الكراسي عن قطرب وأنشد البيت ، ولم أجد من ذكر ذلك من ثقات أهل اللغة " وعند رجوعي إلى ما بين يديّ من المصادر لم أجد من ذكره إلا فيما ذهب إليه المحقق .

(٥) جامع البيان : ٤٠٢/٥ .

(٦) المصدر نفسه : ٣٩٩/١ .

ليس ببعيد عما نقل الزجاج ، فالكراسة أيضاً ثابتة ، ويلزم بعضها بعضاً ، وجمع النحاس بين المعنيين وذلك بقوله : " والله أعلم بما أراد غير أن الكرسي في اللغة الشيء الذي يعتمد عليه ، وقد ثبت ولزم بعضه بعضاً ، ومنه الكراسة والكرسي ، ما تلبد بعضه على بعض "[١] .

قال أبو منصور الأزهري : " والصحيح عن ابن عباس في (الكرسي) ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدُّهْنِي عن مسلم البطين عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس أنّه قال : الكرسي موضع القدمين ، وأمّا العرش فإنّه لا يُقدر قَدْرُهُ ، وهذه رواية اتّفق أهل العلم على صحتها ، والذي رُوي عن ابن عباس في الكرسي أنّه العلم ، فليس ما يُثبته أهل المعرفة بالأخبار "[٢] ، وما قاله الأزهري مخالفٌ لما جاء به أكثر العلماء من الروايات ، فالثوري لم يروِ ذلك في تفسيره ، وإنّما روى عن جعفر عن سعيد بن جبير معنى (الكرسي) : العلم ، ولم ينسبه إلى ابن عباس[٣] .

واختار الواحدي (ت ٤٦٨هـ) أن يكون معنى (كرسيه) ملكه وسلطانه ونسب معنى (الكرسي) : العلم إلى ابن عباس[٤] . وهذا القول قريب من قول ابن عباس ، لأن الله (سبحانه وتعالى) يملك ما في السموات والأرض بعلمِهِ وقوته .

وقال البغوي : " وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : أراد بالكرسي : علمه "[٥] ، وتابعه ابن الجوزي[٦] .

---

(١) معاني القرآن للنحاس : ٢٦٥/١ .

(٢) تهذيب اللغة (كرس) : ٣٣/١٠ ، وينظر : لسان العرب (كرس) : ١٩٤/٦ .

(٣) ينظر : تفسير الثوري : ٧١ .

(٤) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١٨٢/١ .

(٥) تفسير البغوي : ٣٤٩/١ .

(٦) ينظر : زاد المسير : ٣٠٤/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٧٦/٣ .

ولعل ترجيح الزجاج جاء على وفق قاعدة من قواعد الترجيح عند المفسرين وهي : أن يَوجه المعنى على المستعمل في الناس أولى من توجيهه إلى الخفي القليل في الاستعمال[١] ، ومن جهة أخرى قدم الزجاج ما روي عن النبي محمد (ﷺ) على قول ابن عباس ، فذلك يندرج تحت قاعدة أُخرى من قواعد الترجيح وهي : إذا ثبت الحديث وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالفه[٢] .

ومن المواضع الأخرى التي نقد الزجاجُ ابن عباس فيها ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام : ١٢٥] .

قال الزجاج : " يروى عن ابن عباس أنه قال : الحرج موضع الشجر الملتف ، فكأن قلب الكافر لا تصل إليه الحكمة ، كما لا تصل الراعية إلى الموضع الذي يلتف فيه الشجر ، وأهل اللغة أيضاً يقولونه : الشجر الملتف يقال له الحرج ، والحرج في اللغة أضيق الضيق ، والذي قال ابن عباس صحيح حسن ، فالمعنى عند أهل اللغة أنه ضيق جداً "[٣] .

استحسن الزجاج قول ابن عباس بعد ما بين الأصل اللغوي لكلمة الحرج ، وهو أضيق الضيق ، وهذه العبارة تفرد بها الزجاج أي (أضيق الضيق) ، وهو بهذه الطريقة يحاول أيضاً كما أسلفنا أنْ يجمعَ في تفسير القرآن بين الأثر واللغة ، ولا يُرجح ما ثبت في اللغة على ما أُثر في تفسير القرآن ، والزجاج في ذلك منصفٌ ، إذ إن قول ابن عباس بأنه موضع الشجر الملتف ، وشبه قلب الكافر بذلك الموضع يدل على الضيق ، واستدل الزجاج على استحسانه بأهل اللغة ، وقال الخليل في معنى الحرج : " الحرج : المأثم ، والحارج : الآثم ، ورجلٌ حَرِج وحَرَج ... في معنى ضيّق الصدر ... وقد حرج صدرُهُ ،

---

(١) ينظر : قواعد التفسير جمعاً ودراسة : ٢١٥/١ .

(٢) ينظر : قواعد الترجيح عند المفسرين : ٢٠٦/١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٠/٢ .

أي ضاق ولا ينشرح لخير ، ورجلٌ مُحرج : كاف عن الإثم ... والحَرجة من الشجر : الملتف قدر رمية حجر وجمعها حِراج ... "(١) .

أما الرواية عن ابن عباس فقد جاء في التفسير المنسوب إليه قوله : " حَرَجاً شكاً ، وأن قرأت حَرِجاً(٢) ، يقول : لا يجد النور في قلبه منفذاً ولا مجازاً "(٣) والمعنى على قراءة حَرِجاً قريب مما روى عنه الزجاج ، إلا أنه لم ينص على موضع الشجر الملتف ، ولا خلاف بين العلماء في أن الحرج هو موضع الشجر الملتف هو قول ابن عباس(٤) ولا خلاف أيضاً أن الحرج في اللغة : الضيق(٥) ، أو أشدّ الضيق(٦) ، أو شدة الضيق(٧) .

ثانياً : نقده لابن مسعود (ت٣٣هـ) ، والحسن (ت١١٠هـ) ، وقتادة (ت١١٧هـ) :

جمع الزجاج في نقده للمفسرين بين الصحابي عبد الله بن مسعود ، والحسن وقتادة وهما من التابعين ، وذلك في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[مريم : ٧١] ، قال الزجاج : " هذه آية كثيرٌ اختلاف التفسير فيها في التفسير*، فقال كثير من الناس :

---

(١) العين (حرج) : ٧٦/٣ ، والجمهرة (حرج) : ٤٣٦/١ ، والصحاح (حرج) : ٣٠٥/١ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي (حَرَجًا) مفتوحة الراء ، وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر (حَرِجًا) مكسورة الراء ، وروى حفص عن عاصم (حَرَجًا) مثل أبي عمرو ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٦٨ .

(٣) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : ١١٩ .

(٤) ينظر : بحر العلوم : ٤٩٩/١ ، ومفاتيح الغيب : ١٤٢/١٣ ، ولباب التأويل : ٢٧٠/١ .

(٥) ينظر : تهذيب اللغة (حرج) : ٨٤/٤ ، ومقاييس اللغة (ح ر ج) : ٥٠/٢ .

(٦) ينظر : جامع البيان : ١٠٢/١٢ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن (النحاس) : ٩٥/٢ .

* قال محقق كتاب معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٠/٣ : " العبارة سقيمة " ، ولا نعلم ما سبب تكرار كلمة (التفسير) .

إن الخلق جميعاً يَرِدون النار فينجو المتقي ، ويُترك الظالم ، وكلهم يدخلها ... وقال قوم : إنَّ هذا إنما يُعنى به المشركون خاصة ... ، وقال قوم إنَّ الخلق يردونها فتكون على المؤمن برداً وسلاماً ، ثم يخرج منها فيدخل الجنة فيعلمَ فضل النعمة لما يُشاهد فيه أهل العذاب ، وما رأى فيه أهل النار ، وقال ابن مسعود والحسن وقتادة : إن ورودها ليس دخولها ، وحجتهم في ذلك جيدة جداً من جهات : إحداهن : إن العرب تقول : وردتُ ماء كذا ، ولم تدخله ، وقال ﴿عَجَلَّ﴾ ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾[القصص : ٢٣] ، وتقول إذا بلغت البلد ولم تدخله : قد وردت بلد كذا وكذا "[١] .

رجح الزجاج قول ابن مسعود والحسن وقتادة بأن ورودها ليس دخولها ، ووصف حجتهم في ذلك بأنها جيدة جداً من جهات ، وبعد أن ذكر الزجاج حجتهم في ذلك ، أدلى بحجته في ذلك بقوله : " والحجة القاطعة في هذا القول ما قاله الله عز وجل ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾[الأنبياء : ١٠١ – ١٠٢] ، فهذا – والله أعلم – دليل أن أهل الحسنى لا يدخلون النار "[٢] .

ولم يكتفِ الزجاج بذلك الدليل وعززه بأدلة أخرى من كلام العرب المسموع شعراً ونثراً ، واستشهد لذلك بقول زهير[٣] :

فلما وَرَدْنَ الماءَ زُرقًا جَمامـهُ ... وَضَعْنَ عِصيَّ الحاضرِ المتخيِمِ

وعلق الزجاج على ذلك بأن المعنى " بلغن إلى الماء ، أي أقمن عليه ، فالورود ههنا بالإجماع ليس بدخول "[٤] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٤٠ – ٣٤١ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٤٠ – ٣٤١ .
(٣) ديوان زهير : ٣٩ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٤٢ .

واستدل الزجاج على ترجيحه بكلام العرب المنثور بقوله : " وفي اللغة وردت بلد كذا وكذا إذا أشرفت عليه ، دخلته أو لم تدخله "[١] .

والملاحظ أن الزجاج عندما رجح ما ذهب إليه ابن مسعود والحسن وقتادة لم يعلق على الأقوال التي لم يخترْها ، واكتفى بذكرها ، إلا أنه خالفها باطناً ، لأن الأقوال الثلاثة المتقدمة على القول الذي رجحه الزجاج أجمعت على أن الورود بمعنى الدخول ، فالقول الأول إنَّ الخلق جميعاً يرِدون النار فينجو المتقي ويترك الظالم ، وهو قول مجاهد[٢] ، والقول الثالث إن الخلق يردونها فتكون على المؤمنين برداً وسلاماً ثم يخرج منها فيدخل الجنة وهو قول مقاتل بن سليمان[٣] ، فهذان قولان متقاربان في المعنى ، والقول الثاني إنَّ الورود ههنا يُعْنَى به المشركون خاصة ، كلّ هذه الأقوال متفقة على أن الورود بمعنى الدخول ، وقدم الزجاج الأدلة الكثيرة على أن الورود ليس بدخول .

وذكر النحاس أن معنى واردها أي وارد القيامة ، واستبعد أن يكون معنى (واردها) دخول جهنم ، واستدل على ذلك متابعاً الزجاج بقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾ يريد لو كان جميع الخلق المؤمن والكافر يدخل جهنم لسَمِعَ المؤمنون حسيسها[٤] .

وذكر الرازي (ت ٦٠٦هـ) أن المراد بالورود الدنو والقرب (أي الدنو من جهنم وأن يصيروا حولها) ، واحتج الرازي على قوله بكلام العرب فقال : " ويقال وردت القافلة البلدة ، وإن لم تدخلها فعلى هذا معنى الآية إنَّ الجن والأنس يحضرون حول جهنم "[٥] .

وقول الرازي وحجته في ذلك قريب مما رجحه الزجاج واحتج عليه ، فالرازي تابع الزجاج في أنّ معنى الورود ليس الدخول ، إنما الوقوف حول جهنم .

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٢) ينظر : تفسير مجاهد : ٣٨٨/١ .

(٣) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ٣١٩/٢ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٥/٣ .

(٥) مفاتيح الغيب : ٥٦٠/٢١ .

وكما نقد الزجاج هؤلاء المفسرين مجتمعين ، فإنه نقد قتادة في موضع آخر ، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة : ١٣] ، فقد استحسن الزجاج ما قَدَّره قتادة من محذوف في النص القرآني وهو قوله : بذنوبهم(١) ، واحتج الزجاج على ذلك الاستحسان بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[الطور : ١٦] ، أي أنَّ الجزاء يكون عن العمل ، وبسبب ذنوبهم تُملأ جهنمُ بهم ، ونقدُ الزجاج في ذلك الموضع جيد وحجته بينة ، والدليل على ذلك أن جميع ما ذهب إليه العلماء لا يبعد عمّا استحسنه الزجاج .

ذكر النحاس في المعاني ما استحسنه شيخه الزجاج عندما بَيَّنَ معنى هذه الآية الكريمة بقوله : " أي بذنوبهم "(٢) .

مما تقدم يلاحظ أن استحسان الزجاج لقول قتادة أليق في هذا الموضع مما ذكره العلماء ؛ إذ إنَّ لفظ الذنوب أوسع وأشمل مما ذكروا في معنى الآية الكريمة(٣) .

ثالثاً : نقده لمجاهد :

نقد الزجاجُ أبا الحجاج مجاهد بن جبير التابعي (ت ١٠٤هـ) وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾[يوسف : ٣١] ، قال الزجاج : " ومعنى (أكبرنه) أعظمنه ، ويقال : أكبرنه : حِضْنَ ، وقد رويت عن مجاهد ، وليس ذلك بمعروف في اللغة ، وقد أنشدوا بيتاً في هذا وهو قوله(٤) :

يأتي النساء على أطهارهن ولا يأتي النساء إذا أكبرن إكبارا

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٦/٤ .
(٢) معاني القرآن (النحاس) : ٣٠٣/٥ .
(٣) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤٨٣/١٥ ، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور : ٥٤/٦ .
(٤) لسان العرب : (كبر) : ١٢٦/٥ .

وهذه اللفظة ليست بمعروفة في اللغة ، والهاء في (أكبرنه) تنفي هذا لأنه لا يجوز أن يقول : النساء قد حِضْنَه يا هذا ، لأن حِضن لا يتعدى إلى مفعول "[١] .

رجح الزجاج أن يكون معنى (أكبرنه) أعظمنه ، وردَّ ما روي عن مجاهد بأن معنى أكبرنه : حِضْنَ ، واحتج لذلك الرد بثلاث حُجج :

أولها : إنَّ هذا المعنى معروف عند العرب .

وثانيهما : إن القائل بذلك حجته غير قاطعة ، لأن الشاهد المروي في الدلالة على هذا المعنى مجهول القائل .

وثالثهما : إن الفعل (أكبرَ) متعّدٍ والفعل حِضْنَ لازم ، فلا يصح أن يحل محله .

والملاحظ أن الرواية عن مجاهد غير دقيقة ؛ فعند الرجوع إلى تفسيره تبين أنه قال : أكبرنه : أعظمنه[٢] ، فمجاهد لم يقل إنّ المعنى حِضْنَ ، ولا نعلم من أين جاء الزجاج بذلك ، ويلاحظ أيضاً أنه لم يَطلع على تفسير مجاهد ، فلو قرأه لاستبعد تلك الرواية .

وسبق الزجاج إلى القول بأن أكبرنه : أعظمنه مقاتل بن سليمان[٣] (ت ١٥٠هـ) وقال أبو عبيدة في هذا الموضع : " أكبرنه : أجللنه وأعظمنه ، ومن زعم أن أكبرنه حِضْنَ فمن أين ؟ وإنما وقع عليه الفعل ذلك ، وليس في كلام العرب أكبرن حِضْنَ ، ولكن عسى أن يكون من شدة ما أعظمنه حِضْنَ "[٤] .

والملاحظ أن أبا عبيدة قد سبق الزجاج إلى القول بأن أكبرنه : أعظمنه وسبقه أيضاً إلى رد من قال أن معناها حِضْنَ ، ووصفه بأنه ليس من كلام العرب ، إلا أن أبا عبيدة وجد لهذا المعنى مخرجاً .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٦/٣ .

(٢) ينظر : تفسير مجاهد : ٣١٥/١ .

(٣) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ٣٣٢/٢ .

(٤) مجاز القرآن : ٥٤/١ .

أما الطبري فقد وافق الزجاج فيما ذهب إليه ، وعَدَّ معنى أكبرنه : أعظمنه ، وما روي بمعنى حِضْنَ فلا معنى له ، وعدَّ البيت الذي أورده الزجاج لمن ذهب بأن أكبرن : حِضنَ بيتاً ليس له أصل ، واحتج الطبري على ذلك بأن هذا البيت ليس بالمعروف عند الرواة(١) . ولم ينسب الطبري رواية هذا المعنى إلى مجاهد .

أما الأزهري : فقد وجد لهذا المعنى مخرجاً حسناً على حد قوله : " وأكثر المفسرين يقولون : أعظمنه ، وروي عن مجاهد أنه قال : أكبرنه : حِضْنَ ، وليس ذلك بالمعروف في اللغة ... وإن صحت هذه اللفظة فلها مخرج حسن ، وذلك أنَّ المرأة إذا حاضت أول ما تحيض فقد خرجت من حد الصِغَر إلى حد الكِبَر ، فقيل لها : أكبرت أي حاضت فدخلت في حد الكِبَر الموجب عليها الأمر والنهي "(٢) ، ونسب الأزهري هذا المعنى إلى لغة طي(٣) .

الملاحظ من نص الأزهري أنه نسب هذا المعنى عن طريق الرواية إلى مجاهد ، وهو بذلك يتابع الزجاج ، كما رجح معنى أكبرنه : أعظمنه ووصفه بالكثرة ، إلا أن التوجيه الذي ذكره لمعنى حِضْنَ ، جعله مرهوناً بصحة هذه الرواية ، وقول الأزهري – والله أعلم – فيه بُعدٌ ؛ لأنّ الهاء في (أكبرنَهُ) عائدة على يوسف (عليه السلام) ولا علاقة بالحيض المفترض في النساء ويوسف (عليه السلام) ، وليس من المعقول أن تحيض النساء جميعًا عند رؤية رجل جميل ! أمّا أن تعظم النساءُ الرجلَ الفائق الجمال فهذا ما يرتضيه العقل .

مما تقدم يتبين أن الزجاج كان منصفاً في نقده ، إلا أن ما يؤخذ عليه في هذا الموضع أنه لم يضبط الرواية عن مجاهد ، فاختياره معنى (أعظمنه) مّما لا اختلاف فيه بين المفسرين ، واستبعد أن يكون المعنى (حِضْنَ) ، وإن لم يقله مجاهد فقد يكون غيره

---

(١) ينظر : جامع البيان : ٧٦/١٦–٧٧ .

(٢) تهذيب اللغة (كبر) : ١٢٠/١٠ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

قال ذلك ، فهو في رد هذا المعنى صائب – والله أعلم – لأن ما قدَّمه الزجاج من أدلة نقلية ، بقوله : " وليس ذلك بمعروف في اللغة "[١] أيده في ذلك جميع من ذكرنا من العلماء ، فضلاً عن صواب ما ذكره من أدلة عقلية عندما حكم القياس في ذلك بأن (حِضْنَ) فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وأكبرن متعدٍ إلى مفعول فلا يحل أحدهما محل الآخر .

وهذه – والله أعلم – أدلة كافية لإثبات أن يكون المعنى غير (حِضْنَ) وإن المعنى هو التعظيم أو الإجلال كما قال أبو عبيدة .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢٠٦ .

نقدَ الزجاجُ المفسرين من دون التصريح بأسمائهم في مواضع كثيرة[١] ، وكان يكتفي بذكر عبارات منها : (وقيل في التفسير) ، (وجاء في التفسير) ، (وقال أهل التفسير) ، (وقال بعضهم) ، (وقال قوم) ، (وقيل في تفسير) كذا ... ، والملاحظ أن الزجاج نقل كثيراً من تفسير مقاتل بن سليمان من غير أن يصرح بذكره ، ولا تختلف طريقته في نقد المفسرين غير المصرح بهم عن المفسرين المصرح بهم ، فهو يذكر أكثر من رأي في معنى آية معينة ، ثم يرجح أحدها ، ويدلي بحجته على ما يرجح ، وقد لا يحتج على ما يختار ، وهذا ما يؤخذ عليه في هذا الباب ، ثم يتعرض لبقية الآراء بالنقد . والملاحظ أن الزجاج لم يلتزم منهجاً محددًا في نقد المفسرين غير المصرّح بهم ، فتارة يناقش جميع الآراء التي يذكرها ، وتارة يكتفي بالترجيح من دون التعليق على سائر الآراء ، وسيتبين ذلك من ذِكرنا طائفة من النصوص التي نقد الزجاج فيها المفسرين من دون التصريح بأسمائهم ، وذلك بذكر الآيات القرآنية بحسب ترتيبها في المصحف ، ومن ذلك :

أولاً : قال تعالى ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[آل عمران : ١٤٦] .

قال الزجاج : " وقيل في تفسير (ربيون كثير) أنهم الجماعات الكثيرة ، وقال بعضهم : الربوة عشرة آلاف ، وقيل : الربيون العلماء الأتقياء الصُبَّر على ما يصيبهم في الله عز وجل ، وكلا القولين حسن جميل "[٢] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٢/١ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ، ٢٠٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٧٦/١ .

استحسن الزجاج أن يكون معنى (ربيون كثير) أنهم الجماعات الكثيرة التي قدرها بعضهم بعشرة آلاف ، وهذا قول مقاتل بن سليمان[١] ، كما استحسن أن يكون معنى (الربيون) العلماء الأتقياء الصابرين على ما يصيبهم ، وهذا قول ابن عباس في رواية الحسن[٢] ، ولم يحتج الزجاج على استحسانه لهذين القولين ، إلا أن استحسانه كان في محله ؛ إذ إن جميع ما ذكر العلماء من السالفين والخالفين للزجاج لم يخرج عما استحسنه ، فقد اختار سفيان الثوري أن يكون (ألوف) هو معنى ربيون كثير[٣] ، وهذا ليس ببعيد عما اختاره الزجاج ، إذ الألوف جماعة كثيرة ، وقد يكون بين الألوف العلماء والأتقياء . وقال الأخفش : " ربيون يعني الذين يعبدون الرب تعالى "[٤] وقول الأخفش لا يبعُد أيضاً عما استحسنه الزجاج ، فالذين يعبدون الرب تعالى هم جماعة أو جماعات من العلماء والأتقياء والصابرين . وقال ابن دريد في (الربيون) : " أي جماعيون ، منسوبة إلى الرّبية والرُّبّة والرِّبّة "[٥] . وزعم ابن الجوزي أن الزجاج اختار في معنى (ربيون) أنهم الفقهاء والعلماء[٦] ، والحق أن الزجاج استحسن أن يكون المعنى الجماعات الكثيرة ، أو أن يكون الفقهاء والعلماء ، فعدَّ كلاً منها حسناً جميلاً، ولم يَخْتَر الجماعات الكثيرة فقط .وتابع أبو حيان الأندلسي الجوزي بأَن الزجاج اختار أنهم العلماء وهذا كلام غير دقيق لما ذكرنا ، ونسب القول باسم الجماعات الكثيرة إلى ابن عباس ومجاهد ، وعكرمة ، والضحاك ، وقتادة ، والسدي[٧] ، والحق أن مجاهد لم يقل ذلك في تفسيره[١] .

---

(١) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ١/١٩٥ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣/٦٤ .

(٣) ينظر : تفسير الثوري : ٨١ .

(٤) معاني القرآن (الأخفش) : ١/١٨٤ .

(٥) جمهرة اللغة (باب النوادر) : ٣/١٣٨٧ ، وينظر: المخصص : ١/٣١٧ .

(٦) ينظر : زاد المسير : ١/٤٧٢ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٣/٣٧٢ .

ثانيًا : قال تعالى ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام : ٧٣] .

قال الزجاج : " وقالوا في الصُور قولين : قيل في التفسير : إن الصُّوَر اسم لقرنٍ يُنفخ فيه ، وقيل الصور جمع صورة ، وكلاهما جائز ، وأثبتهما في الحديث والرواية أن الصور قرنٌ ، والصور جمع صورة أهل اللغة على هذا "[٢] .

أجاز الزجاج أن يكون معنى الصُّور القرن يُنفخ فيه ، كما أجاز أن يكون جمع صورة ، إلا أنه رجح أن يكون الصور قَرناً ، وعلل ذلك الترجيح بأَنه الثابت في الحديث والرواية .والزجاج في ذلك يُقدم الأثر على اللغة ، وهذا قريب من قاعدة الترجيح التي وضعها العلماء ومفادها أن الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية إذا تعارضتا تُقدم الحقيقة الشرعية على الحقيقة اللغوية[٣] .

ولعل الأرجح في ذلك هو ما رجحه الزجاج ، لأن أكثر المفسرين الذين سبقوا الزجاج من التابعين وأتباعهم يقولون إنَّ الصور كهيئة البوق ينفخ فيه[٤] ، وهو بذلك أشبه بالقرن ، ولم يذكروا أنه جمع صورة وهو قول أبي عبيدة[٥] ، وأجازه الزجاج ، إلا أن النحاس أنكر على الزجاج هذه الإجازة وذلك بقوله : " وقال أبو عبيدة الصور جمع صورة ، وهذا القول مما رد عليه لأن عبد الله بن مسعود قال : الصور قرن . وفي الحديث عن النبي (ﷺ) أنه قال لم يزل صاحب الصور ملتقمه فيه منذ خلقه الله ينتظر

(١) ينظر : تفسير مجاهد : ٢٦٠/١ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٤/٢ .
(٣) ينظر : قواعد الترجيح : ٢١/٢ .
(٤) ينظر : تفسير مجاهد : ٥٦٠/٢ ، وتفسير مقاتل بن سليمان : ٥٨/١ .
(٥) ينظر : مجاز القرآن : ٤٥/٢ .

متى يؤمر بالنفخ فيه "[١] . والملاحظ أن الفراء سبق الزجاج إلى نقل هذين القولين إلا أن الفراء لم يرجح أحدهما ، واكتفى بقوله : " والله أعلم بصواب ذلك "[٢] .

وقال الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) في (الصور) : " هو مثل قِرن يُنفخ فيه فيجعل الله سبحانه ذلك سببًا ؛ لِعَوْد الصُّوَر والأرواح إلى أجسامها "[٣] ، والراغب في ذلك قد جمع بين المعنيين اللذين أوردهما الزجاج في معنى (الصُّور) .

ثالثًا : قال تعالى ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر : ٣٧] .

قال الزجاج : " يعني النبي (ﷺ) ، وقيل : الشَّيب ، والقول الأول أن النبي (ﷺ) النذير أكثر التفسير عليه ، وقد قيل الأربعين "[٤] . رجح الزجاج أن يكون معنى (النذير) في هذه الآية النبي (ﷺ) ، وعلل ذلك الترجيح بأن أكثر المفسرين على ذلك ، فالزجاج يجعل في هذا الموضع الكثرة مستنداً يركن إليه ، وقد أصاب الزجاج في ذلك ؛ إذ إنّ أكثر المفسرين ذكروا ذلك القول ورجحوه على الشيب . والقول الأول بأن النذير يعني النبي (ﷺ) هو قول قتادة وابن زيد[٥] ، ومقاتل[٦] ، أما القول الثاني بأنه الشيب فهو قول ابن عباس ، وعكرمة[٧] . ولعل الزجاج قد أصاب في حُجته على ما رجح بأن أكثر التفسير على أن النذير يعني النبي (ﷺ) ، فقد اختار الفراء أنه يعني النبي (ﷺ)[٨] ، وهو

---

(١) معاني القرآن (النحاس) : ٤٤٧/٢ ، ينظر : المستدرك على الصحيحين : ٦٠٣/٤ .

(٢) معاني القرآن (الفراء) : ١٤/٢ .

(٣) المفردات في غريب القرآن (صور) : ٣٠١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٢/٤ .

(٥) ينظر : زاد المسير : ٤٩٥/٦ .

(٦) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ٧٨/٣ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٠/٧ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٠/٣ .

بذلك قد سبق الزجاج ، أما الطبري فاكتفى بنقل القولين ولم يرجح أحدهما(١) . وتابع النحاسُ الزجاجَ بأن النذير يعني النبي (ﷺ) أكثر . والمعنى على القول الآخر (أي يعني الشيب) حتى شبتم(٢) .

رابعًا : قال تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ﴾ [الأحقاف : ١٥] .

قال الزجاج : " جاء في التفسير أن الأَشُد ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : الأشُد ثماني عشرة سنة ، وقيل : الأشد بلوغ الحلم ، والأكثر أن يكون ثلاثاً وثلاثين ، لأن الوقت الذي يكمل فيه الإنسان في بدنه وقوته واستحكام شبابه أن يبلغ بضعاً وثلاثين سنة "(٣) .

اعتمد الزجاج في ترجيحه معنى (الأشد) وهو ثلاث وثلاثون سنة على ما يمتلكه من ثقافة دينية راسخة ، وهذا القول الذي رجحه الزجاج هو اختيار مجاهد(٤) ، واستبعد الزجاج أن يكون معنى الأشد ثماني عشرة سنة ، وهو اختيار مقاتل بن سليمان(٥) .

ورجح الفراء أن يكون معنى الأشد أربعين سنة أشبه بالصواب(٦) ، والزجاج في ترجيحه يُخالف ما قاله الفراء . أما النحاس فقد رجح أن يكون ثلاثاً وثلاثين سنة ، وعلل ذلك لاتساق الكلام وقال : ألا ترى أن بعده (وبلغ أربعين سنة)(٧) . والنحاس بذلك يتابع شيخه الزجاج .وأيد ترجيح الزجاج أيضاً الماوردي بأن الأشد ثلاث وثلاثون سنة ونسب

(١) ينظر : جامع البيان : ٤٧٨/٢٠ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للنحاس : ٤٦٢/٥ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤٤٢/٤ .
(٤) ينظر : تفسير مجاهد : ٢٨٢/٢ ، تفسير الثوري : ١٣٩ .
(٥) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ٢٢٢/٣ .
(٦) ينظر : معاني القرآن : ٥٢/٣ .
(٧) معاني القرآن للنحاس : ٤٤٩/٥ .

هذا القول إلى ابن عباس (رضي الله عنه)[١] . ولعل الزجاج كان صائباً في ترجيحه ؛ لأنه حمل معنى الأشد على ما بعده ، وهو أربعون سنة والله أعلم .

خامسًا : قال تعالى ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴾[محمد : ٣٨] .

قال الزجاج : " جاء في التفسير : إنْ تَولى العباد استبدل الله بهم الملائكة ، وجاء أيضاً : إن تولى أهل مكة استبدل الله بهم أهل المدينة ، وجاء أيضاً : يستبدل قوماً غيركم من أهل فارس ، فأما ما جاء أنه يستبدل بهم الملائكة ، فهو في اللغة على ما أتوهم فيه بُعد ؛ لأنه لا يقال للملائكة قومٌ ، إنما يقال قوم للآدميين ، والمعنى – والله أعلم – وإن تتولوا يستبدل قوماً أطوع منكم ، كما قال عز وجل ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾[التحريم : ٥] ، فلم يتولَ جميع الناس والله أعلم "[٢] .

اختار الزجاج لقوله تعالى (قوماً غيركم) معنى (قوماً أطوع منكم) ، واحتج على ذلك بآية أخرى وهذا من معايير الزجاج في التفسير ونقد المفسرين وهو الاحتكام إلى القرآن الكريم ، والملاحظ أن الزجاج لم يرجح أحد الأقوال التي ذكرها ، ولكنه نقد أحدها وهو : ما جاء في التفسير : إن تولى العباد استبدل الله بهم الملائكة ، ورده ورماه بالبعد ، واستند في ذلك النقد إلى حصيلته اللغوية ، إذ إنّ لفظ (قوم) يطلق على الآدميين فقط[٣] ، ولا يُطلق على الملائكة[٤] ، وهذا القول لم يذكره إلا الزجاج ، ومن نقل عنه . قال مجاهد : " يستبدل من يشاء بمن يشاء "[٥] . فلم يحدد مجاهد من يُستبدل بمن وترك علمه

(١) ينظر : النكت والعيون : ٥/٢٧٦-٢٧٧ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/١٧ .
(٣) ينظر : العين (قوم) : ٥/٢٣١ ، ومقاييس اللغة (قوم) : ٥/٤٣ .
(٤) ينظر : زاد المسير : ٤/١٣٤ .
(٥) تفسير مجاهد : ٢/٦٠٠ ، معاني القرآن (النحاس) : ٥/٤٨٧ .

لله تعالى .أما ما اختاره الزجاج في معنى الآية بأن يستبدل قوماً أطوع منكم ، فهو قول مقاتل بن سليمان[١] .

وقال الطبري في معنى الآية : " يهلككم ثم يجيء بقوم آخرين غيركم بدلاً منكم يصدّقون به ، ويعملون بشرائعه "[٢] وهذا قريب من قول الزجاج ، فالذين يصدقون به ، ويعملون بشرائعه أطوع منكم .

---

(١) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ٢٤٢/٣ .

(٢) جامع البيان : ١٩٢/٢٢ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

نقدُ لغاتِ العرب

مدخل

لم ينزل القرآن الكريم بلغة واحدة من لغات العرب ، وإنّما نزل باللغة العربية الموحدة التي يمكن أن تُوصف بأنّها اللغة الأدبية الفصحى المختارة الألفاظ ، والتي تكوّنت قبل ظهور الإسلام ، واستمدّت معظم خصائصها من لغة قريش ، أو القبائل الحجازية بوجهٍ عام[١] .

وكانت نظرة القدماء إلى العربية الفصحى نظرة إجلال ، فهي عندهم أشرف اللغات ، إذ بها نزل القرآن الكريم[٢] ، وبها تُقام الصلاة وما إلى ذلك من شعائر دينية إسلامية ، فانطلقوا من هذه النظرة إلى أنّ كلَّ ما يخالف العربية الفصحى في نطقها للأصوات كان من الصور اللغوية الفاسدة ؛ لذا لم تحظَ عندهم اللغات العربية القديمة ببعض ما حظيت به الفصحى من تدوين ودراسة[٣] .

فقد " كان اللغويون القدماء يفرقون بين نوعين من المفردات ، فمفردة عندهم فصيحة ، ومفردة فصحى ، وكان الأداء اللغوي عامّةً ينقسمُ على ضربين : فصيح وأفصح ، وهم يصنفون المفردات والتركيب هذا التصنيف ؛ لأنّهم لا ينظرون إلى لغات القبائل العربية نظرةً واحدةً ، بل يقدّمون بعضها على بعض بالفصاحة ، وكان ثمة أساسان يُقيمون عليهما تفضيلهم لغةً على لغةٍ ، الأول هو : بيئة اللغة وموطن الذين يتكلمون بها ، فالقبائل التي تسكن شبه الجزيرة العربية وتقيم منازلها في كبد الصحراء فهي أفصح لغةً ، وأنقى تراكيب من تلك القبائل التي تسكن الثغور وتعيش في أطراف البادية ، أمّا الأساس الثاني الذي أقاموا عليه تفضيلهم لغةً على لغة ، فهو الزمان "[٤] ، أو ما يُعرف بعصور الاحتجاج ، وقد حدّد علماء العربية القبائل التي يُؤخذ بلغتها ، والقبائل التي لا يُؤخذ بها تبعًا للبيئة التي تسكنها تلك القبائل[٥] ، كما أنّهم حدّدوا

---

(١) ينظر : لغة القرآن – دراسة توثيقية فنية : ١٠٩ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة (باب لفيف حرف الهاء) : ٢٥٣/٦ .

(٣) ينظر : لهجة تميم : ٣٤ .

(٤) فصول في اللغة والنقد : ٤٩ .

(٥) ينظر : الحروف : ١٤٧ ، والاقتراح : ١٠٠ – ١٠٨ .

العصور التي يُحتجّ بها[١] ، ولعلّ ذلك التحديد كان سببًا في ضياع الكثير من لغات القبائل .

وعلى الرغم من أنّ اللغويين القدماء لم يُعْنَوا بدراسة اللغات ، بل اكتفوا ببعض الملاحظات التي تدور حول ما تقبله الفصحى منها[٢] ، إلاّ انّ كتب التراجم تخبرنا بمن ألَّفَ تحت عنوان (كتاب اللغات) ، منهم : يونس بن حبيب (ت١٨٣هـ) ، والفراء ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، والأصمعي ، وابن دريد (ت٣٢١هـ)[٣] ، ولم يصل إلينا كتابٌ واحدٌ من هذه الكتب .

وتذكر كتب التراجم أيضًا أنّهم ألّفوا في نوعٍ أخصّ من ذلك ، وهي (كتب اللغات في القرآن) ، منها : لغات القرآن للفراء ، ولغات القرآن لأبي زيد ، ولغات القرآن للأصمعي ، ولغات القرآن لابن دريد ولم يُتمّهُ[٤] .

وتُعدُّ المعجمات – بطبيعة مادتها – مصادر مهمة للغات وعلى رأسها (العين ، والجمهرة) ، ومن المصادر الأخرى التي تمدّنا بدراسة اللغات هي كتب اللغة والنحو وكتب المعاني لا سيّما معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وكتب القراءات فضلاً عن كتب التفسير .

ويجدر بنا ونحن نتناول نقد اللغات (اللهجات) في معاني القرآن وإعرابه أنْ نعرضَ في بادئ الأمر تعريف اللغة واللهجة ، والعلاقة بينهما عند القدماء والمحدثين .

فالمقصود باللغة عند القدماء : " أصواتٌ يُعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم "[٥] ، ويرى بعض المحدثين أنّ مراد القدماء بالأصوات ينحصر في ذات المقاطع ؛ لأنّها هي المعبّرة عن الأغراض لا الأصوات المرسلة كالتي تصدر من الحيوانات ، والمراد بالقوم بنو آدم ولا يشمل معنى هذا اللفظ غيرهم ، ولعلّ علماءنا القدامى – حين خصّوا اللغة – في اصطلاحهم العلمي بما يصدر عن الإنسان من الأصوات المعبّرة عن

(١) ينظر : الاقتراح : ١٤٤ ، وخزانة الأدب : ١/٥ – ٦ .

(٢) ينظر : علم اللغة العربية : ١١٥ .

(٣) ينظر : الفهرست : ٤٨ – ٧٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨ .

(٥) الخصائص : ١/٣٣ .

الأغراض قصدوا الحديث عن اللغة التي تلبّي حاجات الجماعة ، ويهتم بها المجتمع ؛ لأنّها الوسيلة التي تفي بأغراض الناس وشؤونهم في الحياة ؛ لذا فإنّ تعريف القدماء للغة وافٍ بالغرض المطلوب(١) .

أمّا اللهجة ، فالمقصود بها في الاصطلاح العلمي الحديث : " العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة "(٢) .

وفصّل الدكتور إبراهيم أنيس القولَ في تعريف اللهجة أنّها " مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصّة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضمّ عدّة لهجات لكلّ منها خصائصها ، ولكنّها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض ، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات ، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدّة لهجات هي التي اصطُلح على تسميتها باللغة "(٣) . فاللهجة إذن تتولد من اللغة وتتفرع عنها(٤) .

والملاحظ أنّ العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة عند علماء العربية(٥) ، إذ " يظهر أنّ العرب القدماء في العصور الجاهلية وصدر الإسلام لم يكونوا يعبّرون عمّا نُسمّيه نحن باللغة ، إلاّ بكلمة اللسان تلك الكلمة المشتركةُ اللفظِ والمعنى في معظم اللغات الجزرية شقيقات اللغة العربية . وقد يستأنس لهذا الرأي بما جاء في القرآن الكريم من استعمال كلمة – اللسان – وحدَّها في معنى اللغة نحو ثماني مرات "(٦) .

---

(١) ينظر : اللهجات العربية – نشأةً وتطورًا : ٣٠ – ٣١ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٣ .
(٣) في اللهجات العربية : ١٦ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١١ .
(٥) ينظر : فصول في فقه العربية : ٧٣ .
(٦) في اللهجات العربية : ١٧ .

ومما جاء في القرآن الكريم من استعمال كلمة اللسان بمعنى : اللغة ، قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٣ – ١٩٥] .

كما أنّهم لم يستعملوا مصطلح اللهجة على النحو الذي نعرفه اليوم(١) ، بل كانوا يطلقون لفظ اللغة أو اللحن ويريدون منه اللهجة ، وهذا يكثر وجوده في المعجمات العربية وكتب النحو(٢) .

يقول الدكتور إبراهيم أنيس : " وقد كان القدماء من علماء العربية يعبّرون عمّا نُسمّيه الآن باللهجة بكلمة (اللغة) حينًا ، و (باللحن) حينًا آخر . يُرى هذا واضحًا جليًا في المعجمات العريقة القديمة ، وفي بعض الروايات الأدبية ، فيقولون مثلاً : الصقر بالصاد من الطيور الجارحة ، وبالزاي لغة ، وقد يُروى لنا أنّ أعرابيًا يقول في معرض الحديث عن مسألة نحوية : ليس هذا لحني ولا لحن قومي ، وكثيرًا ما يشير أصحاب المعجمات إلى لغة تميم ولغة طيّء ولغة هُذيل ، ولا يريدون بمثل هذا التعبير سوى ما نعنيه نحن الآن بكلمة اللهجة "(٣) .

أمّا عند المحدثين فالعلاقة بين اللهجة واللغة هي علاقة الخاص بالعام ، فاللهجة مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، واللغة تشتمل على عدّة لهجات لكلّ منها ما يميّزها ، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات(٤) .

وخلاصة القول فيما تقدّم حول مفهوم اللغة واللهجة : إنّ اللغة مصطلح قديم ، واللهجة مصطلح حديث ، وإنّما اخترنا مصطلح اللغات في دراستنا لسببين : الأول : إنّ دراستنا تتعلق بالزجاج وهو من القدماء فآثرنا الإبقاء على المصطلح كما استعمله

---

(١) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية : ١١٠ .
(٢) ينظر : اللهجات العربية في كتاب سيبويه (دكتوراه) : ٥ .
(٣) في اللهجات العربية : ١٦ .
(٤) ينظر : في اللهجات العربية : ١٦ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : ٣٧ ، واللهجات العربية في كتاب سيبويه (دكتوراه) : ٦ .

القدماء . والآخر : إنّ ما يهمّنا في هذه الدراسة جانب النقد في هذه اللغات ، ولسنا مُلزمين ببيان توزيع اللغات وما يندرج تحتها من لهجات ، إذ سنقتصر على ما نقد منها ، وليس جميعها .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هناك فوارق لغوية واضحة المعالم بين قبائل العرب يمكن أن يلحظها من يتصفح كتب اللغة ، فقد كانت هناك فروق بين لغة مكة ولغات البادية ، وبين هذه الأخيرة بعضها مع بعض(١) .

وأرجع المحدثون سبب اختلاف اللغات إلى عوامل متعددة منها : الانعزال البيئي بين الشعب الواحد ، والصراع اللغوي ، والتطور اللغوي للألفاظ وغيرها(٢) .

" ونحن عندما نتحدث عن اختلاف لغات القبائل والعوامل التي أدّت إلى ذلك الاختلاف لا نعني بذلك أنّه اختلاف يؤدي إلى انفصال تام بين تلك اللغات ، وإنّما هو اختلاف في بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ، وتأليفها في عبارات مع انحدار هذه اللغات جميعها من أمّ واحدة "(٣) ، وحصر المحدثون الاختلافات بين لغات القبائل بما يأتي(٤) :

١- اختلافات صوتية : في مخارج بعض الأصوات ، وكذلك في وضع أعضاء النطق عند نطق بعض الأصوات .

٢- اختلافات في النبر والنغمة الموسيقية والنظام المقطعي : فبعض لغات العرب مثلاً تميل إلى المقاطع المفتوحة كقولهم : (كَبِد) ، وبعضها يميل إلى المقاطع المغلقة كقولهم (كَبْد)(٥) .

٣- اختلافات في أصوات اللين والحركات كما في الإمالة والتفخيم والفتح .

---

(١) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٧٧ .

(٢) ينظر : في اللهجات العربية : ٢١ – ٢٣ ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٧٨ – ٨٠ .

(٣) المعجم العربي – نشأته وتطوره : ٥٨ .

(٤) ينظر : في اللهجات العربية : ١٧ ، ولهجة تميم : ٣٠ – ٣١ .

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣/٣٧٣ .

٤- اختلافات في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة ، إذ يتأثر بعضها ببعض ، فيميل إلى المماثلة أو المخالفة .

٥- اختلافات قليلة في دلالة بعض الكلمات ، أو المصطلحات ، فالهجرس في لهجة تميم هو الثعلب ، وفي لهجة الحجاز القرد(١) .

٦- قواعد بناء الجملة لا ينالها إلاّ القليل من التغيير .

وهذه الاختلافات هي التي تعطي للغة حدودها وصفاتها الخاصّة ؛ لذا فالاختلاف يبقى على حاله في إطار القوانين التي تؤلف قواعد اللغة ، ولذلك لا يمسّ هذا الاختلاف في أكثر الأحيان جوهرَ اللغة ، فتبقى هذه اللغات مفهومة غالبًا لدى متكلمي اللغة الواحدة(٢) .

وكانت للزجاج عناية واضحة – في معاني القرآن وإعرابه – بلغات العرب ، فمن حيث الاصطلاح استعمل الزجاج اصطلاح (لغة) ويعني به ما يعنيه المحدثون بـ (اللهجة) ، أمّا (اللحن) فلم يستعمله الزجاج بمعنى اللغة ، وإنّما ورد عنده بمعنى الخطأ عند تفسيره قولَهُ (ﷻ) : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد : ٣٠] قال الزجاج : " وقول الناس : قد لحن فلانٌ ، تأويله قد أخذ في ناحية عن الصواب "(٣) .

أمّا طريقة الزجاج في عرض لغات القبائل فلا تختلف كثيرًا عمّن سبقه من العلماء كسيبويه والمبرِّد فهي مبثوثة في كتابه ، قد تكون معزوّة أو غير معزوّة ، وهذا ما عدَّهُ المحدثون من الصعوبات التي تواجه دارس اللغات(٤) ، بل من المعوّقات التي تُصعِّبُ مهمة الدارسين ، والحقّ أنّ الزجاج لا يُؤاخذ بقدر ما يُؤاخذ به سيبويه وغيره ، والسبب في ذلك أنّ كتاب الزجاج مقتصرٌ على ما ورد في القرآن الكريم ، فهو غير مطالب بالألفاظ كلّها التي تنطقها القبائل العربية ، إذ إنّ هناك ألفاظًا وتراكيبَ عربية لم يرد ذكرها في القرآن الكريم مثل : (لا سيّما) ، أمّا اللغويون الأوائل الذين جمعوا

---

(١) ينظر : لسان العرب (هجرس) : ٢٤٧/٦ .

(٢) ينظر : لهجة تميم : ٣١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٥/٥ .

(٤) ينظر : فصول في فقه العربية : ٥٩ – ٦٠ ، ولهجة تميم : ٣٢ .

اللغة ودونوها فهم مطالبون بأكثر مما جاء في كتبهم تجاه اللغات ، إذ هم عُنوا بألفاظ العربيـة جميعهـا ومراتـب فصـاحتها ، ولا نعنـي بمـا ذكرنـا أنّ الزجـاج لـم يكـن عالمًـا باللغات ، بل هو عالمٌ بلغات العرب جميعها ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها :

١- ذكرنـا فـي فصـل سـابق أنّ من شروط المفسر أن يكون عالمًا باللغات[١] ، ولا خـلاف بـين العلمـاء أنّ الزجـاج مفسرٌ[٢] ، وبغـض النظـر عـن الاتجـاه الـذي يغلب عليه في التفسير ، فهذا دليل على علم الزجاج بِلُغات العرب .

٢- تُعدُّ القراءات القرآنية مصدرًا أصيلاً من مصـادر دراسـة اللغـات ، فهـي تعكس الواقـع اللغوي الـذي كـان سـائدًا فـي شبـه الجزيرة[٣] ، وعنايـة الزجـاج بـالقراءات القرآنية متواترها وشاذّها واضحة ، وقد تبيّن ذلك عند نقده لها ، وفي ذلك دليل آخر على إحاطة الزجاج بلغات العرب .

٣- ومما يؤكد علم الزجاج بلغات العرب أنّه نقد هذه اللغات ببيان مدى فصاحتها ومراتبهـا ، أو بـالترجيح بـين لغـةٍ وأخـرى ، فنقد الزجـاج لهـذه اللغـات بـلا شـكّ مبنيٌّ على علمٍ تام بها ، وسيتجلى ذلك عند الوقوف على اللغات التي نقدها فـي معـاني القـرآن وإعرابـه ، والتـي تُقسـم علـى قسـمين : الأول : نقد اللغـات المنسوبة ، والآخر : نقد اللغات غير المنسوبة ، وعليهما ستكون الدراسة في المبحثين القادمين .

نعني باللغات المنسوبة تلك التي نقدها الزجاج ونسبها إلى القبائل التي تكلّمت بها ، والملاحظ أنّ هذه اللغات التي نسبها الزجاج جميعها كانت من اللغات المشهورة بالفصاحة ، ومن اللغات التي يحتجّ بها وإنْ كانت اللغات التي نسبها قليلة قياسًا إلى اللغات التي لم ينسبها ، ومن ذلك :

<u>أولاً : نقده للغة الحجاز وتميم</u>

إنّ لغـة الحجـاز تقابـل لغـة تمـيم ، وقـد فطـن إلـى ذلـك القـدماء ، فلكـلِّ لغـةٍ خصائصـها التـي تخـالف خصـائص الأخـرى ، وتُبـيّن لغـة الإحصـاء أنّ لغـة الحجـاز

(١) ينظر : الصاحبي : ٦٥ .

(٢) ينظر : تفسير ابن عرفة : ١/١٦١ ، والإتقان في علوم القرآن : ٤/٢٤٣ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ٨٣ – ٨٤ .

تخالف لغة تميم في (١٥٤) مرةً ، وتوافقها في مرةٍ واحدة من (١٥٥) مرةً وردت فيها اللغتان معزوتان معًا[١] . كما أنّ سيبويه أورد كثيرًا من الحالات الإعرابية في هاتين اللغتين[٢] ، وأورد السيوطي من كتاب نوادر يونس ، وكتاب نوادر اليزيدي طائفة من الألفاظ التي وردت فيها لغة تميم تخالف لغة الحجاز[٣] .

ويُعلل الباحثون المحدثون هذا الاختلاف بين اللغتين باختلاف البيئة ، فقد نشأت لغة تميم في أرض البادية ، ونشأت لغة الحجاز في الحاضرة[٤] .

ويتضح هذا التقابل عند الزجاج ، فقد نقد اللغتين معزوّتين معًا في مواضع متعددة في معاني القرآن وإعرابه[٥] ، وفي هذه المواضع جميعها لم تُوافق لغة الحجاز لغةَ تميم . ومن ذلك ما أورده الزجاج من مسائل الفتح (التفخيم) والإمالة .

التفخيم والإمـالــــة

المقصود بالتفخيم هو : أنْ تنحو بالألف نحوَ الواو[٦] ، أمّا الإمالة فهي : " أنْ تميل الألف نحو الياء ، والفتحة نحو الكسرة "[٧] .

ونقد الزجاج الفتح والإمالة في مواضع متعددة[١] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة : ٤١] ، قال : " وقوله تعالى : (أوّل كافرٍ) اللغة العليا

---

(١) ينظر : لهجة تميم : ٤٨ – ٤٩ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٨/١ ، ٣٦ ، ٧٣ ، ١١٤ ، ٦١/٢ ، ٢٥٥ .

(٣) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢٧٥/٢ – ٢٧٧ .

(٤) ينظر : في اللهجات العربية : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١١٣/١ ، ١٥١ ، ٣٢٦ .

(٦) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٩١٩/٢ ، ومعجم الصوتيات : ٧١ وما بعدها .

(٧) الأصول في النحو : ١٦٠/٣ ، وينظر : معجم الصوتيات : ٥١ وما بعدها .

والقُدمى الفتح في الكاف ، وهي لغة أهل الحجاز ، والإمالة في الكاف أيضًا جيّد بالغ في اللغة ؛ لأنّ فاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطباق ، والحروف المستعلية كانت الإمالة فيه سائغة إلاّ في لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة بني تميم وغيرهم من العرب ، ولسان الناس الذين هم بالعراق جارٍ على لفظ الإمالة ، فالعرب تقول : هذا عابدٌ وهو عابد فيكسرون ما بعدها إلاّ أن تدخل حروف الإطباق وهي : الطاء والظاء والصاد والضاد ... وكذلك حروف الاستعلاء وهي : الخاء والغين والقاف "[٢] .

وصف الزجاج الفتح (التفخيم) في الكاف من (كافر) بأنّها لغة عُليا وقُدمى ، وهي لغة أهل الحجاز ، ووصف الإمالة في ذلك بأنّها جيّدة أيضًا وهي لغة تميم وغيرهم من العرب وهم أسد وقيس[٣] ، ولسان الناس في العراق[٤] ، واستند في ذلك إلى القياس إذ إنّ ما كان على صيغة (فاعل) وسَلِمَ من حروف الإطباق والاستعلاء فالإمالة فيه سائغة .

والملاحظ أنّ الزجاج أجاز لغتي : (الفتح والإمالة) ، إلاّ انّه قدّم الفتح وجعله الأصل .

وقال سيبويه : " والإمالة في (كافر) حَسَنَة ، ولكن ليس كحسنها في (الكافرين) "[٥] ويعني بذلك أنّ وجود الياء في الكلمة الممالة يسهل ويقرّب الإمالة فيها ، ونسب سيبويه ترك الإمالة إلى اللغة الحجازية ، ووصفها بأنّها اللغة الأولى القدمى[٦] .

وأجاز المبرِّد اللغتين : الفتح والإمالة في هذا الموضع وذلك بقوله : " وإن نصبت في كلّ هذا فجيّد بالغ على الأصل ، والإمالة جائزة أيضًا "[٧] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/١٧٠ ، ٣٨٦ ، ٣/٢٩٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١/١٢٤ .
(٣) ينظر: همع الهوامع : ٣/٤١٤ .
(٤) أرجع بعض الباحثين أسباب إمالة أهل العراق إلى نزوح القبائل من وسط الجزيرة وشرقيها إلى العراق فتأثروا بهم ، ينظر : في اللهجات العربية : ٥١ – ٥٤ .
(٥) الكتاب : ١/٢٣٥ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه .
(٧) المقتضب : ١/١٤٠ .

ويُلاحظ تـأثر الزجـاج بشيخه المبرّد الـذي جعل الأصـل الفتح وأجـاز الإمالـة ، وهذا ما اختاره الزجاج وإنْ لم يصرّح بأنّ الفتحَ أصلٌ إلاّ أنّ ظاهر نقده يوحي بذلك .

واتفـق ابـنُ السـراج (ت٣١٦هـ) مـع الزجـاج علـى جـواز الإمالـة وتركهـا وذلـك بقولـه : " فإذا رأيتَ عربيًا قد أمال شيئًا ، وامتنع منه آخر فلا تَرينّ أنّه غلط "[١] .

وأنكر أبو علي الفارسي قياس الزجاج في هذا الموضع من أنّ (فاعلاً) إذا سَلِمَ من حروف الإطباق والاستعلاء التي ذكرها الزجاج كانت الإمالة فيه سائغة ، وعدَّ ذلك سهوًا ودَخَلاً ، إذ قـال : " (فاعل) تسوغ فيه الإمالـة وإن كان فيه حرفٌ مستعلٍ نحو : (طـارد) ، وقـد لا تسـوغ فيـه الإمالـة وإنْ سَلِمَ مـن حـروف الإطبـاق نحـو : (راشـد) و (راتـب) و (راجـز) ممـا أولـه راء ، وإذا كـان كـذلك لـم يكـن فـي قولـه : (إذا سَلِمَ مـن حروف الإطباق) كبير إفادة ، ولا تُوصِّلَ إلى إصابة ، ألا ترى أنّك لـو أملتَ (راشدًا) ونحـوه متمسكًا بقولـه : (إنّ فـاعلاً إذا سَلِمَ من حروف الإطبـاق سـاغت إمالتـه) لأدّاك ذلك إلى غير الصواب وأجزتَ غير جائز ، وكذلك لو امتنعت من إمالة (طارد) وبابه فقلت : إنّه غير سالم من الإطباق ، لمنعتَ جائزًا "[٢] .

والملاحظ أنّ أبـا علـي نقد الزجـاج فـي جانـب الاستدلال ، ولـم ينقده فـي نسبة الفتح إلى الحجاز ، والإمالة إلى تميم ، ولم ينكر إجازة اللغتين وفصاحتهما عند الزجاج ، ولا خـلاف بـين القـدماء[٣] ، والمحـدثين[٤] فـي أنّ الفـتح والتفخـيم غالـبٌ علـى لغـة الحجـاز ، والإمالـة لغـة تميم وغيـرهم مـن العرب ، كمـا ذهـب أغلـب العلمـاء إلـى أنّ الأصل هو التفخيم ، والإمالة فرعٌ عليه " والحجة لمن فخّم أنّه أتى بـالكلام علـى أصله ووجهه الذي كان له ؛ لأنّ الأصل التفخيم ، والإمالة فرع عليه "[٥] .

يتبيّن ممـا تقدّم أنّ حكم الزجاج النقدي علـى هـاتين اللغتين كـان صـائبًا ، فلم ينكر أحدٌ عليه فصاحة أهل الحجاز وهي اللغة العليا القُدمى ، وإن كانت مصطلحات

---

(١) الأصول في النحو : ١٧٠/٣ .

(٢) الإغفال : ١٦٩/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٢/٤ ، وشرح المفصل : ١٥٧/٤ .

(٤) ينظر : في اللهجات العربية : ٦٠ ، واللهجات العربية في التراث : ٢٧٧/١ .

(٥) الحجة في القراءات السبع : ٧٢ .

الزجاج النقدية تجاه لغة الحجاز قد سبقه إليها سيبويه ، كما لم ينكر أحدٌ جودة لغة تميم في الإمالة ، ويلاحظ أنّ لغة الحجاز أفصح وأعلى عند الزجاج من لغة تميم ، والدليل على ذلك أنّه عندما يذكر اللغتين غالبًا ما يقدّم لغة الحجاز [١] ويصفها بالعلوّ والجودة والفصاحة ، أمّا لغة تميم – وإن أجازها وأثنى عليها – فإنّها تأتي بعد لغة الحجاز بالفصاحة ، وغالبًا ما يستعمل كلمة (جيدة أيضًا) أي : تأتي بعد لغة الحجاز .

ومما ذكره الزجاج في الإمالة قوله : " وهذا الباب انفرد به البصريون في النحو وليس للكوفيين ولا المدنيين فيه شيء ، وهو باب الإمالة "[٢] .

الملاحظ أن الزجاج قَصَر الإمالة على البصريين دون الكوفيين والمدنيين ، وهذا قول فيه نَظر ، فهل قصد عامة الكوفيين ، أم بعضهم ؟ فإن كان يقصد بذلك عامتهم ، فإن المصادر تخبرنا بخلاف ما ذهب إليه الزجاج ، فالكسائي كان يميل في مواضع كثيرة ، بل كان يميل سوراً بأكملها[٣] ، وكذلك حمزة وعاصم فإنهما يميلان في أكثر من موضع[٤] ، وقد استقصى الدكتور عبد العزيز علي سَفر تلك المواضع فأفرد فصلاً في (قرّاء الإمالة) ذكر فيه جميع المواضع التي أمال فيها قراء الكوفة وغيرهم ، كما أفرد مباحث لما اختص بإمالته الكسائي وحمزة دون القراء السبعة ، أما قراء المدينة فكان نصيبهم أقل بكثير من قراء البصرة والكوفة ، فلم يَذكر إلا موضعاً واحدًا وهو قوله تعالى :﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران : ٣][٥] ، أمال فيه نافع المدني مع مجموعة القراء[٦] .

أما إذا كان الزجاج يقصد بذلك بعض الكوفيين ، فلعله يقصد بذلك الفراء ؛ لأن الزجاج كثيراً ما نقد الفراء في معانيه ، وكان تارة يصرح باسمه ، وتارة لا يصرح به ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/١٧٠ ، ٣٨٦ ، ٣/١٠٨ .
(٢) المصدر نفسه : ٥/١٦٧ .
(٣) ينظر : السبعة في القراءات : ١/١٤٧ .
(٤) ينظر : السبعة في القراءات : ١/١٤٦ .
(٥) في قوله تعالى :﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران : ٣] .
(٦) ينظر : الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية : ١/١٦٧-٢٢٣ .

ويكني عنه بالكوفيين ، أو بعض الكوفيين[١] ، وهو يريد الفراء ، فالفراء لم يذكر مصطلح الإمالة في معانيه ، إلاّ أنه عَبر عنها بالكسر ، ولكن في مواضع قليلة جداً بين فيها بعض أسباب الإمالة[٢] .

وسواءٌ أَفصَّل الفراء في الإمالة أم لم يفصل فهذا لا يعني أنه لا يعرفها ، ويبقى في النفس شيء من قول الزجاج وما يعنيه بانفراد البصريين وقصر الإمالة عليهم ، ومن الغريب أن الأزهري تابع الزجاج في ذلك فقصر معرفة الإمالة على البصريين دون الكوفيين[٣] .

وكما نقد الزجاج لغة أهل الحجاز ولغة تميم مجتمعتين ، فإنّه نقد لغة أهل الحجاز منفردة في أكثر من موضع من معاني القرآن وإعرابه[٤] ، ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى :﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [البقرة : ٦] ، قال الزجاج : " فأمّا (أأنذرتهم) فزعم سيبويه أنّ من العرب من يحقق الهمزة ، ولا يجمع بين الهمزتين[٥] ، وإن كانتا من كلمتين ، فأمّا أهل الحجاز فلا يحققون واحدة منهما ... وزعم سيبويه أنّ الخليل كان يرى تخفيف الثانية فيقول : (أانذرتهم) فيجعل الثانية بين الهمزة والألف ، ولا يجعلها ألفًا خالصةً[٦] ، ومن جعلها ألفًا خالصةً فقد أخطأ من جهتين : إحداهما : أنّه جمع بين ساكنين ، والأخرى : أنّه أبدل من همزة متحركة قبلها حركة ألفًا والحركة الفتح ، وإنّما حقّ الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها أنْ تُجعل بين بين ، أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، فتقول في (سأل) : (سال) ... بين بين ، وهذا في الحكم واحد ، وأمّا من خفّف الهمزة الأولى فإنّه طرحها البتة وألقى حركتها

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٠٣/١ ، ٢٧٤/٢ ، ٣٥٩/٤ .
(٢) ينظر : معاني القرآن (الفراء) : ٩٤/١ ، ١٧٤/٣ . خرَّج المحقق معنى الكسر بالإمالة .
(٣) ينظر : معاني القراءات : ١٤١/١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩٠/١ ، ٨٧/٣ ، ٢٧/٤ .
(٥) اختار تحقيق الهمزتين أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، ينظر : جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات : ٢٥٢ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٥٤٨/٣ – ٥٥٠ .

على الميم ... والواجب على لغة أهل الحجاز أن يكون (عليهمَ أنذرتهم) فيفتح الميم ، ويجعل الهمزة الثانية بين بين "[١] .

نقـد الزجـاج لغـة أهـل الحجـاز فـي هـذا الموضـع فـي تسـهيل الهمـزتين فـي (أأنـذرتهم) ، وقـد أجمـع القـدماء[٢] – وتـبعهم والمحـدثون[٣] – علـى أنّ تسـهيل الهمـزة سجية أهل الحجاز ، وتحقيقها سجية تميم وغيرهم من العرب[٤] .

واختـار الزجـاج تحقيـق الأولـى وجعـل الثانيـة بين بين وهو بـذلك يتـابع سيبويه والخليل ، وخَطَّأ من جعل الهمزة الثانية ألفًا ، واحتجَّ لذلك بحجتين من القياس : الأولى : لا يجوز الجمع بين ساكنين ، والأخرى : أنّ حقّ الهمزة إذا حُرِّكت وانفتح ما قبلها أن تُجعل بين بين (أي بين الهمزة والألف) وحملها على نظيرها في (سأل) (سال) بين بين ، ويرى الزجاج أنّ من خفف الأولى طرحها البتة ، والقى حركتها على الميم في (عليهمَ) ، وبذلك وجّه لغة أهل الحجاز بأنّ الواجب عليهم إذا خففوا الأولى أن يلقوا حركتهـا علـى المـيم التـي قبلهـا ، ويجعلـوا الثانيـة بـين بـين ، والأَوْلَـى عنـد الأخفـش (ت٢١٥هـ) أنْ لا تُخفف ؛ لأنّها في أول الكلام ؛ ولأنّ المخففة ضَعُفَت حتى صارت كالساكن فلا يُبتدأ بها[٥] . أمّا العكبري (ت٦١٦هـ) فيعدُّ تحقيق الهمزتين هو الأصل وحجته في ذلك أنّ الهمزة الأولى للاستفهام والثانية همزة (أفعل)[٦] .

وكـلام العكبـري قريـبٌ مـن نقد الزجـاج للغـة أهـل الحجـاز بوصـفهم لا يحققـون منهما واحدة ، وفي ذلك تقوية لنقد الزجاج في هذا الموضـع ؛ لأنّ عدم تحقيق إحدى الهمزتين يعني تليينهما وجعلهما ألفين وهذا غير ممكن .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٧٧/١ – ٧٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٤٢/٣ ، وشرح المفصل : ٧/٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣٢/٣ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ٢٦٢ ، واللهجات العربية في التراث : ٣٣٦/١ .

(٤) ينظر : لغة قريش : ١٤١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٣٣/١ .

(٦) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١١٣/١ .

ومما تقدّم يتبيّن أنّ الزجاج لم يكتفِ بنقد لغة الحجاز ، وإنّما وجهها أيضًا إلى السائغ والفصيح المعروف في اللغة ، ومعياره في النقد هو القياس واتّباع سيبويه والخليل وهما من النحويين الحُذاق كما يُسميهم الزجاج[١] .

ثانيًا : نقدهُ للغة هُذيل

تعدُّ لغة هذيل من اللغات التي يحتجُّ بها ، ولا خلاف في الأخذ بها بين البصريين والكوفيين إلاّ أنّها تأتي في الفصاحة بعد قيس وأسد وتميم[٢] ، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الزجاج قد طالها بنقده ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا** ﴾ [طه : ١٨] ، قال الزجاج : " وقُرئ[٣] : هي عَصَيَّ بغير ألف ، وأجودهما عصايَ ، وعَصَيَّ لغة هذيل ، والأصل في (يا) الإضافة[٤] أن يكسر ما قبلها ، تقول : هذا حجرِي فتكسر الراء وهي في موضع ضمّ ، فإذا جاءت بعد الألف المقصورة لم تكسرها ؛ لأنّ الألف لا تُحرّك ، وكذلك إذا جاءت بعد ألف التثنية في الرفع في قولك : هما غلامايَ ، وبعد ياء النصب في قولك : رأيتُ غلامَيَّ ... فجعلت هُذيل بدلاً من كسرة الألف تغييرها إلى ياء ، وليس أحدٌ من النحويين وإلاّ وقد حكى هذه اللغة ، قال أبو ذؤيب[٥] :

سَبَقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ   فتخرّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ "[٦]

رجّح الزجاج قراءة (عصايَ) بالألف على لغة هُذيل (عصيَّ) بحذف الألف مع ياء المتكلم ، ولكنّه وجد مخرجًا للغة هذيل ومسوغًا لحذف الألف ؛ وذلك لأنّ الألف لا تكسر فقلبت إلى ياء ، ووصف الزجاج هذه اللغة بأنّها كثيرةٌ ومشهورةٌ عند هذيل ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/٢٩١ .
(٢) ينظر : الحروف : ١٤٧ ، والاقتراح : ١٩ .
(٣) قرأ (عصيَّ) ابن أبي إسحاق على لغة هذيل ، والباقون بإثبات الألف (عصايَ) ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٤٧ ، والكشاف : ٣/٥٩ .
(٤) يعني بها ياء المتكلم ، ينظرِ : الكشاف : ٣/٥٩ .
(٥) ينظر : ديوانه : ١٤٦ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٣٥٤ .

واستدلّ على ذلك بقول أبي ذؤيب الهذلي ، ولعلّ إيراد الزجاج لهذا الشاهد تأكيدٌ لنسبة هذه اللغة إلى هذيل .

وترجيحُ الزجاج لقراءة (عصاي) على لغة هذيل مبنيٌ على رسم المصحف ، إذ هي فيه بالألف ، وكثيرًا ما يستند الزجاج إلى رسم المصحف ؛ لأنّه من الضوابط التي سار عليها تجاه القراءات كما مرَّ ذلك في نقد القراءات القرآنية .

ولم يختلف أحدٌ من العلماء مع الزجاج في أنّ لغة (عصيَّ) منسوبة إلى هذيل ، ولم يخالفه أحدٌ في أنّ علة ذلك الحذف هو سكون الألف التي لا يمكن تحريكها ؛ لذلك قلبت ياءً وأُدغمت في ياء الإضافة .

وسبقه الأخفش في علة حذف الألف بقوله : " ولغةٌ للعرب يقولون : (عَصَيَّ) لما كان قبلها حرف ساكن وكان ألفًا ، قلبته إلى الياء حتّى تدغمه في الحرف الذي بعده فيجرونها مجرًى واحدًا ، وهو أخفُّ عليهم "[١] .

وتابع الزجاجَ في نسبة هذه اللغة ابنُ جني (ت٣٩٢هـ) ، إذ قال : " هي لغةٌ فاشية في هذيل "[٢] ، وذكر ما ذكره الزجاج من علة حذف الألف في هذه اللغة ، وأنشد بيت أبي ذؤيب ، وجوّز هذه اللغة ؛ لأنّ ألفَها ليست علمًا للرفع ، ولو كانت علمًا للرفع كما في ألف التثنية لم يجز فيها (عَصَيَّ)[٣] .

ومما تقدّم يُلاحظ أنّ الزجاج كان صائبًا في نقده ، كما كان صائبًا في نسبة هذه اللغة إلى هذيل ، وأصاب أيضًا في علة الحذف في هذه اللغة فلم ينكر عليه أحدٌ ما ذهب إليه ، ويلاحظ أيضًا أنّ لغة هذيل عند الزجاج لم ترتقِ بالفصاحة إلى لغتي الحجاز وتميم ، فلم يصفها بالجودة ، أو البلاغة ، أو العلوّ ، كما وصف لغة الحجاز وتميم بذلك ، ولكنّه وصفها بأنّها لغة شائعة عند النحويين ، وفي ذلك دليل على أهمية هذه اللغة ، وعناية علماء العربية بها .

---

(١) معاني القرآن : ٥٥/١ .

(٢) المحتسب : ٧٦/١ – ٧٧ .

(٣) ينظر : المحتسب : ٧٦/١ – ٧٧ .

ومما يؤكد تلك الأهمية لهذه اللغة ما أورده صاحب الأغاني ، إذ قال : " سُئل حسان بن ثابت مَنْ أشعر الناس ؟ قال : حيًّا أم رجلاً ؟ قالوا : حيًّا ، قال : أشعر الناس حيًّا هذيل ، وأشعر هُذيل غير مدافع أبو ذؤيب "(١) .

ومن هذا يتضح أنّ هذيلاً اتّسمت بفصاحة لغتها ، وكانت من القبائل التي رفدت اللغة العربية الفصيحة ، وسرُّ فصاحتها راجعٌ إلى موقعها الجغرافي الصحراوي المتمثل بالبعد عن الحواضر(٢) .

نعني باللغات غير المنسوبة تلك التي نقدها الزجاج من دون عزوّها إلى القائلين بها ، إذ كان الغالب عليه نقد اللغات من دون نسبتها ، وكان يكتفي بذكر عبارات مثل : (وهي لغة) ، أو (وفيه لغتان) ، أو (وفيه لغات) ، أو (بعض العرب) ، أو (أجود اللغات) ، أمّا منهجه في إيراد تلك اللغات ونقدها ، فكان يوردها في جانب القراءات ثمّ يرجح إحدى هذه اللغات ويدلي بحججه لما يرجح ، ثمّ يردُّ بقية اللغات أو بعضها وقد لا يردّ عليها ، ويمكن أن نحدد نقد الزجاج للغات غير المصرح بها فيما يأتي :

أولاً : النقد الصوتي

١- تحقيق الهمزة وتخفيفها

الهمزة عند القدماء : حرفٌ مجهور مخرجه من أقصى الحلق(١) ، وعند المحدثين : صوتٌ صامت حَنْجَري انفجاري يحدث بانطباق الوترين الصوتيين انطباقًا

---

(١) الأغاني : ٦/٢٧٩ .

(٢) ينظر : دراسة لغوية في لهجة هذيل (بحث) : ٢١٢ .

تامًّا وشديدًا ، حتى لا يسمح للهواء بالمرور فيحتبس داخل الحَنْجرة ثمّ تنفتحُ فجأة ، فيخرج صوت الهمزة على صورة انفجار(٢) ؛ " ولهذا يحتاج نطق الهمزة إلى مجهود عضلي كبير ، وبسببه لم يكن استعمال الهمزة عند العرب واحدًا ، إذ تنوّعت صور نطقها "(٣) .

ومن الحقائق التي توصّل إليها علماء اللغة والقراءات أنّ الهمزة اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها ، وهي قبائل تميم ومن جاورها ، وإنّ عدم نطق الهمزة من خصائص الحضر وهي القبائل التي تسكن شمالي الجزيرة وغربيها(٤) ، وفي ذلك قال أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) : " أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون ، وقف عليها عيسى بن عمر فقال : ما آخذ من قول تميم إلاّ بالنبر وهم أصحاب النبر وأهل الحجاز إذا اضطّروا نبروا "(٥) . ويستوقفنا قول أبي زيد الأنصاري : " إنّ أهل المدينة لا ينبرون " فهو حكم عام ، ففي الحديث عن القراءات في قوله تعالى : ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة : ٦] ، قال الزجاج : " القراءة المجمع عليها في النبيين والأنبياء والبرية طرح الهمزة ، وجماعة من أهل المدينة يهمزون جميع ما في القرآن من هذا فيقرؤون(٦) (النبيئين بغير حقّ) "(٧) .

فقول الزجاج واضح في أنّ جماعة من أهل المدينة يهمزون ، وليس جميعهم ، ومما يؤيد ما ذهب إليه الزجاج أنّ نافعًا المدني قرأ في (معايش) (معائش) بالهمز ، ولا خلاف بين العلماء في نسبة هذه القراءة إلى نافع المدني .

---

(١) ينظر : العين : ٥٢/١ ، والكتاب : ٤٣٣/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٠/١ .

(٢) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ١١٣ .

(٣) اللهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه) : ٩ .

(٤) ينظر : في اللهجات العربية : ٦٦ ، واللهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه) : ١٠ .

(٥) لسان العرب (نبر) : ٢٨/١ .

(٦) قرأ نافع بالهمز ، والباقون بترك الهمز ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٥٨ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ١٤٥/١ .

ويُعزى التنوع في نطق الهمزة إلى أنّ القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق ، وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة ، فالناطق البدوي تعوّد النبر في موضع الهمزة[١] ، أمّا القبائل الحضرية فقد كانت متأنية في نطقها ، لذلك مالت إلى التخلي عن الهمزة[٢] .

وتحقيق الهمز يعني نطقها خالصةً حنجرية منبورة وهو النطق الطبيعي لصوت الهمزة ، وهو عند القراء : إعطاء كلّ حرفٍ حقّه ، وتفكيك الحروف وهو بيانها ، وإخراج بعضها من بعض ، وقد قرأ النبي (ﷺ) بالتحقيق[٣] ، أمّا تخفيف الهمزة فهو مرحلة تالية للتحقيق ؛ لأنّ التحقيق هو الأصل[٤] ، والتخفيف مستحسنٌ عند القدماء[٥] ، وتطوّر هذا الصوت عند المحدثين[٦] ، ويكون تخفيف الهمزة إمّا بإبدالها ، أو حذفها ، أو تسهيلها (أي جعلها بين بين) كما مرَّ في (أأنذرتهم) .

ونقد الزجاج تحقيق الهمزة وتخفيفها في لغات العرب في أكثر من موضع[٧] ومن ذلك قوله تعالى :﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ ﴾ [البقرة : ٩٧] ، قال الزجاج : " جبريل في اسمه لغات قرئ ببعضها ، ومنها ما لم يُقرأ به ، فأجود اللغات (جَبرئيل) بفتح الجيم والهمز ؛ لأنّ الذي يُروى عن النبي (ﷺ) في صاحب الصور (وجَبْرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره) هذا الذي ضبطه أصحاب الحديث ، ويقال : جَبْرِيل بفتح الجيم وكسرها[٨] ، ويقال أيضًا : جبرأل ، بحذف الياء وإثبات الهمزة وتشديد اللام ،

---

(١) ينظر : في اللهجات العربية : ١٢٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٧ ، واللهجات العربية في التراث : ٣٣٦/١ ، واللهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه) : ١١ .

(٣) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢٠٥/١ – ٢٠٦ .

(٤) ينظر : اللهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه) : ١٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٢٤٢/٤ .

(٦) ينظر : من أسرار اللغة : ٧٧ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٨٦/١ ، ١٣٧ ، ٣٣٩ ، ١٥٠/٢ .

(٨) اختار أبو عبيد (جِبريل) كسر الجيم من غير همز ، ينظر : جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات : ٢٥٨ .

ويقال : جبرين بالنون ، وهذا لا يجوز في القرآن ، أعني إثبات النون ؛ لأنّه خلاف المصحف ، قال الشاعر[١] :

شَهِدنا فما تلقى لنا من كتيبةٍ   يدُ الدهر إلاّ جَبْرئيل أمامها

وهذا البيت على لفظ ما في الحديث ، وما عليه كثير من القراء ، وقد جاء في الشعر (جبريل) ، قال الشاعر[٢] :

وجبريلُ رسول الله منّا   وروحُ القدسِ ليس له كِفاءُ "[٣]

رجّح الزجاج في (جَبريل) فتح الجيم والهمز (جبرئيل) وهي لغة تميم وقيس[٤] ، واحتجّ لترجيحه بما يُروى عن النبي محمد (ﷺ) في حديث صاحب الصور ، ولعلّ الزجاج لم يضبط موضع الاستدلال ،إذ أخرج الحديث أحمد بن حنبل (رحمه الله) في مسنده بلفظ (جبريل)[٥] ، ولم يكتفِ الزجاج بما استشهد من الحديث الشريف ، وإنّما احتجّ بدليل آخر من كلام العرب المنظوم ، وزعم أنّ هذا البيت جاء على لفظ الحديث (جبرئيل) ، وما عليه أكثر القراء ، وهي قراءة حمزة والكسائي وخَلَف ، وقرأ الباقون (جِبريل) بكسر الجيم والراء من غير همزة إلاّ ابن كثير فإنّه قرأ بفتح الجيم من غير همزة[٦] .

ولعلّ الزجاج لم يصب في هذا الموضع أيضًا ، إذ إنّه وصف قراءة (جَبْرَئِيل) بالكثرة ، إلاّ أنّ (جبريل) بين فتح الجيم وكسرها أكثر عند القُراء ؛ لأنّ (جَبْرَئِيل) كما ذكرنا قرأ بها اثنان من القراء السبعة وهم : حمزة والكسائي ، أمّا (جَبْرِيل) بفتح الجيم وكسرها فقرأ بها خمسة من القُراء المشهورين ، ولعلّ لغة (جِبْرِيل) وهي لغة أهل الحجاز[٧] مختارة أيضًا عند الزجاج إلاّ أنها تأتي بعد لغة (جَبْرَئِيل) وإن لم يصرّح

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه : ٢٧١ .
(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ١٨/١ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٧٩/١ – ١٨٠ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن (للنحاس) : ٢٥٠/١ .
(٥) ينظر : مسند الإمام أحمد : ٢٤٦/٣ ، والمستدرك على الصحيحين : ٢٩١/٢ .
(٦) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢٤٩/٢ .
(٧) ينظر : إعراب القرآن (النحاس) : ٥٦ ، وزاد المسير : ١١٨/١ .

بذلك ، والدليل أنّه احتجّ لهذه اللغة ببيت من الشعر أيضًا ، وفي ذلك دليل على أنّ هذه اللغة شائعة أيضًا .

واستبعد الزجاج لغة (جِبْرِين) بالنون وهي لغة بني أسد[١] ، وحجته في ذلك رسم المصحف ، إذ إنّ إثبات النون فيها مخالف للمصحف ، ونسب ابن خالويه القراءة بها إلى بعض العرب[٢] ، ومن العلماء من ذكر أنّها لم يُقرأ بها[٣] ، وقال أبو نصر الكرماني : " وعن أبي هرمز[٤] (جِبْرِين) بالنون وكسر الجيم "[٥] .

وأجمع العلماء على أنّ سبب اختلاف اللغات في (جبريل) يعود إلى كونه أعجميًا ، قال الكسائي : " جبريل وميكائيل أسماء أعجمية لم تكن العرب تعرفها ، فلما جاءتها أعربتها فلفظت بها بألفاظ مختلفة "[٦] .

وقال ابن جني في هذا الموضع : " إنّ العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه ... وإنّهم قد يحرّفون ما هو من كلامهم ، فكيف ما هو من كلام غيرهم "[٧] .

٢- الإتباع الحركي

المقصود بالإتباع هو : " أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ، أو رويّها إشباعًا وتأكيدًا "[٨] ، كقولهم : حسن بسن ، فهما على وزنٍ واحدٍ ، ورويّهما نون مقيدة[٩] ،

---

(١) ينظر : إعراب القرآن (النحاس) : ٢٥٠/١ .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٦ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ١٨٣/١ .

(٤) هو عبد الرحمن الأعرج بن هرمز المدني ، الإمام الحافظ الحجة المقري ، أخذ القراءة عرضًا عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وكان يكتب المصاحف ، وتوفي سنة (١١٧هـ) ، ينظر : سير أعلام النبلاء : ٦٩/٥ – ٧٠ .

(٥) شواذ القراءات : ٧٠ .

(٦) معاني القرآن (الكسائي) : ٧٧ .

(٧) المحتسب : ٩٧/١ .

(٨) الصاحبي : ٢٧٠ .

(٩) ينظر : الإتباع : ٣ .

والإتباع من سنن العرب في كلامها[١] ، وهو ظاهرة صوتية توجبها دواعي المماثلة التي تؤدي إلى التقريب الصوتي[٢] والانسجام بين الحركات المتباينة في الكلمة الواحدة ، أو الكلمتين ، ويقع فيها تأثير إحدى الحركات في الحركة المجاورة لها ؛ طلبًا للخفة ، ونزوعًا إلى تقليل الجهد المبذول في النطق ، وهروبًا من انتقال اللسان من ضمٍّ إلى كسر أو فتح ، وهو من خصائص البيئة البدوية كتميم وأسد ، إذ مال سكانها إلى تقريب الأصوات بعضها من بعض لضربٍ من التشاكل والانسجام الصوتي ؛ ليعمل اللسان في الحرفين عملاً واحدًا[٣] .

ونقد الزجاج الإتباع الحركي في بعض لغات العرب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة : ٢] ، اختار الزجاج قراءة الرفع في (الحمدُ) ؛ لأنّ السنة تتبع في القرآن ، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة ، وأجاز النصب على المصدر ، إلاّ أنّ الرفع عنده أحسن وأبلغ في الثناء على الله (ﷻ)[٤] .

وأنكر الزجاج لغة (الحمدِ لِلهِ) فقال : " وهذه لغة من لا يُلتفت إليه ، ولا يتشاغل بالرواية عنه ، وإنّما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف ؛ لنحذر الناس من أن يستعملوه ، أو يظنّ جاهلٌ أنّه يجوز في كتاب الله (ﷻ) أو في كلام ، ولم يأتِ لهذا نظيرٌ في كلام العرب ولا وجهَ له "[٥] .

فيرى الزجاج تجنب هذه اللغة ، وعدم الالتفات إليها ، والتشاغل بروايتها ، وهي قراءة الحسن البصري ، وإبراهيم بن أبي عبلة (ت١٥٣هـ)[٦] .

---

(١) ينظر : الصاحبي : ٢٠٩ .

(٢) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية : ١٣ ، واللهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه) : ٧٤ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية في التراث : ١/٢٦٩ – ٢٧٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/٤٥ .

(٥) المصدر نفسه : ١/٤٥ – ٤٦ .

(٦) ينظر : المحتسب : ١/٣٧ .

واحتجّ الزجاج في نقد هذه اللغة بعدم النظير (أي ليس لها نظير تُحمل عليه) وليس لها وجه في العربية ، وفيها لغة أخرى لم يعلّق عليها الزجاج ، وهي (الحمدُ لُلهِ) بضمّ الدال واللام ، وهي قراءة أهل البادية[(١)] .

ووصف ابن جني هاتين اللغتين (الحمدِ لِله) و (الحمدُ لُلهِ) بالشذوذ من جهتي القياس والاستعمال إلاّ أنّه قدّم لغة إتباع الضمّ الضمّ على إتباع الكسر الكسر ، وعلّل ذلك بسببين : الأول : أنّه إذا كان إتباعًا فإنّ أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول ، وذلك أنّه جارٍ مجرى السبب والمسبب ، وينبغي أن يكون السبب أسبق رُتبةً من المسبب ، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال ، كما نقول : مُدُّ وشُدُّ ، والآخر : أنّ ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب ، وكسرة اللام في (لِله) بناء ، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء ، فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف ، وإذا قلت : (الحمدِ لِله) جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى[(٢)] .

والملاحظ من قول ابن جني أنّه تابع الزجاج في إنكار لغة (الحمدِ لِله) إلاّ أنّه فاق الزجاج في علة الإنكار ، إذ علّل ذلك تعليلاً شافيًا ومقنعًا .

مما تقدّم يُلاحظ أنّ الزجاج كان صائبًا في حكمه النقدي في ردِّ هذه اللغة ودليل ذلك إجماع العلماء على ردِّ هذه اللغة في القراءة ، وإن أجازها العكبري على ضعف[(٣)] ، إلاّ أنّ ما يؤخذ على الزجاج في هذا الباب تلك الألفاظ النقدية التي أطلقها بحقّ هذه اللغة بقوله : (لا يُلتفت إليها) و (لا يتشاغل عنها بالرواية) ، ولم يكتفِ بنعتها بتلك الأوصاف ، بل تعدّى ذلك ليجعلها معيارًا في الرداءة ، يقيس عليها كلَّ ما شذَّ ، ففي قوله تعالى :﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَعَشَرَكَوْكَبًا﴾ [يوسف : ٤] ، قال الزجاج : " ... وقد رويت لغة أخرى وهي (أحد أعشرَ) وهذه الرواية في الرداءة وترك الاستعمال بمنزلة (الحمدِ لِله) لا يُلتفتُ إليها "[(٤)] .

---

(١) المراد بقراءة أهل البادية : ما يقرؤه بعضهم بسليقته ، فلا يراعي الرواية في القراءة ، ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، الحاشية (١) .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/٣٧ – ٣٨ ، والكشاف : ١/٥٣ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/٩٠ .

ثانيًا : النقد الصرفـي

١- أبنيــة الأفعــال

تطرأ على أبنية الأفعال مجموعة من التغيّرات كما تطرأ على الأسماء ، غير أنّ التغيّرات الطارئة عليها أكثر من التغيرات الطارئة على الأسماء ؛ لسعة استعمالها ، ولقابلية الفعل على التصرف والاشتقاق .

وقد وضع اللغويون ميزانًا صرفيًا حدّدوا بموجبه تصرفات الأفعال على وفق الأصل الاشتقاقي للفعل(١) ، ولمّا كان أصل الأفعال ثلاثيًا وضعوا له وزن (فعل) فاشتقّوا منه الفعل المضارع بأوجهه المختلفة(٢) ، وهو ما أسموه أبواب الفعل الثلاثي ، وهي أبواب سماعية لا تكاد تخضع لقاعدة مطّردة ، بل كلّ ما يمكن عمله بصددها هو استنباط قواعد غالبة ، وشواذّها كثيرة جدًّا(٣) ، ويمكن أن تكون كلّ لغة من اللغات ، أو مجموعة منها قد التزمت اشتقاق المضارع من الماضي على هيئة خاصّة ، فأبواب الثلاثي تنتمي إلى عدّة لغات كلّ منها كانت تلتزم بابًا أو بابين ، ويؤكد ذلك اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي في اللغات الجزرية كافة .

وعلى الرغم مما ذكرنا من التزام كلّ لغةٍ بابًا أو أكثر من أبواب الفعل الثلاثي ، وما يترتب على ذلك من تغيير في بنية الكلمات فإنّ هذا التغيير طفيف لا يمنع من تعرف اللغة الأكثر شيوعًا ، والأخص استعمالاً(٤) .

ومن نقد الزجاج لأبنية الأفعال الواردة في لغات العرب ، ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ﴾ [الأعراف : ١٢٦] ، قال الزجاج : " يُقال نقِمتُ أنقِم ، ونقِمتُ أنقَمُ ، والأجود نقَمتُ أنقِمُ والقراءة ما تَنْقِم ، وهي أفصح اللغتين "(٥) .

---

(١) ينظر : المفتاح في الصرف : ٣٦ .

(٢) ينظر : المنصف : ٢٠ ، والممتع في التصريف : ١١٥ .

(٣) ينظر : في اللهجات العربية : ١٦٨ .

(٤) ينظر : في اللهجات العربية : ١٦٦ – ١٧٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣٦٧/٢ .

الملاحظ من قول الزجاج أنه أجاز بناء الفعل (نقم) على ثلاثة أبواب ، البناء الأول على (فَعِل يفعِل) من الباب السادس ، والثاني على (فعِل يفعَل) من الباب الرابع ، والثالث وهو المختار عند الزجاج على (فعَل يفعِل) من الباب الثاني .

ويبدو أن محقق الكتاب لم يصب في ضبط حركات الفعل في هذا النص ، ولا سيّما في قول الزجاج الأول (نقمِت أنقِم) من الباب السادس ، وفي ذلك أدلة كثيرة منها : إن طريقة الزجاج في ترجيح الأقوال في الغالب الأعم أنّه يختار أحد الأقوال التي يذكرها ، وما ذكر من قوله لم يجر على تلك الطريقة ، وإن الزجاج ذكر بناء الفعل (نقم) في موضع آخر ، وهو مقارب لما ذكرنا ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٥٩] ، قال الزجاج : " ويقال نقَمت على الرجُل أنقِم ، ونقِمت عليه أنقَم ، والأجود نقَمت أنقِم ، وكذلك الأكثر في القراءة "[١] فقول الزجاج واضح أن بناء الفعل (نقم) إما أن يكون على (فعَل يفعِل) من باب (ضَرِب يضرِب) ، أو على (فعِل يفعَل) من باب (فرِح يفرَح) ، ولم يذكر بناءه على (فعِل يفعِل) .

ولعل قول الزجاج الأول الذي أخرجه المحقق (نقِمت أنقِم) صوابه (نقَمتُ أنقِم) ، ولم يتنبه المحقق إلى ذلك ، وقد يكون تصحيفاً .

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن أكثر العلماء الذين وقفوا على بناء الفعل (نقم) لم يذكروا بناءه على (فعِل يفعِل) من الباب السادس ، وإنما ذكروا بنائه بين (فعَل يفعِل) من الثاني ، و(فعِل يفعَل) من الرابع[٢] .

والملاحظ أن الزجاج قد رجح بناء الفعل (نقم) على (فعَل يفعِل) ووصفه بأنه أجود من بنائه على (فعِل يفعَل) ، واحتج لذلك أن القراءة هي (ما تنقِم) بكسر

---

(١) المصدر نفسه : ١٨٦/٢ .

(٢) ينظر : العين (نقم) : ١٨١/٥ ، وجمهرة اللغة (قمن) : ٩٧٧/٢ ، وتهذيب اللغة (نقم) : ١٦٢/٩ – ١٦٣ .

القاف في المضارع ، والزجاج مصيبٌ فيما احتج به ، فهي قراءة الجمهور[١] . إلا الحسن البصري ، وابن محيصن (ت ٢٠٢هـ) فقد قرآ بفتح القاف[٢] .

ووصف الزجاج ما اختاره أيضًا بأنّه أفصح اللغتين ، وهي لغة قبائل قيس ، فقد آثرت تلك اللغة صيغة (فَعَلَ يَفعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، بينما آثرت لغة الحجاز (فَعِلَ يَفعَلُ)[٣] .

وسبق الزجاج إلى ذلك الاختيار الكسائيُّ ، إذ يقول : " وتقول : ما نقَمت منه إلا عَجَلَته ، بفتح القاف ، لا يقال غيره ، قال الله عز وجل : ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ﴾ [البروج : ٨] "[٤] ، فجعل الكسائي بناء الفعل (نقم) على (فعَل) مفتوح العين في الماضي لا غير ، فلم يجز (فعِل) بكسر القاف .

وقال الأخفش : " وهما لغتان : نقَم ينقِم ، ونقِم ينقَم ، وبها نقرأ أي بالأولى "[٥] .

ووافق الزجاج في اختياره أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) فذهب إلى ما ذهب إليه الزجاج[٦] .

مما تقدم تبين أن نقد الزجاج كان في موضعه ، والدليل على ذلك أنّ أكثر العلماء رجحوا بناء الفعل (نَقَمَ) على (فَعَل يَفْعِل)من الباب الثاني ، وتبين أن معيار الزجاج في النقد في هذا الموضع هو القراءات القرآنية .

ومن نقده أيضًا قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠] ، ذكر الزجاج في (يخطفُ) عدّة لغات منها : (خَطِفَ يَخْطَفُ) و (خَطَفَ يَخطِفُ) واختار الأولى[٧] ووصفها بأنّها لغة عالية وعليها القراءة ، ولم يُجز لغة إسكان الخاء والطاء

(١) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : ٢٥٥/١ .
(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ٥٠٨/٢ ، الكشف والبيان : ٢٧٠/٤ .
(٣) ينظر : اللهجات العربية في التراث : ٥٨٤/٢ – ٥٨٥ .
(٤) ما تلحن به العامة (الكسائي) : ١٠٠ .
(٥) معاني القرآن (الأخفش) : ٣٣٥/١ .
(٦) ينظر : إسفار الفصيح : ٣٣٣/١ .
(٧) اتّفق القراء السبعة على فتح الطاء في (يخطَف) ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٤٨ .

(يَخْطْف) ؛ لصعوبتها وعدم استساغة لفظها ، وذكر لغة (يَخَطِّف) بفتح الياء والخاء وكسر الطاء ، ونسب القراءة بها إلى الحسن البصري ، وذكر أيضًا لغة (يِخِطِّف) بكسر الياء والخاء والطاء[١] ، ثمّ قال : " فمن قال : (يَخطَف) فالأصل (يَخْتطِف) فأُدغمت التاء في الطاء وأُلقيت حركتها على الخاء ، ومن قال : (يخِطَف) كسر الخاء ؛ لسكونها وسكون الطاء "[٢] .

مما تقدّم يُلاحظ أنّ ترجيح الزجاج للغة من اللغات مبنيٌ على أسس متعددة منها : موافقة القراءة وهو الأكثر ، وكذلك الرواية عن العرب ، وفصاحة اللغة المختارة ، ويبدو ذلك واضحًا عند نقده للغات الواردة في (يخطف) ، إذ اختار لغة (خَطِفَ يَخطَفُ) وهي قراءة الجمهور[٣] ، وتُنسب إلى أهل تُهامة[٤] ، ولم ينكر أحد من العلماء عليه هذا الاختيار ، وقد سبقه الأخفش عندما وصف لغة (خَطِفَ يخطَفُ) بالجودة ، ووصف اللغة الثانية التي رواها الزجاج (خَطَفَ يخطِفُ) بالرداءة والقلة[٥] ، وهي قراءة مجاهد[٦] . وكذلك وصف النحاس اللغة التي اختارها الزجاج بالفصاحة[٧] .

أمّا لغة (يَخْطْف) بسكون الخاء والطاء ، والتي لم يسوغها الزجاج لصعوبتها وذلك لالتقاء الساكنين[٨] ، فقد وافقه في ذلك العكبري فوصفها بالضعف[٩] ، والتكلف في نطقها[١٠] .

٢- المبنـــي للمجهـــول

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٥/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٩١/١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٣/١ .

(٤) ينظر : لهجة تميم : ١٧٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٣٩/١ .

(٦) ينظر : الكشاف : ١١٨/١ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن : ٩٠/١ .

(٨) ينظر : المحتسب : ٥٩/١ .

(٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٣/١ .

(١٠) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١٣٢/١ .

ينقسم الفعل من حيث فاعله على قسمين : الأول : ما ذُكر فاعلُهُ معه وهو المبني للمعلوم ، أو المبني للفاعل ، والآخر : ما لم يذكر فاعله معه وهو المبني للمجهول ، أو المبني للمفعول ، أو الفعل الذي لم يسمَّ فاعله ، ويُصاغ المبني للمجهول بحسب نوع الفعل ، فصياغته من الفعل السالم تختلف عن صياغته من الفعل المعتل ، وتختلف صياغة الفعل المعتل عن الأجوف وهكذا(١) .

ونقد الزجاج صياغة المبني للمجهول من المعتل الأجوف في بعض اللغات ، وذلك في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١١] ، قال الزجاج : " والأصل في (قيل) قَوِلَ ، ولكن الكسرة نُقلت إلى القاف ؛ لأنّ العين من الفعل في قولك : (قال) نُقلت من حركة فيجب أن تلزم هذا السكون في سائر تصرّف الفعل ، وبعضهم يروم الضمة في قيل ، وقد يجوز في غير القرآن : قد قول ، وأفصح اللغات قِيل وغِيضَ ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر : ٧٣] ، وإن شئت قلت : قُيل ، وغُيض ، وسُيق تروم في سائر أوائل ما لم يسمَّ فاعله الضمّ في هذا الباب "(٢) .

وذكر الزجاج في (قيل) ثلاث لغات هي :

١- إخلاص الكسر في فاء الفعل ، فتقول : قِيلَ .

٢- إخلاص الضمّ في فاء الفعل ، فتقول : قُول .

٣- الروم : وهو النطق بالفاء بين الكسر والضم .

واختار الزجاج من هذه اللغات الأولى بإخلاص الكسر (قِيل) ووصفها بأنّها أفصح اللغات المذكورة ، وعزّز اختياره بقوله تعالى (وسِيقَ) وهي قراءة الجمهور(٣) إلاّ الكسائي فإنّه قرأ بالإشمام ليدلّ على أنّه لما لم يسمَّ فاعله ، والإشمام لغة كثير من قيس ، فأمّا هُذيل وبنو دبير من بني فقعس وبني أسد فيقولون : (قُول) بإخلاص الضمّ(٤) .

---

(١) ينظر : المهذب في علم التصريف : ١٤٤ – ١٤٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٨٤/١ .

(٣) ينظر : التذكرة في القراءات الثمان : ٢٤٩/١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٨٨/١ .

والملاحظ أنّ الزجاج عندما اختار لغة الكسر في فاء (قِيل) لم يردّ اللغتين الأخريين وهما : إخلاص الضمّ ، والروم ، وإنّما أجازهما ، فأمّا إخلاص الضمّ فهي الأصل عنده إلاّ أنّها لا تجوز في القرآن وإنّما بغيره ، ولعلّ مردّه في ذلك إلى رسم المصحف أيضًا ، وأمّا (الروم) في (قيل) فهو جائز عند الزجاج إلاّ أنّه يأتي بعد اللغتين المتقدمتين .

ووافقه في ذلك مكي القيسي (ت٤٣٧هـ) بقوله : " والكسر أولاهما عندي ، وهي في اللغات أفشى ، وفي الآثار أكثر ، وعلى الألسنة أخفّ ، وفي قياس النحو أجود "[١] ، ولعلّ قول مكي يؤكد ما قاله الزجاج ويقوّيه ، إذ إنّ ما اختاره الزجاج أفشى وأكثر في الاستعمال ، والنطق به أخفّ من دونه ، كما أنّه موافق للقياس .

ولم ينكر أحدٌ من العلماء على الزجاج هذا الاختيار ، وتقديم هذه اللغة على سائر اللغات[٢] .

٣- المـد والقصـر

المقصود بالمدِّ هو : " عبارة عن زيادة مطٍّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي ، وهو الذي لا يقوم ذات الحرف دونه ، والقصر : عبارة عن ترك تلك الزيادة ، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله "[٣] .

وعُنِي العلماء الأوائل بظاهرة المدّ والقصر حتّى أنّهم أفردوا لها كتبًا ورسائل كالفراء ، وابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، وأبو الطيب الوشاء (ت٣٢٥هـ) ، وابن ولاّد (ت٣٣٢هـ) ، ووصلت إلينا جميع هذه الكتب التي تدلّ دلالةً قاطعة على عناية العلماء بالمقصور والممدود ، والقصر هو الأصل ، إذ إنّ المدّ لا بدَّ له من سببٍ يتفرّع عليه[٤] .

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات : ٢٢٢/١ .

(٢) ينظر : حجة القراءات : ٩٠/١ ، والتذكرة في القراءات الثمان : ٢٤٩/١ .

(٣) النشر في القراءات العشر : ٣١٣/١ .

(٤) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : ١٣٢٥/١ .

ويُقسم المقصور والممدود باعتبار الاطّراد وعدمه على قسمين : الأول : قياسي ، وهو ما ينشده الصرفيون ، والآخر : سماعي ، وأصله النقل عن لغة العرب[١] .

ويبدو أنّ تميمًا تميل إلى القصر مقابل المدّ عند أهل الحجاز ، وقد تمدُّ تميمٌ ويقصر أهل الحجاز[٢] ، فليست هناك من أغلبية على اللغتين بالمدِّ أو القصر كما هو الحال في الإمالة والهمز .

ونقد الزجاج المدّ والقصر في لغات العرب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران : ٣٧] ، قال الزجاج : " وفي (زكريا)[٣] ثلاث لغات هي المشهورة المعروفة : (زكرياء) بالمدِّ ، و (زكريا) بالقصر غير منون بالجهتين جميعًا ، و (زكرى) بحذف الألف معرّب منون ، ويجوز (كفلها زكرياء) ، ويجوز في هذا الموضع (زكريا) بالقصر ، وأمّا اللغة الثالثة أي (زكرى) فلا تجوز في القرآن ؛ لأنّها مخالفة للمصحف ، وهي كثيرة في كلام العرب "[٤] .

وصف الزجاج اللغات الثلاثة في (زكريا) بالشهرة ، إلاّ أنّه أجاز لغتي : المدّ والقصر ، وهما لغة أهل الحجاز[٥] ، ولم يُجز اللغة الثالثة فيه (زكرى) وهي لغة أهل نجد[٦] ، وحجته في ردّ هذه اللغة رسم المصحف ، إذ رسمُها في المصحف بالألف ، وعلى الرغم من أنّ الزجاج لم يجز هذه اللغة فإنّه وصفها بالكثرة في كلام العرب ، وذلك يوحي بأنّه يجيز هذه اللغة ، ولكن في غير القرآن .

---

(١) ينظر : اللهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه) : ١٤٠ .

(٢) ينظر : لهجة تميم : ١٦٩ .

(٣) قرأ حمزة والكسائي (زكريا) بالقصر ، وروي عن عاصم بالمدّ والقصر ، وقرأ الباقون بالمدّ (زكرياء) ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١/٣٣٩ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن (للنحاس) : ١/٣٧٢ .

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وتابعَ النحاسُ الزجاجَ بأنّ(زكريا) بالمدّ والقصر لا ينصرف ، و (زكرى) بحذف الألف منصرف ، وردّ النحاس على من قال بأنّ (زكرى) غير منصرف ؛ لأنّه أعجمي ، وعزا النحاس صرف هذا الاسم إلى وجود الياء فيه[١] .

وقال الأزهري في لغة المدِّ والقصر : " وبهاتين اللغتين نزل القرآن ، وأمّا الثالثة فلا تجوز القراءة بها ، وهو قولك : (زكرى) "[٢] . وفي قول الأزهري دليلٌ على صحة ما اختاره الزجاج ، إذ إنّ اللغتين اللتين اختارهما الزجاج وأجازهما نزل بهما القرآن .

مما تقدّم يتبيّن أنّ الزجاج كان منصفًا في الحكم على هذه اللغات الثلاثة ، والدليل على ذلك إجماع عدد من العلماء على إجازة القصر والمدّ في (زكريا) ومنهم من وصفهما بالشهرة[٣] .

ويُلاحظ أنّ الزجاج في اختياره اللغات ، وترجيح بعضها على بعض يستند في الغالب الأعم إلى شروط القراءة الصحيحة ، فما وافق هذه الشروط أجازها وما لم يتوافر أحدها لم يجزها ، وكثيرًا ما يعتدُّ برسم المصحف ، ويجعله معيارًا في فصاحة اللغات .

ويظهر مما تقدّم أنّ اختلاف اللغات يُعدُّ من الأسباب المهمة في تعدد الخلاف اللغوي ، كما يظهر أنّ معايير الزجاج في نقد لغات العرب مما ذكرنا من السماع والقياس مرهونة بشروط القراءة الصحيحة .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن : ٤٠٢/١ .

(٢) معاني القراءات : ٢٥٢/١ .

(٣) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : ٣٤٢/١ .

الفَصْلُ الخَامِسُ

نَقْدُ اللغويين

مدخـــل

نعني باللغويين أولئك الذين وهبوا أنفسهم لجمع اللغة ، وبذلوا جهوداً كبيرة مهدت الطريق للتأليف اللغوي ، وإنتاج تراث ضخم في معارف شتى ، اجتهدوا في وضعه أو تعميقه وإثرائه[١] ، وأثمرت جهود بعضهم عن تأليف رسائل استقلّ كلٌ منها في موضوع واحد ، تعرض جزيئاته وصفاته وأحواله والفروق الخاصة بكل منه ، وتختص معظم هذه الرسائل في موضوعات خلق الإنسان ، والحشرات والوحوش والحيوان ، والنبات والشجر ، والمطر والأيام والليالي والشهور والدارات ، وغير ذلك[٢] .

وتكررت أسماء عدد من اللغويين الأوائل الذين حرصوا على جمع موضوعات اللغة العربية في هذه الرسائل التي صارت فيما بعد نواة المعجمات العربية[٣] ، وعليها اعتمد مؤلفو هذه المعجمات في موادهم اللغوية وتوثيقها والتثبت من صحتها ومعرفة الدلالات والفروق بين المفردات المختلفة ، وإمكان تفسيرها وشرحها شرحاً دقيقاً[٤] .

ومن هؤلاء اللغويين قطرب ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد الأنصاري ، والأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، وأبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ، وأبو حاتم السجستاني وغيرهم .

وعلى الرغم مما بذلوا في ذلك فأنهم لم يسلموا من النقد من معاصريهم ، ومن الذين جاؤوا بعدهم .

والزجاج من الذين تعرضوا لهؤلاء العلماء بالنقد ، إلا أن نقده كما سيتضح أقل بكثير من حدّة نقد الآخرين لأولئك العلماء ، فطال بنقده أربعة من اللغويين المشهورين ، وهم أبو عبيدة وقطرب ، والأصمعي وأبو عبيد ، وعليهم سينعقد موضوع هذا الفصل ، وقد رتبنا هؤلاء بحسب كثرة نقدهم في معاني القرآن وإعرابه .

---

(١) ينظر : المدخل إلى مصادر اللغة العربية : ٨ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٦ .

(٣) ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره : ٦/١ ، المدخل : ١٦ .

(٤) ينظر : المدخل إلى مصادر اللغة العربية : ١٦ .

كان أبو عبيدة مبغضاً عند بعض معاصريه[١] ، فقد ذكر ابن النديم (ت ٣٨٠هـ) أنه كان يهودياً أو شعوبياً من الخوارج[١] ، وكانت تلك الأسباب مدخلاً تسرب الكثير من

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٧/١ (مقدمة المحقق) .

النقد إليه ، والذي لم يؤاخذ به غيره ، وأخرج أبو عبيدة كتابه (مجاز القرآن)[٢] الذي أراد فيه أن يبين المعاني المجازية والتشبيهات ، وما وراء المعنى اللغوي ، وقد جرى فيه على الطريقة اللغوية من شرح الكلمات والاستشهاد على شرحه بأشعار العرب ، وما أثر عنهم من لغة وأمثال ، ولم يَنلْ هذا الكتاب قبولاً لدى معاصريه ، بل عابوه وشنعوا على صاحبه ، حتى إنّ الفراء المعروف بنزعته الفلسفية وتحرره العقلي غمزه في غير موضع من كتابه معاني القرآن[٣] .

ويبدو أن النقد الذي وجِّه نحو كتاب المجاز لم يقتصر سببه على طريقة أبي عبيدة فيه ، وما احتوى عليه من آراء ، ولكنه أنضم إلى ما عرف عنه من طول لسانه ، وشدة سبّه للناس ، حتى أن جنازته لم يخرج معها أحد ؛ لأنه لم يكن يسلم من لسانه أحد لا شريف ولا غيره[٤] .

ومن مظاهر هجوم العلماء على أبي عبيدة قول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) فيه : " لم يَقِمْ البيت إذا أنشده حتى يكسره ، ويخطئ إذا قرأ القرآن نظراً ، وكان يبغضُ العرب "[٥] .

---

(١) ينظر : الفهرست : ٧٦ .

(٢) أورد كل من : ابن النديم في الفهرست : ٨٦ ، والقفطي في الإنباه ٢٨٥/٣ ، وياقوت في معجم الأدباء : ٢٧٠٨/٦ ، أسماء كتب تفسيرية لأبي عبيدة منها : معاني القرآن ، وغريب القرآن ، ولغات القرآن ، ومال محقق كتاب المجاز إلى أنه كتاب واحد سُمي بهذه الأسماء ، ونحن نذهب إلى ما ذهب إليه المحقق ؛ لأن الزجاج نقل عن أبي عبيدة الكثير في كتابه معاني القرآن وإعرابه ، وجميع ما نقل عنه الزجاج موجودٌ في مجاز أبي عبيدة ، ولو كان له كتابٌ في المعاني أو غيرها لأفاد منه الزجاج ونقل عنه .

(٣) ينظر : ٨/١ ، ٨٩ ، ١٠٨/٢ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٢٧٠٨/٦ .

(٥) المعارف : ٥٤٣ : ١٥٥/١-١٥٦ .

وذكر السيوطي أن أبا عبيدة إذا قرأ البيت لم يقم إعرابه ، وينشده مختلف العروض[١] .

وعلى الرغم مما قيل فيه فإن ذلك لا يطعن في رواية اللغة عنه ، والثقة فيه بوصفه لغوياً روى عن أئمة ثقات ، وروى عنه كثيرٌ من الأئمة والمؤلفين ، والرواية اللغوية تشيع عنه شيوعاً كثيراً في مراجع التفسير وغيرها[٢] .

ولعل كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج من الكتب التي شاعت فيها الرواية اللغوية عن أبي عبيدة ، فقد أفاد الزجاج من مجاز أبي عبيدة كثيراً ، فنقل آراءه وشواهده ، وناقشها ونقدها في أكثر من موضع ، وبعد الوقوف على المواضع التي نقد الزجاج فيها أبا عبيدة تبين لنا أن نقد الزجاج لأبي عبيدة يدور حول ما يأتي :

أولاً : ضبط الرواية :

وضع القدماء مقاييس للرواية ، يُعرض الرواة عليها ، للتوصل إلى قيمة الراوي ، ثم الحكم على قيمة الرواية ، فالراوي لا يعد راوياً ثقة إلا بشروط منها : الأمانة ، والدراية ، والصدق[٣] ، وأن لا يكون طاعناً في السن لدرء التخليط ، فالراوي يُمسَك عن الرواية إذا كبر ونسي ، وخاف التخليط[٤] .

ولما كان النص هو الأساس في استنباط القوانين اللغوية ، والأحكام

---

(١) ينظر : بغية الوعاة : ٢/٢٩٥ .

(٢) ينظر : النحو وكتب التفسير : ١/١٥٥-١٥٦ .

(٣) يذكر أن الإمام عليًا (كرم الله وجهه) كان يستحلف الراوي على الرواية : صبح الأعشى : ٩/٣١٣.

(٤) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/٢٨٧ .

الشرعية ، حرص القدماء على نقد النصوص ، ونقد رواتها فصنفوا في تعديل الرواة وجرحهم ، وأطلقوا الأحكام النقدية عليهم ، مقيدين الحكم بالتعليل تارة ، ومطلقيه تارة أُخرى[١] .

فالرواية إذن تُعد عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في النقد اللغوي ، فقد رافق النقدُ الروايةَ منذ أن نشأت ، ونشط بنشاطها ، فالنقد اللغوي نشأ بسبب الرواية ، وحفظت لنا كتب اللغة والأدب ألواناً منه ، لم تكن لتظهر لولا الرواية[٢] ، فمن النقد المصاحب للرواية قولهم : هذا صحيح الرواية[٣] ، أو غزيرها[٤] ، أو شهد لفلان بعلو المرتبة في الرواية[٥] ، أو هو مكثر منها ، أو مقل[٦] .

ولا خلاف بين العلماء في أنَّ أبا عبيدة أكثر اللغويين روايةً ، قال الأزهري : " كان الأصمعي أذكى من أبي عبيدة ، وأحفظ للغريب منه ، وكان أبو عبيدة أكثر رواية منه "[٧] ، ونقل ابن النديم قولاً للمبرد جاء فيه : " كان أبو زيد الأنصاري صاحب لغة وغريب ونحو ، وكان أكثر من الأصمعي في النحو ، وكان أبو عبيدة أعلم من أبي زيد والأصمعي بالأنساب والأيام والأخبار "[٨] .

فتلك النصوص تُبين تفوق أبي عبيدة على معاصريه من اللغويين في جانب الرواية ، وعلى الرغم من ذلك فإن الزجاج نقده في باب الرواية ، ومن ذلك ما ورد في تعليق الزجاج على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا

(١) ينظر : ابن جني ناقداً لغوياً (أطروحة) : ١٣ .

(٢) ينظر : النقد اللغوي عند العرب : ٣٧ .

(٣) ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ٢٠٩/٢ .

(٤) ينظر : صبح الأعشى : ٢٨٣/١ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٥٦٥/١ .

(٦) ينظر : الأغاني : ٣٠٣/١٩ .

(٧) تهذيب اللغة : ١٤/١ .

(٨) الفهرست : ٨٨ .

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة : ٦] ، قال الزجاج : " ... فأما الهمزتان إذا كانتا مكسورتين نحو قوله عز وجل : ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور : ٣٣] ، وإذا كانتا مضمومتين نحو قوله : ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف : ٣٢] ، فإن أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى فيهما فيقول : (على البغا إن أردن) و(أوليا أُولئك) فيجعل الهمزة الأولى من (البغاء) بين الهمزة والياء ، ويكسرها ، ويجعل الهمزة في قولك (أُولياء أولئك) الأُولى بين الواو والهمزة ، ويضمها ، وحكى أبو عبيدة أَنَّ أبا عمرو كان يجعل مكان الهمزة الأُولى كسرة في (البغاء إنْ) ، وضمة في (أولياء أُولئك) وأبو عبيدة لا يحكي إلا ما سمع لأنه الثقة المأمون عند العلماء ، إلا أَنه لا يضبط مثل هذا الموضع لأن الذي قاله محال ، لأن الهمزة إذا سقطت وأَبدلت منها كسرة وضمة – على ما وصف – بقيت الحركتان في غير حرف ، وهذا محال لأن الحركة لا تكون في غير محرَّك ، والذي حكيناه آنفاً رواية سيبويه عن أبي عمرو وهو أضبط لهذا "[١] .

شَهِدَ الزجاج لأبي عبيدة بالثقة ، والصدق ، وأنه لا يروي إلا ما قد سَمِع ، ثم عاد فذكر أَنَّ أبا عبيدة لم يضبط الرواية في ذلك ولعلّه يعني عدم ضبطه للقراءات ، وما رواه عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أنه كان يجعل مكان الهمزة الأولى كسرة في (البغاء إن) ، وضمة في (أُولياء أُولئك) ، وحكم الزجاج على رواية أبي عبيدة بالمحال ، واستند في ذلك إلى منطوق اللغة ؛ فمن المحال أن تكون الحركة من دون حرف ، ويرى الزجاج أن الرواية الصحيحة عن أبي عمرو بن العلاء هي تخفيف الهمزة الأولى وجعلها بين الهمزة والياء في (البغاء إن) ، وبين الهمزة والواو في (أولياءُ أُولئك) وهي رواية سيبويه[٢] ، ويرى الزجاج أن سيبويه أضبط من أبي عبيدة في الرواية عن أبي عمرو بن العلاء ، إذ إن سيبويه أقرب زمنًا إلى أبي عمرو من أبي عبيدة ، لذلك قدم الزجاج رواية سيبويه على رواية أبي عبيدة .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/٧٧–٧٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/٥٤٩ .

ويبدو أن الزجاج كان صائباً في حكمه على رواية أبي عبيدة ، وترجيحهِ رواية سيبويه عن أبي عمرو بأنَّه كان يخفف الأولى ، ويجعلها بين بين ، والدليل على ذلك إجماع علماء القراءات على أنَّ أبا عمرو كان يخفف الأولى ويجعلها بين بين[١] ، وعلماء القراءات في هذا الموضع أضبط من غيرهم ، إذ إنهم يتحرون الدقة في نسبة القراءة إلى قارئها .

مما تقدم يتضح أن الزجاج كان يتحرّى الدقة في الرواية ، ويرجّح في الرواية من هو أقرب إلى المروي عنه ، وجاء تحريه وترجيحه في موضعه السليم ، ولم يخالفه في ذلك أحدٌ .

ثانيًا : دَلالة الألفاظ :

يراد بالدلالة : علاقة اللفظ بالمعنى ، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو محسوس[٢] .

والدلالة : " هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول "[٣] .

وذكر المحدثون لعلم الدلالةِ عدة تعريفات ، فمنهم من أوجزه بـ " دراسة المعنى "[٤] ، ومنهم من عرفه بأنه : " العلم الذي يدرس المعنى ، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى ، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى "[٥] .

---

(١) ينظر : حجة القراءات : ٩٢/١ ، التيسير في القراءات السبع : ٣٣ ، الإقناع في القراءات السبع : ١٨١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٥٠٥/١ .

(٢) ينظر : الأضداد في اللغة للدكتور محمد حسين آل ياسين : ٥٥ .

(٣) التعريفات : ١٠٩ ، كشاف اصطلاحات الفنون : ٢٨٤/٢ .

(٤) علم الدلالة (أحمد مختار عمر) : ١١ .

(٥) علم الدلالة (أحمد مختار عمر) : ١٢ .

ومهما تعددت التعريفات فإنها متفقة على أن الدلالة تبين دلالات الألفاظ ومعانيها[١] .

ولما كان المقصد الثاني للزجاج في تأليف كتابه بيان المعنى كما ذكر في مقدمته الموجزة : " هذا كتاب في إعراب القرآن ومعانيه "[٢] فقد حرص على بيان دلالات الألفاظ بشتى الطرق بذكر معانيها ، وأقوال العلماء في تلك الألفاظ ، ومناقشة هذه الأقوال ونقدها من خلال تمييز جيدها من رديئها ، وكان حظُّ أبي عبيدة وافراً من نقد الزجاج في دلالة الألفاظ ، فقد نقده سلباً في أكثر من موضع في دلالة اللفظ على المعنى ، ومن ذلك قال تعالى : ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران : ٥٠] ، قال الزجاج : " قال أبو عبيدة[٣] : معنى (لأحل لكم بعض الذي حرم عليكم) قال معناه : كل الذي حرم عليكم ، وهذا مستحيل في اللغة ، وفي التفسير ، وما عليه العمل ، فأما استحالته في اللغة فإنَّ البعض والجزء لا يكون الكل ، وأنشد في ذلك أبو عبيدة بيتاً غلط في معناه ، وهو قول لبيد[٤] :

تَـرَّاك منزلـة إذا لـم أرضها ... أو يعتلق بعض النفوس حمامها

قال المعنى : (أو يعتلق كل النفوس حمامها) وهذا كلامٌ تستعمله الناس ، يقول القائل : بعضنا يعرفك ، يريد أنا أعرفك ، فهذا إنما هو تبعيض صحيح ، وإنما جاءهم عيسى بتحليل ما كان حراماً عليهم ، قال الله عز وجل : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء : ١٦٠] ، وهي نحو الشحوم وما يتبعها في التحريم ، فأما أن يكون أَحلَّ لهم القتل والسرقة والزنا فمحال "[٥] .

---

(١) ينظر : الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه (ماجستير) : ٢٢٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤٥/١ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٩٤/١ .

(٤) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري : ٣١١ ، الذي فيه (تراك أمكنة) وبعض النفوس أراد نفسه .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤١٥/١ .

حكم الزجاج على قول أبي عبيدة في معنى (بعض الذي حرم عليكم) بالاستحالة مستنداً في حكمه إلى ثلاثة معايير هي : اللغة ، والتفسير ، وما عليه العمل ، وبين الزجاج استحالة ذلك في اللغة إذ إنَّ البعض أو الجزء لا يكون بمعنى الكل ، ولم يكتفِ بذلك الحكم على أبي عبيدة ، وإنما جاوزه ليغلطه أيضاً في فهم معنى البيت ، فما أنشده أبو عبيده من قول لبيد : " أو يعتلق بعض النفوس حمامها " ليس معناه (كل النفوس) عند الزجاج ، وإنما هو تبعيض صحيح ، واستدل الزجاج على قوله بقول القائل : بعضنا يعرفك ، يريد أنا أعرفك ، فكلمة بعض في قول لبيد مستعملة في موضعها ، وليس كما زعم أبو عبيدة ؛ لأن المتكلم بعض القوم .

واستدل الزجاج على استحالة مجيء (بعض) بمعنى (كل) في التفسير وما عليه العمل ، بأن عيسى (عليه السلام) جاءهم بتحليل ما كان حراماً عليهم ، وأيد ذلك الزجاج بقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ أي الشحوم ، وما يتبعها في التحريم ، ولو كان معنى بعض الكل ، لأحل لهم القتل والسرقة والزنا ، وهذا محال .

والملاحظ أن حكم الزجاج النقدي على أبي عبيدة وحججه التي أدلى بها جاءت في موضعها ، وأنه أصاب في هذا الموضع ، والدليل أنَّ أكثر علماء التفسير قالوا بذلك .

قال مقاتل بن سليمان : " ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم من اللحوم والشحوم ، وكل ذي ظفر والسمك ، فهذا البعض الذي أُحل لهم "[١] ، فقول مقاتل واضح في معنى البعض .

وإلى ذلك ذهب الواحدي بقوله : " أحل لهم على لسان المسيح لحوم الإبل والثروب وأشياء من الطير والحيتان مما كان محرماً في شريعة موسى (عليه السلام) "[٢] .

---

(١) تفسير مقاتل بن سليمان : ٢٧٧/١ .

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٢١٢/١ .

وتابع القرطبي الزجاج في تغليط أبي عبيدة ورده في هذا الموضع فوصف قول أبي عبيدة – إن (بعض) بمعنى (كل) في هذا الموضع ، وما أنشده أبو عبيدة من قول لبيد – بأنه غلط عند أهل النظر من أهل اللغة ، وتابع القرطبي الزجاج في استدلاله على حكمه ، بأن البعض والجزء لا يكونان بمعنى الكل ، وأنَّ عيسى (عليه السلام) أحل لهم أشياء مما حرمها عليهم موسى من أكل الشحوم وغيرها ، ولم يحل القتل ولا السرقة ولا الفاحشة ، وزاد القرطبي على ذلك ما روي عن قتادة (ت ١١٧هـ) أنه قال : جاءهم عيسى بألين مما جاء به موسى صلى الله عليهما ، وعلى نبينا[١] .

ومن نقد الزجاج لأبي عبيدة في دلالة الألفاظ ما جاء في قوله تعالى :﴿ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ ﴾ [الأحزاب : ٣٠] ، قال الزجاج : " وقال أبو عبيدة : يعذب ثلاثة أعذبة ، قال : كان عليها أن يعذب مرة واحدة ، فإذا ضوعفت المرة ضعفين ، صار العذاب ثلاثة أعذبة[٢] ، وهذا القول ليس بشيء لأن معنى يضاعف لها العذاب ضعفين يجعل عذاب جرمها – كعذابي جرمين – والدليل عليه : ﴿ نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ ﴾ [الأحزاب : ٣١] ، فلا يكون أن تعطى على الطاعة أجرين ، وعلى المعصية ثلاثة أعذبة ، ومعنى ضعف الشيء مثله ، لأن ضعف الشيء الذي يُضعِفُه بمنزلة مثقال الشيء "[٣] .

ردَّ الزجاج ما ذهب إليه أبو عبيدة في معنى (ضعفين) وهو (ثلاثة أضعفة) ، ووصف قوله بأنه ليس بشيء مستدلاً على حكمه بدليلين أحدهما : قوله تعالى : ﴿ نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ ﴾ فلا يكون أجر الطاعة أقل من أجر المعصية ، فإذا كان أجر الطاعة مرتين فلا يكون أجر المعصية ثلاثة أعذبة ، وأما الدليل الآخر الذي احتج به الزجاج فهو : إنّ معنى ضعف الشيء في اللغة مثله ، وقد أصاب الزجاج في ذلك كما أصاب في معنى (بعض) والدليل في ذلك ما ذهب إليه علماء اللغة والتفسير .

---

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩٦/٤ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ١٣٦/٢-١٣٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٦/٤ .

فقد سبق الزجاجَ ابنُ قتيبة في الرد على أبي عبيدة بقوله : " قال أبو عبيدة : يُجعل الواحد ثلاثة (لا) اثنين ، هذا معنى قول أبي عبيدة ، ولا أراه كذلك ؛ لأنه يقول بعد : ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب : ٣١] ، وضعف الشيء مثله "[١] .

ولعل الزجاج قد استقى ذلك من ابن قتيبة ، فحكم الزجاج وحججه لا تبعد تماماً عما قاله ابن قتيبة .

ويرى الطبري أن ما ادعاه أبو عبيدة لم يدَّعِهِ أحد غيره وغير أبي عمرو بن العلاء الذي قرأ (يضعَّف)[٢] بتشديد العين تأولاً منه في قراءته أن (يضعف) بمعنى تضعيف الشيء مرة واحدة ، ويقول : أن (يضاعف) بمعنى أن يجعل الشيء مثليه حتى يكون ثلاثة أمثاله .

ويرى الطبري أن ذلك لا يجوز لأنه خلاف ما جاءت به الحجة مجمعة عليه[٣] .

وما ذكره الطبري في نسبة قراءة (يضعَّف) بغير ألف إلى أبي عمرو بن العلاء قد ذكره الزجاج في قوله : " القراءة يضاعف بألف ، وقرأ أبو عمرو وحده يُضعَّف ، وكلاهما جيدٌ "[٤] إلا أن الزجاج لم يذكر تأويل أبي عبيدة في تلك القراءة ، فكلاهما جيد عند الزجاج ، ولا علاقة لها بالمعنى .

وتابع النحاسُ الزجاجَ في رده على أبي عبيدة ، إذ جعل المعنى واحداً في (يضاعف) و(يضعف) ووصف قول أبي عبيدة بأنه لا يعرفه أحدٌ من أهل

---

(١) غريب القرآن لابن قتيبة : ٢٩٩/١-٣٠٠ .

(٢) ينظر : السبعة في القراءات : ١٨٥ .

(٣) ينظر : جامع البيان : ٢٥٥/٢٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١٧١/٤ .

اللغة ، وزاد في ذلك دليلاً آخر ، وهو ما روي عن قتادة (يضاعف لها العذاب ضعفين) قال عذاب الدنيا والآخرة[١] .

ومما يقطع الشك في صحة حكم الزجاج النقدي على أبي عبيدة ما قاله ترجمان القرآن ابن عباس في تفسير هذه الآية (ضعفين) قال : " بالجلد والرجم "[٢] فذلك يؤكد أن الضعفين اثنان وليس ثلاثة كما ادعى أبو عبيدة ، ويعضد حكم الزجاج أيضاً ما جاءت به المعجمات من أن ضعف الشيء مثله[٣] .

ثالثًا : ترجيح أقوال العلماء على قول أبي عبيدة :

مرَّ بنا نقد الزجاجُ أبا عبيدة في ضبط الرواية ، ودلالة الألفاظ على المعاني فضلاً عن ذلك ، فإنه رجح أقوال العلماء على قوله ، والترجيح من أساليب النقد عند الزجاج ، ومن ترجيحه للأقوال على قول أبي عبيدة ما جاء في قوله تعالى : ﴿ **وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا** ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، قال الزجاج : " قال أبو عبيدة : السر الإفصاح بالنكاح[٤] وأنشد[٥] :

ويحرم سرُّ جارَتِهِمْ عليهِمْ ويأكلُ جارُهُم أنفَ القصاعِ

وقال غيره ، كأن السِّرَ كناية عن الجماع ، كما أن الغائط كناية عن الموضع ، وهذا القول عندي صحيح "[٦] .

رجح الزجاج أن يكون معنى السر ههنا كناية عن الجماع – وهو قول الفراء[١] (ت ٢٠٧هـ) – ، على قول أبي عبيدة الذي ذهب إلى أن معنى السر ههنا (الإفصاح

---

(١) ينظر : معاني القرآن للنحاس : ٣٤٤/٥ .

(٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : ٣٥٣ .

(٣) العين : ٢٨٢/١ (ضعف) ، جمهرة اللغة : ٩٠٣/٢ (ضعف) ، المفردات في غريب القرآن: ٣٠٧ (ضعف) .

(٤) ينظر : مجاز القرآن : ٧٥/١ .

(٥) البيت للحطيئة في ديوانه : ٩٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣١٧/١ – ٣١٨ .

بالنكاح) ، واستند في ترجيحه إلى ما جاء في آية أخرى من قوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء : ٤٣] ، فحملها الزجاج على نظيرها ، فكما كنى الله سبحانه وتعالى عن الموضع بالغائط ، كنى بالسر عن الجماع .

والملاحظ أن الزجاج وضع ترجيحه في محله ، وقد أصاب في ذلك ، والدليل أن ما قاله العلماء لا يبعد عما قاله الزجاج .

ففي التفسير المنسوب إلى ابن عباس أنّ معنى (السر) الجماع(٢) ، وقال مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ) مثله(٣) .

وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) : " استعير السر للنكاح ، لأن النكاح يكون سراً "(٤) . وفي تلك النصوص لا يكون معنى السر الإفصاح ، وإنما هو كناية أو استعارة عن الجماع ، وهو ما ذهب إليه الزجاج .

وتابع الزجاجَ في ذلك الزمخشريُّ(٥) ، وأبو حيان الأندلسي(٦) ، ووصف الألوسي (ت ١١٧٣هـ) قول من قال أن السر هو التصريح بالنكاح بالتوهم ، ومما لا يكاد يخطر ببال(٧) .

رابعًا : مجاراة الزجاج لأبي عبيدة :

على الرغم مما مر ذكره من نقد الزجاج لأبي عبيدة ، والذي كان نقداً سلبياً في المواضع التي ذكرناها ، فإنَّ ذلك لا يعني أنّ دافعه البغض أو التعصب ضد أبي

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٥٣/١ .

(٢) ينظر : تنوير المقباس : ٣٣ .

(٣) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ١٩٩/١ .

(٤) غريب القرآن : ٨١/١ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٢٨٣/١ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٥٢٢/٢ .

(٧) ينظر : روح المعاني : ١٩٦/٤ .

عبيدة ، والدليل على ذلك أن الزجاج جاراه في أكثر من موضع[١] ، ونقده نقداً إيجابياً ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾[الشعراء : ٦٤] ، قال الزجاج : " أي قربنا ثم الآخرين من الغرق ، وهم أصحاب فرعون ، وقال أبو عبيدة : أزلفنا جمعنا ثَمَّ الآخرين ، قال ومن ذلك سميت مزدلفة[٢] ، وكلا القولين حسن جميل ، لأن جمعهم تقريب بعضهم من بعض ، وأصل الزُلفى في كلام العرب القربى "[٣] .

الملاحظ من قول الزجاج أنه استحسن قول أبي عبيدة ، واحتج لذلك بما يحمله لفظ (الزلفى) من معانٍ لغوية ، وجمع بين قوله وقول أبي عبيدة ، وذلك يبعد دافع التعصب عند الزجاج ، ويكشف عن عقلية متحررة ، والغاية الأولى عنده خدمة القرآن الكريم وبيان معانيه . وجاء استحسان الزجاج قولَ أبي عبيدة في موضعه إذ لم ينكر أحدٌ من العلماء على الزجاج ذلك الاستحسان[٤] ، وكذلك جاء معنى الزلفى في المعجمات العربية بمعنى القربى كما أورده الزجاج[٥] .

مما تقدم من نقد الزجاج لأبي عبيدة يتبين أن الزجاجَ كان صائباً في جميع أحكامه النقدية اتجاه أبي عبيدة ، سواء أكان ذلك في جانب الرواية وضبطها أم دلالة الألفاظ ، وكذلك في ترجيح أقوال العلماء على أقواله ، ومجاراته في بعض الأقوال ، وقد كان متحرراً في ذلك من جميع القيود ، سواء كانت فكرية أم مذهبية ، إيماناً منه بأن الأمر متعلق بكتاب الله العزيز ، فالواجب فيه اتباع الحق ، وليس اتباع الأهواء ، فالزجاج لم ينقده عفواً ، ولم يصدر الأحكام بحقِّهِ اعتباطاً ، وإنما كان ذلك مبنياً على وفق أسس وحجج تقطع الشك في تلك الأحكام .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤١٣/١ ، ١٩٦/٢ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ٨٧/٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٧٢/٤ .

(٤) ينظر : غريب القرآن : ٢٧٢/١ ، جامع البيان في تأويل القرآن : ٣٦٠/١٩ ، الكشاف : ٣١٦/٣ ، زاد المسير : ٣٤٠/٣ .

(٥) ينظر : العين : ٣٦٨/٧ (زلف) ، ولسان العرب : ١٣٨/٩ (زلف) .

اختلف العلماء حول مكانة قطرب العلمية ، فأكثرهم يرى أن الرجل يستحق الثناء ، فهو عالم ثقة فيما يقوله ويمليه[١] ، وقد أثنى عليه الكثير من العلماء ، قال أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) فيه : " كان حافظاً للغة كثير النوادر والغريب "[٢] . وقال ابن النديم : " كان قطرب ثقة فيما يحكيه "[٣] .

ووصفه ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) بالنحوي اللغوي[٤] ، ويبدو أن الزجاج سبقه إلى ذلك ، فهو تارة يصف قطرب بالنحوي ، وهو قليل جداً ، وأُخرى يصفه بأنه من أهل اللغة ، وهذا كثير ، فمن وصفه بالنحوي قول الزجاج : " وقد قال بعض النحويين وهو قطرب ... "[٥] وعدّه من أهل اللغة في قوله : " وذكر قطرب ، وغيره من أهل اللغة "[٦] . وقد أثنى الذهبي (ت ٧٤٨هـ) عليه بقوله : " كان موثوقاً فيما ينقله "[٧] .

---

(١) ينظر : جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه (دكتوراه) : ٩ .

(٢) مراتب النحويين : ٨٥ .

(٣) الفهرست : ٨٣ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٥٣/١٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١٣٤/١ .

(٦) المصدر نفسه : ٧٢/٣ .

(٧) تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : ٤٤١/٥ .

تلك هي منزلة قطرب عند مشاهير العلماء ، فقد كان حافظاً للغة ، وإماماً فيها ، ثقة فيما يحكيه ، ويرويه .

وعلى الرغم من ذلك فأنه لم يَسلم من نقد بعض العلماء ، فقال ابن السكيت : " كتبت عن قطرب قمطراً ، ثم تبينتُ أنه يكذب في اللغة ، فلم أذكر عنه شيئاً "[١] ؛ ولذلك خلت كتب ابن السكيت التي وصلت إلينا من الرواية عن قطرب .

وقال السيوطي في قطرب : " وهو غير ثقة "[٢] ولعل السيوطي قد تجوز في ذلك على قطرب وناقض نفسه ، إذ إنه أفاد كثيراً من أقواله[٣] ، فلو كان غير ثقة كما قال لترك النقل عنه كما فعل ابن السكيت .

أما نقد الزجاج لقطرب فأنه أقل بكثير مما قاله ابن السكيت والسيوطي ، فقد عرض الزجاج أقوال قطرب وناقشها ونقدها ، فردها في مواضع ، واستأنس بها في مواضع أُخر ، ويدور نقد الزجاج لقطرب في الغالب الأعم حول ما يأتي :

أولاً : دلالة الألفاظ :

نقد الزجاجُ قطرباً في دلالة اللفظ على المعنى في أكثر من موضع[٤] ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴾ [الرعد : ١٠] ، قال الزجاج : " أي من هو مستتر بالليل ، والليل أستر من النهار ، و[من هو] سارب بالنهار . أي من هو ظاهر بالنهار في سَرَبِه ، يقال : خَلَّ لهُ سَرَبَه أي طريقه ، فالمعنى الظاهر في الطرقات ، والمستخفي في الظلمات ، والجاهر بنطقه ، والمضمر في نفسه ، عِلمُ اللهِ فيهم جميعاً سواء ، وذكر قطرب[٥] وجهاً آخر ، ذكر أنه

(١) معجم الأدباء : ٥٣/١٩ .

(٢) المزهر في علوم اللغة : ٨٧/١ .

(٣) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ٢٠١/٢ ، ٩٦/٣ ، ٢٢٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٦/١ ، ١٠٢/٣ .

(٥) ينظر : جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه (دكتوراه) : ١٧٨-١٧٩ .

يجوز أن يكون (مستخف بالليل) ظاهراً بالليل ، وهذا في اللغة جائز ، ويكون مع هذا (وسارب بالنهار) أي مستتر ، يقال : انسرب الوحشيُّ إذا دخل في كِناسه . والأول بَيِّن ، وهو أبلغ في وصف علم الغيب "(١) .

أجاز الزجاج قولَ قطرب في معنى (مستخف بالليل) أي ظاهر بالليل ، واستند إلى جواز ذلك في اللغة ولم يستشهد لذلك ، إلا أنه حمل على قول قطرب أن يكون معنى (وسارب بالنهار) ، أي مستتر ، واستند في ذلك إلى ما أُثر عن العرب من قولهم : انسرب الوحشي إذا دخل في كناسه ، فمعنى (انسرب) في هذا القول أي (استتر) ، إلا أن الزجاجَ عاد فَرَجَّح المعنى الحقيقي ، إذ إنّ الشائع في اللغة أن (مستخف بالليل) مستتر بالليل ، لأن الليل أستر من النهار ، وهذا أمر لا خلاف فيه ، والسارب هو الظاهر ، ووصف ذلك الزجاج بأنه بين (أي أبين من قول قطرب) وأبلغ في وصف علم الغيب ، ولعل البلاغة في هذا الموضع : أن سياق النص (من أسر القول) أو جهر به) تقابل (مستخف بالليل) ، و(سارب بالنهار) فالسر إخفاء ، والجهر إظهار ، والله أعلم ، ولعل الزجاجَ كان مصيباً في الحكمين ، إجازة قول قطرب ، وترجيح القول الشائع في التفسير واللغة .

فأما إصابته في إجازة قول قطرب ، فقد أَيده فيه بعض العلماء ، واحتجوا لذلك من فصيح كلام العرب ، ومنهم الطبري فقد أجاز أن يكون معنى الإخفاء الإظهار ، واحتج لذلك بقوله تعالى : ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه : ١٥] ، قال أي أُظهرها(٢) .

وتابع الزجاجَ والطبري في ذلك أبو عبيد الهروي (ت ٤٠١هـ) بجواز أن يكون معنى الإخفاء الإظهار ، واحتج لذلك بقول امرئ القيس(٣) :

فإن تَكْتِمُوا السِّرَّ لا نُخْفِهِ وإن تَبْعَثُوا الحربَ لا نقعدُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٤١/٣ – ١٤٢ .

(٢) ينظر : جامع البيان : ٢٨٩/١٨ ، زاد المسير : ٤٨٥/٢ .

(٣) ينظر : ديوانه : ١٨٦ .

قال الهروي : " أي لا نظهره "[١] .

وأما إصابته في ترجيح المعنى الحقيقي لـ (مستخف) و(سارب) ؛ أي مختفٍ وظاهر ، فلم يعترض عليه أحدٌ من المفسرين[٢] ، مما يؤكد إصابة الزجاج في حكمه النقدي في هذا الموضع .

ومن المواضع الأخرى التي نقد فيها الزجاج قطرباً في معاني الألفاظ استحسانه ما ذهب إليه قطرب في معنى الـ (قرآن) فله فيه قولان :

الأول : معنى الجمع ، والآخر : لفظت به مجموعاً ، فوصف الزجاج القول الأول بالكثرة ، والثاني وصفه بأنه غير خارج عن الصحة[٣] ، واحتج لذلك بقول الشاعر : هجان اللون لم تقرأ جنينا[٤] ، ولعلّ الزجاج مصيبٌ في الحكمين أيضاً ، إذ ورد هذان القولان في معنى القرآن في كتب الغريب والمعجمات[٥] .

ثانيًا : ترجيح أقوال العلماء على قول قطرب :

رجح الزجاج أقوال بعض العلماء على قول قطرب في أكثر من موضع[٦] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف : ٥٠] ، قال الزجاج : " يجوز أن يكون

---

(١) الغريبين : ٥٧٧ (خفا) .

(٢) ينظر : غريب القرآن لابن قتيبة : ١/١٩٤ ، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) : ٧/٢٢٩ ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١/٧٦٧ ، الكشاف : ٢/٥١٦ ، لباب التأويل : ٤/٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/١٧٠ .

(٤) البيت لعمرو بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدر البيت : ذراعي عَيطل أرماء بكْرٍ ، ينظر : ديوانه : ٦٨ .

(٥) ينظر : الغريبين : ١٥١٦ ، المفردات في غريب القرآن (قرأ) : ٤١٩ ، لسان العرب (قرأ) : ١/١٢٩ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١/١٠٧ ، ٣/٢٨٦ .

معناه : خرج عن أمر ربه ، يقال : فسقت الرَطَبة إذا خرجت عن قِشرها ، وقال قطرب[١] : يجوز أن يكون معناه : فسق عن رد أمر ربه ، ومذهب الخليل وسيبويه وهو الحق عندنا أن معنى (فسق عن أمر ربه) أتاه الفسق لما أُمِرَ فعصى ، فكأن سبب فسقهِ أمر ربه ، كما تقول أطعمه عن جوع وكساه عن عُرْي ، المعنى كان سبب فسقه الأمر بالسجود لما كان سبب الإطعام الجوع ، وسبب الكسوة العرى "[٢] .

رجح الزجاج أن يكون معنى (فسق عن أمر ربه) أتاه الفسق بسبب أمر ربه – وتكون بذلك (عن) سببية – وهو قول سيبويه والخليل[٣] ، وقَدم ذلك على قول قطرب الذي ذهب إلى أَنَّ معناه فسق عن رد أمر ربه[٤] ، واحتج لذلك الترجيح من كلام العرب : أطعمه عن جوع وكساه عن عري إذ إنّ الجوع هو سبب الإطعام والعري هو سبب الإكساء ، كما أجاز الزجاج قولاً آخر ، وهو أن يكون معناه خرج عن أمر ربه ، واحتج لذلك بكلام العرب أيضاً ، وهذا قول الفراء ، وقد سبق الزجاجَ فيما احتج به[٥] .

ولعل الزجاج لم يوفق في هذا الاختيار – أي اختيار قول سيبويه والخليل – كما لم يصب قطرب في قوله ، والدليل على ذلك إجماع العلماء على اختيار القول الأول – أعني قول الفراء وهو (أن يكون خرج عن أمر ربه) ، ولا نعني بذلك أن العلماء لم يذكروا ما قاله الزجاج بل أجازه بعضهم[٦] . إلا أنهم رجحوا أن يكون معناه : خرج عن أمر ربه ، أو خرج عن طاعته[٧] . إلا أن الزجاج قد أصاب في عدم اختيار قول قطرب الذي لم يرجحه أحد العلماء .

---

(١) ينظر : جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه (دكتوراه) : ١٩٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣/١١١ .
(٣) ينظر : العين (فسق) : ٥/٨٢ ، والكتاب : ٤/٤٢٧ .
(٤) ينظر : الصحاح (عنن) : ٦/٢١٦٧ ، ولسان العرب (عنن) : ١٣/٢٩٥ .
(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢/١٤٧ ، غريب القرآن : ١/٣٢٨ .
(٦) ينظر : الكشاف : ٢/٧٢٧ .
(٧) ينظر : جامع البيان : ١٨/٤٣ ، الوجيز للواحدي : ١/٦٦٤ ، روح المعاني : ٨/٢٧٧ .

مما تقدم يتبين أن نقد الزجاج قطرباً يدور معظمه حول معاني الألفاظ . ويبدو أنّه أفاد في ذلك من كتاب قطرب في معاني القرآن فضلاً عن أنّه رجّح أقوال العلماء على أقوال قطرب ، ولم يشكك الزجاج في ثقة قطرب في الرواية ، فلم يتعرض لذلك إلا عندما بيَّن اللغات في قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف : ٧] .

قال الزجاج : " ويوسف فيه لغتان : يوسُف بضم السين ، ويوسِف بكسر السين ، وكذلك يُونُس ، ويُونِس ، وحكوا يُونَس بفتح النون ، حكاها قطرب وهي شاذة "[١] .

ذكر الزجاج في يوسُف ويونُس لغتين : بضم السين والنون ، وكسرهما وقد قُرِئ بهما[٢] ، واستبعد الزجاج ما حكاه قطرب بفتح السين في يوسف ، وفتح النون في يونس ووصفه بالشذوذ ، ولعل مقصد الزجاج في ذلك ليس شذوذ الحكاية أو الرواية ، وإنما يعني بذلك شذوذ هذه اللغة ، وإن كان ابن وثاب قد قرأ بها[٣] .

فحكم الزجاج بالشذوذ لا يعني التشكيك في ثقة قطرب ، وإنما يعني بذلك قلة استعمال هذه اللغة ، فإن كان مقصده في ذلك القلة فلا بأس ، وإن كان يعني بها الشذوذ عن قواعد كلام العرب ، نقول أنها أسماء أعجمية لا تخضع تماماً لأقيسة العربية* .

ومن الجدير بالذكر أن عدم تشكيك الزجاج في رواية قطرب يقدم لنا حجة في درء التهم التي وجهها إلى قطرب كلٌّ من ابن السكيت والسيوطي ، فلو لم يكن ثقة كما ادعوا لتصدى له الزجاج بالنقد ، كما نقد أبا عبيدة في ضبط الرواية ، فقد كان الزجاج

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٠٤/٢ ، ولم يذكرها الدكتور خضير حسين صالح الجبوري في أطروحته (جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه) .

(٢) قرأ بكسر السين نافع والحسن البصري ، وقرأ الباقون بالضم ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٥١/١ ، الكشاف : ٦٤/٤ ، المحرر الوجيز : ١٦٠/٢ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ١٦٠/٢ وقال ابن عطية وكلها لغات .

* وقد ذكرنا شيئًا من ذلك في نقد القراءات القرآنية ونقد اللغات .

متشدداً في الأخذ بالرواية وسيتضح ذلك من خلال نقده لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ) .

نال الأصمعي شهرة واسعة ، فقد " كانت الخلفاء تجالسه وتحب منادمته "[١] ويؤكد تلك الشهرة ثناء العلماء عليه من الذين عاصروه والذين خلفوه .

يقول الأخفش : " ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي وخلف ، فقيل له : أيهما كان أعلم ؟ فقال : الأصمعي "[٢] .

وميّز الفراءُ الأصمعيَّ من سائر اللغويين بقوله : إنه كان : " أعلمهم بالشعر وأتقنهم للغة ، وأحضرهم حفظاً "[٣] . أما المبرد فوصفه بأنه بحرٌ في اللغة لا يعرف مثله فيها ، وفي كثرة الرواية[٤] .

ويقول الرياشي : " كان الأصمعي شديد التوقي لتفسير القرآن[٥] ، صدوقاً صاحب سنة "[٦] .

ومما يقطعُ بعلو منزلة الأصمعي ما ذكره في حقه الأزهري بقوله : " ما رأيت في روايته شيئاً أنكرته "[٧] فهذا هو الأصمعي في رأي الكثير من معاصريه ، ومن تلاهم عالماً باللغة كثير الرواية .

وعلى الرغم من منزلة الأصمعي وشهرته فإنه لم يسلم من النقد ، فكان أبو عبيدة " يطعن على الأصمعي بالبخل ، وكان الأصمعي إذا ذَكر أبا عبيدة قال : ذاك ابن الحائك

---

(١) شذرات الذهب : ٣٧/٢ .

(٢) نزهة الألباء : ٧٥ .

(٣) مراتب النحويين : ٤٨ .

(٤) ينظر : الفهرست : ٨٨ .

(٥) ينظر : فعلت وأفعلت (السجستاني) : ١١٣ .

(٦) تهذيب اللغة : ١٤/١ .

(٧) المصدر نفسه : ١٥/١ .

"[١] وافترى عليه الشاذكواني (ت٢٣٤هـ) فقال : " إذا بعث الله عز وجل الخلق ، لم يبقَ بالبادية أعرابي إلا تظلَّم إلى الله من كذب الأصمعي عليه "[٢] ، وقيل : إن عبد الرحمن بن أخيه سُئِل " ما فعل عمّك ؟ فقال قاعدٌ في الشمس يكذب على الأعراب "[٣] ، وهذان القولان فيهما مبالغة وتجوُّز على الأصمعي ، إذ إن تراثنا اللغوي الغزير يشهد بأمانة الأصمعي ، وحسبنا أن نذكر المصادر التي ورد اسم الأصمعي فيها ، فيندر أن نجد مصدراً في اللغة لم ينقل عن الأصمعي ، وذلك في كتب اللغة والمعجمات والغريب والتفاسير ، وكتب المعاني .

ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج أحد هذه المصادر التي احتفلت بذكر الأصمعي في مواضع مختلفة ، فقد نقل الزجاج عن الأصمعي الكثير في معانيه ، وسنده في الرواية عنه المبرد عن الرياشي (ت٢٥٧هـ) عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) وقد صرح الزجاج بذلك ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [البقرة : ٨٣] ، قال الزجاج بعدما ذكر معنى (اليتامى) : " أخبرني بذلك محمد بن يزيد عن الرياشي عن الأصمعي "[٤] .

أما نقد الزجاج للأصمعي فيختلف تماماً عن نقده سائر اللغويين ، فهو قليل جداً قياساً إلى غيره ، فمعظمه يدور حول الترجيح بين قول الأصمعي وأقوال العلماء ، فما جاء من ترجيح قول الأصمعي على غيره من أقوال العلماء : في قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴾ [يوسف : ٤٢] ، قال الزجاج : " اختلفوا في البضع فقال بعضهم : البضع ما بين الثلاث إلى الخمس ، وقال قطرب : إلى السبع ، وقال الأصمعي ، وهو

---

(١) مراتب النحويين : ٥٠ .

(٢) الوافي بالوفيات : ٢/٣٥٥ .

(٣) مراتب النحويين : ٤٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١/١٦٣ .

القول الصحيح ، البضع ما بين الثلاث إلى التسع . واشتقاق البضع والبضعة من قطعت الشيءَ فمعناه القِطعة من العدد ، فَجُعل لما دون العشرة من الثلاث إلى التسع "[١] .

رجّح الزجاج قول الأصمعي في (البضع) وهو ما بين الثلاث إلى التسع ، ووصفه بالصحة ، واحتج له بما جاء في اللغة من اشتقاق البضع ، وإن كانت حجته في ذلك الحكم ضعيفة ، لأن اشتقاق البضع كما ذكر الزجاج من قطعت الشيء (أي معناه القطعة من العدد) ينطبق على ما قاله العلماء في (البضع) ممن ذكرهم الزجاج ، فبعضهم قال : من الثلاث إلى الخمس ، وقال قطرب : من الثلاث إلى السبع ، فهذان القولان أيضاً يحملان العدد ، وينطبق عليهما اشتقاق البضع ، أما قول الزجاج " فجعل لما دون العشرة من الثلاث إلى التسع " فلم يبين سبب اختياره لهذا العدد بالتحديد ، ولعل الزجاج رجح قول الأصمعي في هذا الموضع لوروده في كتب التفسير فقال مجاهد : " البضع ما بين الثلاث إلى التسع "[٢] ، وقال الفراء : " البضع ما دون العشرة "[٣] ، واختار ذلك القول الطبري بقوله : " والصواب في البضع من الثلاث إلى التسع ، ولا يكون دون الثلاث "[٤] ، ويبدو أن الزجاج رجح قول الأصمعي مستندًا إلى هذه الأقوال ، وإلا فإنه لم يقطع بحجته في علة هذا الترجيح . والبضع من العدد عند الخليل ما بين الثلاثة إلى العشرة[٥] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١١٢/٣ .

(٢) تفسير مجاهد : ٣٩٧/١ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٦/٢ .

(٤) جامع البيان : ١١٥/١٦ .

(٥) ينظر : العين (بضع) : ٢٨٦/١ .

وتابع الزجاجَ في ترجيحه الهرويُّ ، وجعل ذلك من استعمال العرب بقوله : " والعرب تستعمل البضع فيما بين الثلاث إلى التسع "[١] واحتج لذلك بما احتج به الزجاج من اشتقاق البضع والبضعة[٢] .

ومن الجدير بالذكر أن بعض العلماء من الخالفين للزجاج زعموا أن القول الأول الذي أورده الزجاج في (البضع) – وهو ما بين الثلاث إلى الخمس – هو قول الزجاج[٣] ، والحق أنه ليس بقوله ، لأنه قال : وقال بعضهم (أي أن الكلام منسوب إلى غيره من العلماء) ، ونجد مصداق ذلك بما ورد في كتب التفسير ، فقد قال ابن عباس ، ومقاتل بن سليمان : " البضع خمس سنين "[٤] .

أما قول قطرب الذي أورده الزجاج في البضع وهو أن يكون سبع سنين فلم نجد من رجح هذا القول إلا الواحدي الذي اختار أن يكون البضع سبع سنين[٥] .

يتبين مما تقدّم أن القطع في تحديد (البضع) ليس بالأمر اليسير ، إذ اختلف العلماء فيه كما ذكرنا ، ولم يذكروا في ذلك دليلاً قاطعاً على أن يكون من الثلاث إلى الخمس ، أو إلى السبع ، أو إلى التسع ، إلا أن ترجيح الزجاج وحكمه النقدي بالصحة على قول الأصمعي يمكن أن يوصف بالقريب ، ولا نملك لذلك حجة إلا كثرة من قال بذلك . والله أعلم بمقدار البضع .

ومن ترجيح الزجاج أقوال العلماء على قول الأصمعي ما ذكره في معنى قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، قال الزجاج : " اختلف الناس في تسميته هلالاً ، وكم ليلة يَسمى ؟ ومتى يسمى قمراً ؟ فقال بعضهم : يسمى هلالاً لليلتين

---

(١) الغريبين : ١٨٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، والعدد في اللغة : ٤٢ .

(٣) ينظر : النكت والعيون : ٤٠/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٩٧/٩ .

(٤) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : ١٩٧ ، تفسير مقاتل بن سليمان : ٣٣٥/٢ .

(٥) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٥٤٧/١ .

من الشهر ، ثم لا يسمى هلالاً إلى أن يعود في الشهر التالي ، وقال بعضهم : يسمى هلالاً ثلاث ليال ، ثم يسمى قمراً ، وقال بعضهم : يسمى هلالاً إلى أن يُحجَر ، وتحجيره أن يستدير بخطة دقيقة ، وهو قول الأصمعي ، وقال بعضهم : يسمى هلالاً إلى أن يَبهرَ ضوؤه سواد الليل ، فإذا غلب ضوؤه سواد الليل قيل له قمر ، وهذا لا يكون إلا في الليلة السابعة ، والذي عندي وما عليه الأكثر أنه يسمى هلالاً ابن ليلتين ، فإنه في الثالثة يبين ضوؤه "[١] .

رجح الزجاج قول العلماء في تسمية القمر هلالاً – وهو لليلتين من الشهر – على قول الأصمعي الذي قال أنه يسمى هلالاً إلى أن يُحجر وتحجيره أن يستدير بخطة دقيقة ، واحتج لذلك بحجتين : الأولى ما عليه أكثر العلماء ، والثانية أن القمر في الليلة الثالثة يبين ضوؤه فإذا بانَ أصبح قمراً ، وهذا استدلال عقلي من الزجاج وهو معروف ، فعندما يتبين ضوء القمر بارزاً يُطلقُ عليه قمرٌ ، ولا يقال له هلال .

ولعل الزجاج كان مصيباً في ترجيح قول العلماء على ما قاله الأصمعي وأصاب بما احتج ، إذ إن أكثر العلماء قال بذلك .

فقد وافقه في ذلك ابن دريد بقوله : " ويقال : أقمر الهلالُ في الليلة الثالثة من الشهر "[٢] . أي سمي الهلال قمراً في الليلة الثالثة ، وهذا مقارب لما ذكره الزجاج ، كما يتضح من قول ابن دريد أن القمر يسمى هلالاً لليلتين فقط وهو ما اختاره الزجاج .

وتابع الزجاجَ في ذلك ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) إذ رجح ما رجحه الزجاج ، ووصفه بأنه الأشبه والأكثر[٣] .

واختار ذلك جمع من العلماء ممن خلفوا الزجاج[٤] ، إلا الهروي فإنه قال : " إذا بدا دقيقا في أول الشهر يقال له في الثلث الأول هلال "[١] وفي كلام الهروي شيء من

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٩/١ .
(٢) جمهرة اللغة : ٧٩٢/٢ .
(٣) ينظر : المخصص : ٢١١/٥ .
(٤) ينظر : تهذيب اللغة : ٢٢٩/٥ (هَلَّ) ، زاد المسير : ١٥٣/١ ، لسان العرب : ٧٠٣/١١

الإغراب ، فأمّا أن يكون الثلث الأول من الشهر يسمى به هلالاً فهذا محال ، إلا أنه قد يعني بقوله " بدا دقيقا في أول الشهر " أي الأيام العشرة الأولى فيقال في الثلث الأول منها هلال ؛ أي مقدار ثلاث ليال ، فهي ثلث العشرة تقريباً .

يتضح من نقد الزجاج للأصمعي أنّه كان منصفاً بحقه متأدباً في نقده ، فلم يطعن في روايته قط مما يؤكد ضبط الأصمعي للرواية ، ويَدْرؤُ التهم التي اتهم بها من الكذب وغيرها .

ويغلب على الزجاج أنّه لا يذكر قول الأصمعي إلاَّ معلقاً عليه ، وكأنه حجة عنده بل إنّه غالباً ما يحتج بما ينشده الأصمعي من شعر ، ومن ذلك ذكره معنى قوله تعالى : ﴿ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾[إبراهيم : ٢٥] ، قال الزجاج : " إنّها ينتفع بها في كل وقت ، ولا ينقطع نفعها البتة ، والدليل على أن الحين بمنزلة الوقت ما أنشده الأصمعي من قول النابغة في صفة الحية والملدوغ[٢] :

تَنَاذَرها الراقونَ من سوء سَمِها تُطْلِقْهُ حِينًا وحينًا تراجعُ

المعنى أن السم يخف ألمه في وقت ويعود وقتا "[٣] .

فالزجاج كان غالباً ما يجد في قول الأصمعي حجة لما يقول ، مما يؤكد علوّ منزلته وإحاطته باللغة ، فضلاً عن أنّه يجد في قول الأصمعي حجة لأحكامه النقدية ، ففي قوله تعالى : ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ﴾[آل عمران : ١٥٢] ، قال الزجاج : " ويقال ما حَسَسْت فلانًا ، وهل حَسِستَ له – والكسر أكثر ، أي ما رفقت عليه ولا رحمته ويقال جيءَ به من حِسِّك وبَسِّك أي من حيث كان ولم يكن كذلك لفظ الأصمعي "[٤] فحجته في الترجيح لفظ الأصمعي بالكسر في هذا الموضع ، مما يؤكد وقوف الزجاج في صف

(هلل) .

(١) الغريبين : ١٩٣٧ (هلل) .

(٢) ديوان النابغة الذبياني : ٥٨ ، وقد ورد بلفظ (تطلقه طوراً وطوراً تراجع) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٦١/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤٧٨/١ .

الذين شهدوا للأصمعي بالعلم ، وثقة الرواية ، وصدقها ، فهو في نظر الزجاج من ثقاة اللغويين المشهود لهم بالأمانة .

كان أبو عبيد من الراسخين في العلم ، العاملين بما يعلمون ، ذا زهدٍ وورع ، وتقوى لله عز وجل[1] ، ويؤيد ذلك ثناء العلماء عليه ، منهم الجاحظ (٢٥٥هـ) القائل : " ومن المعلمين ثم الفقهاء ، والمحدِّثين ومن النحويين والعلماء

---

(١) ينظر : الغريب المصنف : ٨/١ (مقدمة المحقق) صفوان داوودي .

بالكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ ، وبغريب الحديث ، وإعراب القرآن ، ومن جمع صنوفاً من العلم ، أبو عبيد القاسم بن سَّلام ، وكان مؤدباً لم يكتب الناسُ أصح من كتبهِ ، ولا أكثر فائدة "[١] .

وقال ثعلب : " لو كان أبو عبيد في بني إسرائيل لكان عجباً "[٢] .

أما أحمد بن كامل القاضي (ت ٣٥٠هـ) فقال بحقه : " كان أبو عبيد القاسم بن سَّلام فاضلاً في دينه وفي علمه ، ربانياً متقنناً في أصناف علوم الإسلام من القرآن والفقه ، والعربية والأخبار ، حسن الرواية صحيح النقل ، لا أعلم أحداً من الناس طعن عليه في شيء من أمره ودينه "[٣] .

وعلى الرغم مما ذكرنا من ثناء العلماء على أبي عبيد فإنَّه لم يسلم من النقد اللاذع ، فقد اتهِمَ في كتابه الغريب المصنف بأنه أخذه من النضر بن شميل (ت ٢٠٤هـ)[٤] وقد رد ذلك القول الدكتور حسين نصار[٥] .

كما نقده ابن سيده في كتابه المحكم وتجرأ عليه بألفاظ لا تصح أن تطلق بحقه كالضعف والسخافة[٦] ، فعالمٌ جليل كأبي عبيد خدم القرآن الكريم والحديث الشريف ولغتهما أيما خدمة ، لا تليق بحقه تلك العبارات .

أما الزجاج فقد أفاد من أبي عبيد كثيراً في معاني القرآن وإعرابه ، وقد صرح بذلك فقال : " وأكثر ما أرويه من القراءة في كتابنا هذا فهو عن أبي عبيد مما رواه إسماعيل

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ١٩٩ .

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة : ١٩/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩/٣ .

(٤) ينظر : الفهرست : ٨٣ .

(٥) ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره : ١٦٦/١ .

(٦) ينظر : المحكم : ٤/١ .

بن إسحاق عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبيد "[١] فقول الزجاج واضح في مدى ما أفاده من أبي عبيد ، إذ إنَّ القراءات في كتاب الزجاج تشغل حيزاً كبيراً .

وعلى الرغم مما أفاده الزجاج من أبي عبيد ، فأنه تعرض له بالنقد في أكثر من موضع من معاني القرآن وإعرابه ، وكان نقده لأبي عبيد يدور حول أمرين الأول : ضبط الرواية ، والثاني : في مسائل لغوية .

أولاً : ضبط الرواية :

نقد الزجاج رواية أبي عبيد ، وذلك عندما ذكر القراءات في قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة : ٦] ، قال الزجاج : " وأما اختلاف الهمزتين نحو ﴿ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ﴾ [البقرة : ١٣] ، فأبو عمرو يخفف الهمزة الثانية في رواية سيبويه[٢] ، ويخفف الأولى فيجعلها بين الواو والهمزة ، فيقول (السفهاءُ أَلا) (بين بين) ... وقد ذكر أبو عبيد أن بعضهم روى عن أبي عمرو أنه كان إذا اجتمعت همزتان طُرحت إحداهما ، وهذا ليس بثبت ؛ لأن القياس لا يوجبه ، وأبو عبيد لم يحقق في روايته ، لأنه قال : رواه بعضهم ، وباب رواية القراءة عن المقرئ يجب أن يقل الاختلاف فيه "[٣] .

اتهم الزجاج أبا عبيد بعدم التحقيق من رواية القراءة القرآنية ، واستند في ذلك إلى قول أبي عبيد (روى بعضهم) ، أي لم يتحقق من القائل ، وذلك لا يجوز عند الزجاج ولا سيّما في باب رواية القراءة ، فلا مجال للاختلاف فيها .

ولا غرابة في توجيه رواية القراءة عند الزجاج ، إذ هي من الشروط الثلاثة التي رسمها الزجاج لنفسه في نقده للقراءات .

ولعل الزجاج كان صائباً في ذلك الحكم النقدي الذي أصدره بحق أبي عبيد ، والدليل على ذلك أن جميع كتب القراءات لم تذكر شيئاً مما ذكره أبو عبيد ، فأبو

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٨٠/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٤٩/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٨١/١ .

عمرو كان يحذف إحدى الهمزتين إذا اتفقتا بالحركة ، بأن يكونا مكسورتين ، أو مضمومتين ، وأما في غير ذلك فأنه كان يجعل إحداهما بين بين ، وإن اختلفوا بأيهما يخفف[١] .

ثانيًا : مسائل لغوية :

ومثلما نقد الزجاج رواية أبي عبيد ، فإنّه نقده في مسائل تتعلق باللغة ، وأغلب تلك المسائل صوتية ، دارت حول التقاء حرفين ساكنين أو متحركين .

فمما جاء من التقاء الساكنين في قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[البقرة : ٢٧١] ، ذكر الزجاج القراءات في (فَنعمَّا) من رواية أبي عبيد ، وهي ثلاث (فَنِعمَّا) بكسر النون وإسكان العين ، ووصفها الزجاج بأنها جيدة بالغة ، والقراءة الثانية (فَنَعِمَّا) بفتح النون وكسر العين ، ووصفها بأنها جيدة أيضاً .

وذكر الزجاج أن أبا عبيد ذكر أنه روي عن النبي محمد (ﷺ) قوله لابن العاص : (نَعْمَّا بالمال الصالح للرجل الصالح)[٢] فذكر أبو عبيد أنه يختار هذه القراءة لأجل هذه الرواية[٣] ، ورد عليه الزجاج بقوله : " ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا ، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة البتة ، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدٌ ولين "[٤] .

فنَقْدُ الزجاج لأبي عبيد مبنيّ على حجتين ، الأولى : إنّ أصحاب الحديث الذين ذكروا الحديث الذي احتج به أبو عبيد ولأجله اختار تلك القراءة – لم يضبطوا ذلك في

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات : ١٣٩/١ ، إعراب القراءات السبع وعللها : ٦٩/١ ، المحتسب : ٥١/١ .

(٢) ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد : ٩٤/١ (كما أورده الزجاج إلا أن أبا عبيد لم يشر إلى السكون في العين ، وفي مسند أحمد بلفظ (نعم المال الصالح ...) برواية عمرو بن العاص : ١٩٧/٤ .

(٣) ينظر : القراءات لأبي عبيد (جمع ودراسة) : ١١٧ – ١١٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٤/١ .

رأي الزجاج ، والثانية : إنّ هذه القراءة غير جائزة عند البصريين ؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مد ولين ، فأما الحجة الأولى فأحسب أن الزجاج قد أصاب فيها ، إذ إن الحديث ورد في مسند أحمد برواية عمرو بن العاص (نعم المال الصالح ...)(١) فلم يُضبط كما روى أبو عبيد .

وقد أيّد حجةَ الزجاج في ذلك أبو شامة المقدسي بعدما ذكر اختيار أبي عبيد في القراءة (نعمّا) ونقد الزجاج لهذا الاختيار ، فقال أبو شامة : " صدق أبو إسحاق ، فكما قيل عمّن روى قراءة الإسكان : إنّه سَمِعَ الإخفاء فلم يضبط ، كذلك القول في رواة الحديث بل أولى ؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروائق على خلاف فصيح اللغة "(٢) .

أما الحجة الثانية التي احتج بها الزجاج في نقد أبي عبيد فقد أصاب فيها وأجاد ، والدليل على ذلك إجماع أصحاب القراءات على أن القراءة بكسر النون والعين أجود وأحسن من إسكان العين ، وحجتهم في ذلك أن في إسكان العين جمعاً بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين ، وهذا غير جائز(٣) ، ومن علماء القراءات من تابع الزجاج في ذكره عدم جواز هذه القراءة عند البصريين ، وجوازها عند الكوفيين(٤) .

ومما ورد من اجتماع حرفين متحركين ، في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ ﴾[المائدة : ٥٤] ، ذكر الزجاج أن الأصل (يرتدد) بدالين وبذلك قرأ نافع وأهل المدينة(٥) ، وأدغمت الدال الأولى في الثانية ، وحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين ، ثم قال : " قال أبو عبيد : إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين ، وأحسبه غلط ، لأن اجتماع

---

(١) مسند أحمد : ١٩٧/٤ .

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني : ٣٧٥ .

(٣) ينظر : معاني القراءات : ٢٢٩/١ ، حجة القراءات : ١٤٧/١ ، التيسير في القراءات : ٨٤/١.

(٤) ينظر : الإقناع في القراءات السبع : ٢٤ .

(٥) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٤٥ (قرأ بدالين نافع وابن عامر) .

حرفين متحركين من جنس واحد أكثر في الكلام من أن يحصى نحو شرَرٍ ومَدَدٍ وجُدَدٍ ، والكسر في قوله (من يرتَدَّ) يجوز لالتقاء الساكنين لأنه أصل "[١] .

نقد الزجاج أبا عبيد في علة إدغام (يرتدد) ووصف ما قاله من أن علة الإدغام التقاء حرفين متحركين بأنه غلط ، وحجة الزجاج في ذلك أن اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد كثير في اللغة ، وقد عضد حكمه بالأمثلة على ذلك ، فذكر أربعة ألفاظٍ اجتمع فيها حرفان متحركان ، أما علة الإدغام عند الزجاج في ذلك الموضع فهو اجتماع حرفين ساكنين . (الدال الثانية مجزومة بِمَنْ والأولى ساكنة) .

والملاحظ من حكم الزجاج على أبي عبيد بقوله (وأحسبه غلط) بأنه لم يطمئن للحكم ، إذ إن (حسب) من أفعال الشك ، فإن ثبت ما روى الزجاج عن أبي عبيد ، فإن حكمه عليه بالغلط ليس بحاجة إلى الشك ، إذ إن المعروف في اللغة أن اجتماع حرفين متحركين كثير جداً ، إلا أن الزجاج قد يكون غير مطمئن لما روي عن أبي عبيد ، فذلك يسوغ الشك في الحكم عليه بالغلط ، ولم نجد فيما وقع بين أيدينا من المصادر من يذكر ذلك ، ونسبه إلى أبي عبيد ، إلا أن أكثر العلماء يقول إنّ علة الإدغام في هذا الموضع وتحريك أحد الحرفين هو التقاء الساكنين[٢] ، وقالوا : " إنْ الإظهار لغة أهل الحجاز "[٣] .

يتبيّن من نقد الزجاج لأبي عبيد أنّه كان صائبًا ، ويؤكد ذلك ما ذكرنا من تأييد العلماء لذلك ، ويلاحظ أن أغلب نقده كان سلبياً ، إلاّ أنّ ذلك لا يعني الخصومة أو البغض له ، بل إنّه يعبر عن حرص الزجاج على سلامة اللغة والدفاع عنها .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٨٢/٢ .

(٢) ينظر : حجة القراءات : ٢٣٠/١ ، زاد المسير : ٥٥٩/١ .

(٣) حجة القراءات : ٢٣٠/١ .

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أعطى فأغدق ، وأنعمَ فأتمَّ ، ومَنَّ عليَّ حتى وصل البحثُ إلى ختامِهِ بعد رحلةٍ من العمل دأبتُ فيه على إبراز نتاج آخر تمثّل بالجانب النقدي عند الزجاج بعد أن خلت الدراسات في كتابه من هذا الأثر ، فكان نتاجًا يُضمُّ إلى النتاجات الكثيرة المتمثلة برسائل جامعية ناقشت موضوعات شتّى في (معاني القرآن وإعرابه) مما يشهد للزجاج بالتميّز والتنوع ، وسعة العلم .

وقد خلص البحث إلى نتائج أهمّها :

١- على الرغم من انطلاق النقد من النصّ الأدبي فإنّه تعدّاه إلى النص اللغوي فبرز فيه نقادٌ كبار اتّسعت رؤيتهم لتشملَ نقد القراءات والمفسرين واللغويين ولغات العرب ، وقد وُجِدَ هذا النقد في كتبهم مما جعلها تنماز بالشمول ودقة النظر .

٢- بَرَزَ الزجاج ناقدًا مميّزًا في نقده ، فجاءت أحكامه مسموعة لدى العلماء ، وقد ركن إليها الكثير منهم ، والناقد المميّز من يُسمع حكمُهُ ويُركن إليه ، وقد اتّسعت دائرة النقد عنده لتشمل مجالات شتّى وعلماءَ كثيرين إلاّ أنّ مفهوم النقد بمعناه الدقيق ظهر عنده في تصويبه اللغوي .

٣- كشف البحث أنّ للزجاج غايتين رئيستين من النقد اللغوي هما : صيانة اللسان من اللحن ، وتقعيد القواعد .

٤- انماز الزجاج بالموضوعية والتحفظ في أحكامه النقدية ، وقد ظهرت الموضوعية عنده في اتّجاهين : الأول : في نقده قُراء وعلماء بصريين ، والآخر : قلّة حدّة نقده لغويين مشهورين أمثال أبي عبيدة ، وقطرب ، والأصمعي ، وأبي عبيد . نعم إنّه شكّك برواية أبي عبيدة وأبي عبيد واتّهمهما بعدم الضبط ، إلاّ أنّه لم يتعرض لهما في نقده مثل ما تعرّض لهما معاصروهُ الذين انماز نقدهم بالعنف والحدّة والتهكم ، والدليل أنّه وثّق أبا عبيدة بقوله :

إنّه الثقة المأمون ، وأمّا التحفظ فقد ظهر عنده حين يعرض لقراءة أو مسألة لغوية لا تروق له ولا يجد لها مخرجًا فيقول عنها : " لا أعرف لهذا مخرجًا " أو " لستُ أعرف ما وجه ذلك " ، فلا يدّعي شيئًا لنفسِهِ على غير بيّنة ، وقد يحصر النقد السلبي برأيه الخاص دون إطلاق أحكامٍ عامّة كقوله : " ولا هي عندي جائزة " ، و " هذا القول عندي ليس بجائز " وغيرها من العبارات التي تُوحي بتواضع الرجل في إطلاق الأحكام النقدية .

٥- لم يكن الزجاج جاريًا وراء هواه في إطلاق الأحكام النقدية ، بل اتّبع في ذلك منهجًا دقيقًا قوامه أصول النحو من السماع المتمثل بالقرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، وكلام العرب المنظوم والمنثور ، والقياس والإجماع ، واستصحاب الحال ، فضلاً عن استدلالات أخرى كالاستدلال العقلي ، والأولوية ، ومراعاة الأصل ، والسياق القرآني ، وغيرها .

٦- تُعدُّ القراءات القرآنية عند الزجاج مصدرًا أصيلاً من مصادر الاحتجاج ، وعلى الرغم من تحفظ الكثيرين من الاحتجاج بالحديث الشريف فإنّ الزجاج استند إليه في أدلته النقدية ، أمّا الشاهد المجهول فليس بحجة عنده ، ولا يعول عليه في الاستشهاد .

٧- أساليب النقد عند الزجاج أربعة هي : الإفرادي ، ويندرج تحته : الاستحسان ، والقبول ، والردّ والتضعيف ، والترجيح . والمزدوج بشقّيه : المختلف والمؤتلف . والمُنوّع الذي يكون الحكم فيه بثلاثة مصطلحات نقدية ، والتصويب اللغوي وهذا الأخير هو الذي يكشف عن شخصيته النقدية .

٨- وضع الزجاج ثلاثة معايير لنقد القراءات القرآنية ، هي : صحة السند ، وموافقة رسم المصحف ، وأن يكون لها وجه في العربية – وقد استقرت بعده هذه المعايير لتصبح شروط القراءة – وعليها اعتمد في تمييز جيّد القراءة من غيرها ، ثمّ أضاف إليها معيارًا رابعًا يركن إليه حين تتساوى قراءتان على وفق تلك المعايير الثلاثة وهو معيار الكثرة فيُرجّح على أساسه القراءة القرآنية .

٩- برأت ساحة الزجاج من قضيتين نسبهما إليه الباحثون المحدثون الأولى : عدم التصريح بأسماء الكتب التي ينقل عنها ، فقد صرّح في غير موضع بأسماء

بعض الكتب ككتاب الأضداد له ، وهو ما أهمل ذكره من ترجم له من القدماء والمحدثين ، وكتاب الخليل الذي شَهِدَ خلافًا واسعًا في نسبته إليه ، مما يكشف أنّ الزجاج من المؤيدين لنسبة كتاب العين إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكتاب سيبويه وكتاب التفسير لأحمد بن حنبل ، والأخرى : في إخضاعه القراءات القرآنية لأقيسته النحوية واللغوية ، وهو بعيد كلّ البعد عن تلك التهمة .

١٠- ظهر من نقد الزجاج للغات العرب أنّه صاحب ذوقٍ نقديّ ، فهو لا يكتفي بإطلاق الأحكام ، بل يفصّل في مراتبها ، فظهرت عنده عبارات مثل : الأجود ، ويليه في الجودة ، وأضعفهما . أمّا أفصح اللغات عند الزجاج فهي لغة الحجاز ، وتميم ، وهذيل ، وتهامة ، وهو بذلك يحذو حذو سيبويه ويردد عباراته أنفسها ، إذ إنّ هذه اللغات عند سيبويه هي أفصح اللغات ، أمّا معاييره في نقدها فهي في أغلب الأحيان معايير القراءات القرآنية أعينها .

١١- اشتمل كتاب (معاني القرآن وإعرابه) على علومٍ كثيرة ، وقد أظهرت دراستنا أنّه يمكن أن يُعدّ من مصادر التصويب اللغوي ، أو ما يُعرف بـ (لحن العامة) ، أو (لحن الخاصة) ، أمّا في مجال التفسير فيُعدّ (معاني القرآن وإعرابه) كتابًا من كتب التفسير ، وصاحبه في عداد المفسرين الناقدين .

١٢- لا يخلو أيّ عملٍ مهما أُتقِنَ من مآخذ ، وقد سجلت الدراسة بعض المؤاخذات على الزجاج ، على الرغم مما انماز به من فكرٍ نقدي ، منها : عدم تعليل الأحكام النقدية التي يطلقها ، فيكتفي بإصداره الحكم النقدي فقط ، ومنها إطلاقه عبارات وأحكام نقدية في نقده للقراءات واللغات لا تليق بمقامهما كوصفه لهما بالقبح مثلاً ، وقد جعل من بعض اللغات مقياسًا يقيس عليه كلّ رديء وشاذ ، وكان ينبغي عليه أن يطلق عبارات أليق وأنسب بالمقام ، وقد وجدنا الزجاج ينسب بعض الأقوال إلى قُرّاء مشهورين ويردّها ، وأجمع العلماء على غير ذلك – كما ظهر في نقده حمزة الكوفي – مما غيّب الدقة عنده في بعض الأحيان في نسبة القراءات إلى أصحابها .

ومما يؤخذ عليه أيضًا عدم استقرار منهجه في ذكر أسماء منقوديه ، فقد يصرّح بهم تارةً ويُغيّب أسماءَهم تارةً أخرى ، ونجده لا ينسب أحيانًا الأقوال واللغات والقراءات إلى أصحابها ، وإن لم يكن منفردًا بهذا من بين علمائنا القدامى .

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم مصدر العربية الأول

أولاً : الكتب المطبوعة

(أ)

- الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، بتحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، د.ت .
- إبراز المعاني من حرز الأماني ، أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، د.ت .
- الإتباع ، أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) ، بتحقيق : عزّ الدين التنوخي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م .
- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، محمد بن علان البكري الشافعي (ت١٠٥٧هـ) ، بتحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ٢٠٠١م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنّا المعروف بالدمياطي (ت١١١٧هـ) ، بتحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل ، ط١ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٢٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، د. عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة علي جَرَّاح الصباح للنشر والتوزيع – الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٨م .
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، بتحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

📖 الأدوات النحوية في كتب التفسير ، د. محمود أحمد الصغير ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

📖 إسفار الفصيح ، أبو سهل الهروي (ت٤٣٣هـ) ، بتحقيق : أحمد بن سعيد قشاش ، ط١ ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، ١٤٢٠هـ .

📖 إصلاح المنطق ، ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، بتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط٤ ، دار المعارف – مصر ، ١٩٨٧م .

📖 الأصول – دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمّام حسّان ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ١٩٨٨م .

📖 الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، بتحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

📖 الأضداد في اللغة ، د. محمد حسين آل ياسين ، ط١ ، مطبعة المعارف – بغداد ، ١٩٧٤م .

📖 إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، بتحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

📖 إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، بتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، ط١ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

📖 إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، بتحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

📖 الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) ، بتحقيق : سمير جابر ، ط٢ ، دار الفكر – بيروت ، د.ت .

📖 الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، بتحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر – بيروت ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

📖 الإغفال (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، بتحقيق : د. عبد الله بن عمر

الحاج إبراهيم ، ط١ ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، قرأه وعلّق عليه : د. محمـود سـليمان يـاقوت ، دار المعرفـة الجامعيـة – مصـر ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .
- الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش الأنصاري (ت٥٤٠هـ) ، بتحقيق : د. عبد المجيد قطامش ، ط١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – السعودية ، ١٤٠٣هـ .
- الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتّى القرن الرابع الهجري ، دراسة مع تحقيق كتاب الاستكمال لابن غلبون ، عبد العزيز علي سفر ، دار التراث العربي – الكويت ، ٢٠٠١م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م .
- الانتصار لسيبويه على المبرّد : ابن ولّاد التميمي (ت٣٣٢هـ) ، بتحقيق : د. زهيـر عبـد المحسـن سـلطان ، مؤسسـة الرسـالة – بيـروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصـريين والكـوفيين ، أبـو البركات الأنباري ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، القاضي البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ، دار الفكر – بيروت ، د.ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، دار الفكر – بيروت ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، د. أحمد مختار عمر ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧١م .
- البحث النحوي المعاصر في العراق – الاتجاهات والمضامين ، د. مكي نومان مظلوم ، ط١ ، أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع – سورية – دمشق ، ٢٠١٢م .
- بحر العلوم ، أبو الليث السمرقندي (ت٣٧٥هـ) ، بتحقيق : محمود مطرجي ، دار الفكر – بيروت ، د.ت .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، بتحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- بدائع الفوائد ، ابن قيّم الجوزية (ت٧٥١هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، د.ت .
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية – بيروت – لبنان ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان ، د.ت .

(ت)

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، بتحقيق : عمر عبد السلام التدمري ، ط٢ ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، بتحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

📖 التبيـان فـي إعـراب القـرآن ، أبـو البقـاء العكبـري ، بتحقيـق : علـي محمـد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .

📖 تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، أبو حفص عُمر بن خَلَف بن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ) ، بتحقيـق : مصـطفى عبـد القـادر عطـا ، ط١ ، دار الكتـب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

📖 التذكرة في القراءات الثمان ، ابن غلبون الحلبي (ت٣٩٩هـ) ، بتحقيق : أيمن رشدي سويد ، ط١ ، دار ابن الجوزي – جدة ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

📖 تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) ، بتحقيق : السيد الشرقاوي ، راجعه : د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

📖 تطـور تفسير القرآن ، د. محسـن عبـد الحميـد ، مطبوعـات جامعـة بغـداد ، د.ت .

📖 تطور تفسير القرآن (قراءة جديدة) ، د. محسن عبد الحميد ، بيت الحكمة – بغداد ، د.ت .

📖 التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عودة خليل أبو عودة ، ط١ ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

📖 التعريفـات ، الشـريف الجرجـاني (ت٨١٤هـ) ، ط١ ، دار الكتـب العلميـة – بيروت – لبنان ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

📖 تفسير ابن عرفـة ، عبـد الله بـن محمـد بـن عرفـة (ت٨٠٣هـ) ، بتحقيق : د. حسن المناعي ، ط١ ، مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس ، ١٩٨٦م .

📖 تفسير سفيان الثوري ، أبو عبد الله سفيان الثوري الكوفي (ت١٦١هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

📖 تفسير القرآن العظيم المعروف بتفسير ابن أبي حاتم ، ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) ، بتحقيق : أسـعد محمـد الطيـب ، ط١ ، مكتبـة نـزار مصـطفى البـاز – مكة المكرمة – الرياض ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

- التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، الشيخ مساعد الطيار ، دار ابن الجوزي –جدة ، ١٤٢٢هـ .
- تفسير مجاهد ، مجاهد بن جبير المخزومي (ت١٠٣هـ) ، بتحقيق : عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي ، المنشورات العلمية – بيروت ، د.ت .
- تفسير مقاتل بن سليمان ، مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي (ت١٥٠هـ) ، بتحقيق : أحمد فريد ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- التفسير والمفسرون ، د. محمد حسين الذهبي ، ط٧ ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- التفكير النقدي عند العرب ، د. عيسى علي العاكوب ، ط٤ ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، يُنسب لابن عباس (ت٦٨هـ) (ﷺ) ، جمعه الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، بتحقيق : محمد عوض مرعب ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ٢٠٠١م .
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، بتحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، مكتبة الصحابة – الإمارات – الشارقة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

(ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن ، ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، بتحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) ، بتحقيق : هشام سمير البخاري ، عالم الكتب – الرياض – السعودية ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .

📖 جمهرة اللغة ، ابن دريد (ت٣٢١هـ) ، بتحقيق : رمزي منير بعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٨٧م .

📖 جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات وتحقيق اختياراته في القراءة ، أحمد بن فارس السلُّوم ، ط١ ، دار ابن حزم – بيروت – لبنان ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

(ح)

📖 الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، بتحقيق : د. عبد العال سالم مكرّم ، ط٣ ، دار الشروق – بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

📖 حجة القراءات ، أبو زرعة (ت نحو٤٠٠هـ) ، بتحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

📖 الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، بتحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، ط١ ، دار المأمون للتراث – بيروت ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

📖 الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، د.ت .

📖 الحروف ، أبو نصر الفارابي (ت٣٥٠هـ) ، بتحقيق : محسن مهدي ، دار المشرق – بيروت ، ١٩٨٦م .

📖 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو النعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) ، مطبعة السعادة – مصر ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

(خ)

📖 خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، بتحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى – بيروت – لبنان ، د.ت .

(د)

- دراسات بلاغية نقدية ، د. أحمد مطلوب ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – بغداد ، د.ت .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد – بغداد – العراق ، ١٩٨٠م .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) ، بتحقيق : عرفات مطرجي ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، بتحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، د.ت .
- دلالة السياق ، ردة الله بن ردة الطلحي ، ط١ ، مكتبة الملك فهد الوطنية – السعودية ، ١٤٢٤هـ .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، شرحه وقدّم له ووضع فهارسه : سوهام المصري ، ط١ ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- ديوان امرئ القيس ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٥ ، دار المعارف – مصر ، ١٩٩٠م .
- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية ، د.ت .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) ، بتحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، ط٣ ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٨٦م .
- ديوان حسان بن ثابت ، بتحقيق : د. وليد عرفات ، دار صادر – بيروت ، ٢٠٠٦م .
- ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري ، اعتنى بتصحيحه : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة التقدم – مصر ، ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م .

- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي ، بتحقيق : د. أميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، بتحقيق : سامي مكي العاني ، ط١ ، مكتبة النهضة – بغداد ، ١٩٦٦م .
- ديوان النابغة الذبياني ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٨٥م .

(ر)

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .

(ز)

- زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، بتحقيق : محمد عبد الرحمن عبد الله ، ط٣ ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ١٤٠٤هـ .
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، بتحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(س)

- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ت٣٢٣هـ) ، بتحقيق : د. شوقي ضيف ، ط١ ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : د. حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم – دمشق ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، بإشراف : شعيب الأرناؤوط ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

🕮 شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .

🕮 شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ، أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) ، بتحقيق : د. حنّا نصر السبتي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

🕮 شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، بتحقيق : د. إحسان عباس ، دار التراث العربي – الكويت ، ١٩٩٢م .

🕮 شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، بتحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

🕮 شرح شواهد شرح الشافية ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، منشور مع شرح شافية ابن الحاجب .

🕮 شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، بتحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث العربي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

🕮 شرح المفصّل ، ابن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. أميل يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

🕮 شواذ القراءات ، رضي الدين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري) ، بتحقيق : د. شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ – بيروت – لبنان ، د.ت

🕮 الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، ط١ ، مطبعة الزهراء – بغداد ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

(ص)

- الصـاحبي فـي فقـه اللغـة وسـنن العـرب فـي كلامهـا ، أحمـد بـن فـارس (ت٣٩٥هـ) ، بتحقيـق : السـيد أحمـد صـقر ، ط١ ، دار الكتـب العلميـة – بيروت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ) ، بتحقيق : د. يوسف علي طويل ، ط١ ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٨٧م .
- صحيح ابن حبّان ، محمد بن حبّان بن معاذ التميمي (ت٣٥٤هـ) ، بتحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- صـحيح البخـاري ، محمـد بـن إسـماعيل أبـو عبـد الله البخـاري (ت٢٥٦هـ) ، بتحقيـق : محمـد زهيـر بـن ناصـر ، ط١ ، دار طـوق النجـاة – دمشـق ، ١٤٢٢هـ .
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .

(ط)

- طبقات الحنابلة ، أبو الحسين بن أبي يعلى محمد بن محمد (ت٥٢٦هـ) ، بتحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة – بيروت ، د.ت .
- طبقـات فحـول الشـعراء ، محمـد بـن سـلاّم الجُمحـي (ت٢٣٢هـ) ، بتحقيـق : محمود محمد شاكر ، دار المدني – جدة ، ١٩٧٤م .
- طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الأدنوي (من علماء القرن الحادي عشر الهجري) ، بتحقيق : سليمان بن صالح الخزي ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ، ١٩٩٧م .
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزُّبيدي ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف – مصر ، ١٩٨٤م .

(ظ)

- ظـاهرة الشـذوذ فـي النحـو العربـي ، د. فتحـي عبـد الفتـاح الـدجني ، وكالـة المطبوعات – الكويت ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

(ع)

📖 العدد في اللغة ، ابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، بتحقيق : عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر ، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

www.shamela.ws

📖 علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ط٥ ، عالم الكتب - القاهرة ، ١٩٩٨م .

📖 علم القراءات : نشأته - أطواره - أثره في العوم الشرعية ، د. نبيل بن محمد آل إسماعيل ، تقديم : عبد العزيز آل الشيخ ، ط١ ، مكتبة التوبة - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

📖 علم اللغة العربية - مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ، د. محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب - القاهرة ، د.ت .

📖 علوم القرآن والتفسير ، د. كاصد الزيدي وابتهال كاصد الزيدي ، ط٢ ، المركز الوطني لعلوم القرآن - ديوان الوقف الشيعي - بغداد ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

📖 العنوان في القراءات السبع ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف السرقسطي (ت٤٥٥هـ) ، بتحقيق : د. زهير غازي زاهد ود. خليل عطية ، عالم الكتب - بيروت ، ١٤٠٥هـ .

📖 العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، بتحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال - بيروت ، د.ت .

(غ)

📖 غاية النهاية في طبقات القُراء ، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، اعتنى به : برجستراسر ، ط٣ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٢هـ .

📖 غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ) ، بتحقيق : محمد عبد المعيد خان ، ط١ ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٣٩٦هـ .

📖 غريب القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، بتحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- الغريـب المصـنف ، أبـو عبيـد القاسـم بـن سـلاّم الهـروي ، بتحقيـق صـفوان عدنان داوودي ، دار الفيحاء – دمشق ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- الغريبين في القرآن والحديث ، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ) ، بتحقيق : أحمد فريد المزيدي ، قدّم لـه وراجعه : د. فتحي حجازي ، ط١ ، مكتبة نزار مصطفى الباز – الرياض – مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

(ف)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن رجب البغدادي الحنبلي (ت٧٩٥هـ) ، بتحقيـق : أبـو معـاذ طـارق بـن محمـد عـوض الله ، دار ابـن الجـوزي – السعودية ، ١٤٢٢هـ .
- فصـول فـي فقـه العربيـة ، د. رمضـان عبـد التـواب ، ط١ ، دار الحمـامي – القاهرة ، ١٩٧٣م .
- فصول في فقه اللغة والنقد ، د. نعمة رحيم العزاوي ، ط١ ، المكتبة العصرية – شارع المتنبي – بغداد ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- فعلت وأفعلت ، أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) ، بتحقيق : د. خليل إبراهيم العطية ، ط٢ ، دار صادر – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- فقـه اللغـة فـي الكتـب العربيـة ، د. عبـده الراجحـي ، دار النهضـة العربيـة – بيروت ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- الفهرست ، ابن النديم (ت٣٨٠هـ) ، بتحقيق : إبراهيم رمضـان ، ط٢ ، دار المعرفة – بيروت ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ط٣ ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٦٤م .

- فــي اللهجـات العربيــة ، إبـراهيم أنـيس ، ط٦ ، مكتبــة الإنجلـو المصـرية ، ١٩٨٤م .
- فــي النحــو العربــي نقــد وتوجيــه ، د. مهـدي المخزومــي ، ط١ ، المكتبــة العصرية – صيدا – بيروت ، ١٩٦٤م .

(ق)

- القــاموس المحــيط ، الفيرزآبــادي (ت٨١٧هـ) ، مكتــب تحقيــق التــراث فــي مؤسسة الرسالة ، ط٨ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- القراءات الشـاذة وتوجيهها النحوي ، د. محمـود أحمـد الصـغير ، دار الفكـر المعاصر – بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م .
- قواعد الترجيح جمعًا ودراسةً ، خالد بن عثمان السبت ، ط١ ، دار ابن عفان – السعودية ، ١٤٢١هـ .
- قواعـد التـرجيح عنـد المفسـرين ، حسـين الحربـي ، راجعـه وقـدّم لـه : منـاع القحطان ، ط١ ، دار القاسم – الرياض ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره ، د. سعيد جاسم الزبيدي ، ط١ ، دار الشروق – عمان – الأردن ، ١٩٩٧م .

(ك)

- الكتاب ، سيبويـه (ت١٨٠هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلاّم – جمع ودراسة ، د. جاسم الحاج جاسم محمد الدليمي ، ط١ ، مركـز البحـوث والدراسـات الإسـلامية – ديوان الوقف السني – بغداد ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- كشـاف اصـطلاحات الفنـون والعلـوم ، محمـد علـي التهـانوي (ت١١٥٨هـ) ، بتحقيق : د. علي دحروج وآخرين ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ١٩٩٦م .

📖 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، د.ت .

📖 الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، بتحقيق : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

📖 الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ) ، بتحقيق : أبو محمد بن عاشور ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

📖 الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، بتحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، د.ت .

(**ل**)

📖 لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين البغدادي المشهور بالخازن (ت٧٤١هـ) ، دار الفكر – بيروت ، ١٢٩٩هـ – ١٩٧٩م .

📖 اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) ، بتحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، د.ت .

📖 لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، ط٣ ، دار صادر – بيروت ، ١٤١٤هـ .

📖 لغة القرآن – دراسة توثيقية فنية ، د. أحمد مختار عمر ، ط٢ ، الكويت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

📖 لغة قريش – دراسة في اللهجة والأداء ، د. مهدي حارث الغانمي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ٢٠٠٩م .

📖 لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، بتحقيق سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر – بيروت ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .

- اللهجـات العربيـة فـي القـراءات القرآنيـة ، د. عبـده الراجحـي ، دار المعرفـة الجامعية – الإسكندرية ، ١٩٩٦م .
- اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب – ليبيا ، ١٣٩٨هـ – ١٩٩٣م .
- اللهجات العربية – نشأةً وتطورًا ، د. عبد الغفار حامد هلال ، ط٢ ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطّلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون – الجمهورية العراقية ، ١٩٧٨م .
- لهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر غالب ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية – بغداد ، ١٩٨٩م .

(م)

- ما تلحن فيه العامة ، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) ، بتحقيق : د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، نصر الله بن محمد ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤٢٠هـ .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى البصري (ت٢١٠هـ) ، بتحقيق : فؤاد سزكين ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٣٨١هـ .
- محاضرات في تاريخ النقد الأدبي ، د. ابتسام مرهون الصفار ود. ناصر حلاّوي ، ط٢ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) ، بتحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- المحكم في نقط المصاحف ، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، بتحقيق : د. عزة حسن ، ط٢ ، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- مختصر في شواذ القراءات ، ابن خالويه ، بتحقيق : برجستراسر ، مكتبة المتنبي - القاهرة ، د.ت .
- المخصص ، علي بن إسماعيل بن سيده ، بتحقيق : خليل إبراهيم جفال ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- المدخل إلى مصادر اللغة العربية ، د. سعيد حسن بحيري ، ط٢ ، مؤسسة المختار - القاهرة ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
- مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر - الفجالة - بيروت ، د.ت .
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ، بتحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : فؤاد علي منصور ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) ، بإشراف : د. يوسف المرعشلي ، دار المعرفة - بيروت ، د.ت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، بتحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرين ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- المصباح المنير ، أحمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت ، د.ت .

- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، د. عبد القادر مرعي الخليل ، ط١ ، منشورات جامعة مؤتة – الأردن ، ١٩٩٣م .
- معالم التنزيل ، الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) ، بتحقيق : عبد الرزاق المهدي ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٤٢٠هـ .
- المعارف ، ابن قتيبة الدينوري ، بتحقيق : ثروت عكاشة ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ١٩٩٢م .
- المعاني في ضوء أساليب القرآن ، د. عبد الفتاح لاشين ، ط٣ ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٨م .
- معاني القراءات ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، بتحقيق : د. عيد مصطفى درويش ود. عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، السعودية ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس ، بتحقيق : محمد علي الصابوني ، ط١ ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) ، بتحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) ، بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي وآخرين ، ط١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر .
- معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائي ، أعاد بناءَهُ وقدّم له : د. عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء – القاهرة ، ١٩٩٨م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج ، بتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، بتحقيق : إحسان عباس ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- معجم الأفعال المبنية لغير الفاعل – جمع ودراسة ، د. نهاد فليح حسن العاني ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – العراق ، ٢٠٠٢م .

- معجم الصواب اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، ط١ ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- معجـم الصـوتيات ، د. رشـيد العبيـدي ، ط١ ، مركـز البحـوث والدراسـات الإسلامية ، ديوان الوقف السني – بغداد ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- المعجـم العربـي – نشـأته وتطـوره ، د. حسـين نصـار ، ط٤ ، دار مصـر للطباعة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. أحمد مختار عمر ، ط١ ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) ، ط١ ، دار الفكر – بيروت ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) ، بتحقيق : د. علـي توفيـق الحمـد ، ط١ ، مؤسسـة الرسـالة – بيـروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت نحو٤٢٥هـ) ، ضبط : هيـثم طعيمـي ، ط١ ، دار إحيـاء التـراث العربـي – بيـروت ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والمفسر ، مساعد الطيار ، ط٢ ، دار ابن الجوزي – السعودية ، ١٤٢٧هـ .
- مقالات في تاريخ النقد العربي ، د. داوود سلوم ، دار الرشيد للنشر – بغداد ، ١٩٨١م .
- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر – دمشق ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- المقتضـب ، محمـد بـن يزيـد المبـرّد (ت٢٨٥هـ) ، بتحقيـق : د. محمـد عبـد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .
- مقدمة في أصول التفسير ، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) ، بتحقيق : عدنان زرزور ، ط٢ ، دار القرآن الكريم – دمشق ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

- المقنـع فـي رسـم مصـاحف الأمصـار ، أبـو عمـرو الـداني ، بتحقيق : محمـد الصادق قمحاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، د.ت .
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، بتحقيق : فخر الدين قباوة ، ط٥ ، الدار العربية – القاهرة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط٨ ، مكتبة الإنجلو المصرية – القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- من أعلام البصرة أبو عمرو بن العلاء – جهوده في القراءة ، د. زهير غازي زاهد ، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، ١٩٨٧م .
- مناهج واتّجاهات المفسرين ، مساعد الطيار ، اعتنى بإخراجه : عبد الرحمن بن عادل المسند ، المدينة المنورة ، ١٤٣٢هـ .
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت١٣٦٧هـ) ، بتحقيـق : فـواز أحمـد زمرلـي ، ط١ ، دار الكتـاب العربـي – بيـروت ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- من تراثنا اللغوي القديم ما يسمّى في العربية بالدّخيل ، طه باقر ، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- المنصف : شرح أبي الفتح بن جني لكتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) ، بتحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط٢ ، مطبعة الحلبي ، ١٩٥٤م .
- منهج الفرقان ، محمد أبو سلامة ، مطبعة شبرا ، ١٩٣٨م .
- المهذب في علم التصريف ، د. هاشم طه شلاش وآخرون ، دار الحكمة – بغداد ، د.ت .
- الموازنـة بين شعر أبـي تمام والبحتري ، أبـو القاسم الآمـدي (ت٣٧٠هـ) ، بتحقيق : السيد أحمد صقر ، ط٤ ، دار المعارف – مصر ، ١٩٩٢م .
- موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ، محمد السيد أحمد عزوز ، مراجعة : سعيد محمد اللحام ، ط١ ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د. خديجة الحديثي ، دار الرشيد – بغداد ، ١٩٨١م .

(ن)

- النحو وكتب التفسير ، د. إبراهيم عبد الله رفيدة ، ط٣ ، الدار الجماهيرية – ليبيا ، ١٩٩٠م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، دار المنار – الزرقاء – الأردن ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، بتحقيق : محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت ، د.ت .
- نظرية السياق القرآني – دراسة تأصيلية دلالية نقدية ، د. مثنى عبد الفتاح محمود ، ط١ ، دار وائل للنشر – عمان ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، برهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ) ، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٢م .
- النقد عند اللغويين العرب في القرن الثاني ، سنية أحمد محمد ، دار الرسالة – بغداد ، ١٩٧٧م .
- النقد اللغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السابع الهجري ، د. نعمة رحيم العزاوي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون – الجمهورية العراقية ، ١٩٧٨م .
- النكت والعيون ، علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت٤٥٠هـ) ، بتحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .

(هـ)

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، ط١ ، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة ، بإشراف : الأستاذ الدكتور

الشاهد البوشيخي ، الناشر : مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة – جامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوقيفية – مصر ، د.ت .

(و)

- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، بتحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت٣٩٢هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار القلم – بيروت ، د.ت .
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو الحسن بن علي الواحدي (ت٤٦٨هـ) ، بتحقيق : صفوان عدنان داوودي ، ط١ ، دار القلم – دمشق ، الدار الشامية – بيروت ، ١٤١٥هـ .

ثانياً : **الرسائل والأطاريح الجامعية**

- ابن جني ناقدًا لغويًا ، إسراء عريبي فدعم الدوري ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. قيس إسماعيل الأوسي ، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- ابن الضائع وأثره في النحو مع دراسة وتحقيق شرح جمل الزجاجي ، يحيى علوان البلداوي ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. فايز زكي محمد ذياب ، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .
- أثر معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري – دراسة نحوية ، سعدون أحمد علي ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د.

قيس إسماعيل الأوسي ، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

- جهود قطرب في معاني القرآن وإعرابه – جمع وتحقيق ودراسة ، خضير حسين صالح الجبوري ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.م.د. جمعة حسين محمد البياتي ، كلية التربية – جامعة تكريت ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- الدراسات النحوية في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، محمود عبد اللطيف فواز الهيتي ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.م.د. محمد جاسم معروف الهيتي ، كلية التربية – جامعة الأنبار ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى (عليه السلام) – دارسة نظرية تطبيقية ، فهد بن شتوي بن عبد المعين الشتوي ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.د. محمد بن عمر بازمول ، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- الردّ إلى الأصل في النحو والصرف ، علي عبد الله العنبكي ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. هاشم طه شلاش ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- الزجاج : حياته وآثاره ومذهبه في النحو ، محمد صالح التكريتي ، رسالة ماجستير مقدّمة إلى جامعة بغداد ، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م .
- السياق القرآني وأثره في التفسير – دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير ، عبد الله المطيري ، رسالة ماجستير ، بإشراف : د. خالد بن عبد الله القرشي ، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- الظواهر اللغوية في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وفاء عباس فياض الدليمي ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.د. حاتم صالح الضامن ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- اللهجات العربية في كتب إعراب القرآن حتّى نهاية القرن الخامس الهجري ، منذر إبراهيم حسين الحلي ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.م.د. صالح

هادي القريشي ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

- اللهجات العربية في كتاب سيبويه – دراسة نحوية تحليلية ، عبد الله بن عبد الرحمن العياف ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. مصطفى إبراهيم علي عبد الله ، كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- لهجة ربيعة وأثرها في الدراسات اللغوية والقرآنية ، مثنى فؤاد الخالدي ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. سامي مكي العاني ، كلية اللغة العربية وعلوم القرآن – الجامعة الإسلامية – بغداد ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- المؤاخذات النحوية حتّى نهاية المئة الرابعة الهجرية ، زهير محمد سلطان ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. حاتم صالح الضامن ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- النقد النحوي عند ابن يعيش في كتابه شرح المفصل ، رياض عبود إهوين ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.م.د. محمود جاسم درويش ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري ، سيف الدين شاكر البرزنجي ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.م.د. علي عبيد جاسم العبيدي ، كلية التربية – جامعة ديالى ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
- النقد اللغوي في غريب الحديث لأبي عبيد ، ديباج أحمد عبد الله الطائي ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.د كاصد ياسر الزيدي ، ود. علي جميل السامرائي ، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- النقد اللغوي والنحوي في معاني القرآن للفراء ، وفاء هادي شويع ، رسالة ماجستير ، بإشراف : أ.د. كاصد ياسر الزيدي ، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- النقد اللغوي والنحوي والصرفي في شروح درة الغواص ، ميثاق عباس صغير الخفاجي ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف : أ.د. علي كاظم مشري ، كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

ثالثاً : **البحوث والدوريات**

- بين الفراء والزجاج في معاني القرآن – موازنة في أصول القراءة ، د. محمد صالح التكريتي ، مجلة الأستاذ – كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، العدد (٥) ، مطبعة الأمة – بغداد ، ١٩٩٠م .
- جهود سيبويه في التفسير ، د. أحمد محمد الخراط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – الرياض www . shamela . ws
- دراسة لغوية في لهجة هذيل ، د. نصيف جاسم محمد الخفاجي ، مجلة جامعة كويه – العراق ، العدد (٨) ، ٢٠٠٨م .
- السياق القرآني والدلالة المعجمية ، د. ماجدة صلاح حسن ، المجلة الجامعة ، العدد (٩) ، ٢٠٠٧م .
- صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية ، مصطفى أحمد النماس ، مجلة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، العدد (٥٣) .
- مباحث النقد اللغوي في كتاب خزانة الأدب للبغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، د. وليد نهاد ، مجلة جامعة ديالى للبحوث الإنسانية – العراق ، العدد (٣٨) ، ٢٠٠٩م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تقويم واستدراك ، د. حاتم صالح الضامن ، مجلة العرب – الرياض ، الجزآن (٧ – ٨) ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
University of Diyala / College
Of Education for Human Sciences

Linguistic Criticism in the Meanings of Al- Koran and its Parse to Al-Zajaj

This study is prepared by
Hafudh Rasheed Dafuir

To The college of Education for Human sciences university of Diyala as A partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Arts in Arabic Language and Literature .

supervised by
Asst . prof . Dr . Maki Numan Madhloum

2012 A - D 1433 A – H

ABSTRACT

Literature Criticism means distinguish between good from bad speaking .

Many kinds of critique begin to appear after many of people begin to enter the Islamic region specially those who aren’t from Arab people this led to mixture between the society, as a result of this mixture between the society a new kind of critique begin to appear specially those who don’t understand the Arabic language, this made the scientists made several of publications to safe the Holy Koran from changes.

We chose this study in this kind of critique (meaning and state of Holy Koran) to Al-Zajaj as attempt to notice this kind of critique and for this book importance between the researchers and the scientists. We divided this research into six chapters were preceded by introduction and ended with conclusion, also we showed the results which and finally list of the references which the researcher used in his study. In the introduction we showed the reasons for choosing of the subject, and some of the important points which are related to the subject .

The thesis is divided into five chapters :

In the first chapter we explain Al-Zajaj curriculum in critique which is divided into two parts , the first part dealt with criteria in the critique and the second part dealt with style in critique, while the second chapter dealt with AL- Koran reading critique also is divided into two parts. The third part

dealt with (expressers critique), within three parts, the first part which dealt with the meaning of the expression and short paragraph about his development. While in the fourth chapter the researcher dealt with critique of the languages which are known and the second part of the fourth chapter dealt with critique of the languages which aren't known .

The fifth chapter dealt with the critique of the linguistics according to the linguistics those Al-Zajaj critiqued them, the first part was in Abu- Aubida Critique , the second part was in Qutrip critique , third part was in Al-Asmai critique , fourth part was in Abu-Abu-Abid.

The researcher concluded the following :

Al-Zajaj is a great critic and his ideas appeared in more than one place of studying critique, while in this study the researcher showed there was a poem which dealt with the critique, also this study showed some of the weakness. Although this weakness , we can consider Al-Zajaj one of the most important critics.

ABSTRACT